جامـــعة 8 مـــاي 1945 – قالمة–
كلية الحقوق و العلوم السياســـــة
قسم العلوم السياســـة

الديمقراطية الحزبية بين النظرية و التطبيق

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل،م،د) في العلوم السياسية
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية.

إعداد الطالبتين:
أسماء معمري.
فاطمة الزهراء ساحلي.

إشراف الدكتورة:
د. وداد غزلاني.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د عمر مرزوقي	باتنة	رئيسا
د وداد غزلاني	قالمة	مشرفا ومقررا
د يوسف زدام	باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013–2014

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة و السلام على رسوله المبعوث بالرحمات، و بعد:

نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتورة "**غزلاني وداد**" لقبولها الإشراف على هذا العمل، وكل ما قدمته لنا من نصائح و إرشادات، ولما تحلت به من صفات الصبر الجميل.

و الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبول مناقشة بحثنا هذا.

و الشكر موصول أيضا إلى مؤطري و أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة و لكل عمالها و عاملاتها.

و إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع.

وما توفيقنا إلا بالله

إهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها والتي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت دربه حياتي بحبها.

إلى التي هي أحق الناس بصحبتي:

"أمي الغالية "حفضها الله وأطال في عمرها.

إلى الشخص الذي أنظر إليه فيطمئن قلبي.

إلى الذي ربايي على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان وتحمل عبئ الحياة:

"أبي العزيز" حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من عشت وتربيت بينهم إخوتي:نعيمة،سارة وزوجها عبد الكريم،وحساء

إلى كل من أعرفهم من قريب أو بعيد وخاصة إلى سمية ابنة خالي.

إلى الصغيرة الرائعة "جهينة نور اليقين"والمشاكس "عبد الجليل"

إلى الذي استحق مني أن أخصه بإهداء "زكريا" ذلك أنني وجدته في كل ظرف احتجته فيه.

إلى كل من يحمل لقب "عمار"و"سعيداني".

إلى الأصدقاء: فاطمة الزهراء، يمينه، هنية وصوريا.

إلى كافة زملاء الدراسة من الابتدائي إلى ما بعد التخرج.

إلى كل محب للعلم ومخلص للجزائر غيور عليها.

إلى كل عربي حر مسلم معتز بانتمائه لهذا الدين الحنيف.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع، وآمل أن يكون فاتحة خير إن شاء الله.

أسماء.

إهداء

إلى من جعل الله الجنة في طاعتهما و قـال سبحـانه و تعالـى:

"وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا"

الآية 23 من سورة الإسراء.

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما.

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما.

إلى من ربياني و أنارا دربي و أعانياني بالصلوات و الدعوات.

إلى من علماني أن أرتقي إلى سلم الحياة بحكمة و صبر.

إلى أغلى اثنين في هذا الوجود "**والـــدايَ العزيـــزين**".

إلى من حبها يجري في عروقي و يلهج بذكراها فؤادي إلى الكتكوتة "لميس"

إلى منبع قوتي و شجاعتي و مصدرا فخري واعتزازي إلى إخوتي وأخواتي، حبا وتقديرا (**نوال، صالح، مريم، عبد الرحمان**).

إلى من ساندني في كل خطوات حياتي منذ أن ظهر بها

إلى الذي منحني حبه واحترامه

خطيبي و زوجي المستقبلي إن شاء الله "**عبـد الرزاق**".

إلى كل عائلته التي هي الآن عائلتي "**لشلـق**".

إلى زوج أختي "**فواز**" وزوجة أخي "نرجس" وإلى عائلتيهما "**جبوري**" و "**نوري**".

إلى كل عائلة "ساحلي" و "لقصير" كبيرا و صغيرا.

إلى إخوتي اللواتي لم تلدهن أمي "**هامي، هانة، إيمان، خوزة، أسماء، صبرينة، حكيمة، صورية، نور، هنية، حنان، سارة، ناريمان**".

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

أهدي هذا العمل.

فاطمة.

مقدمة: الديمقراطية الحزبية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة الجزائر)

تتخبط الدول في مستنقع من السلوكيات و المفاهيم التي لا يمكن أن تساعد على ولادة أي نوع معقول من الديمقراطية، والتي تتمثل في القوة التي تصنع الشرعية، العصبية الدينية و القبلية، الشورى مكان الديمقراطية، توريث الحكم، رئاسة الدولة حتى الموت، رفض الحوار وغيرها. حيث يعيش العالم تحت نير كثير من الدكتاتوريات السياسية و الدينية، كما أنه لا يعرف كيفية الخروج من عالم الظلمات إلى عالم الحريات ولا على أي أساس يمكن بناء الدولة الحديثة و المجتمع العادل واحترام حقوق المواطنين. كما نجد أن وضعه السياسي على مفرق الطريق بين الاتجاه الديني الرجعي والاتجاه المدني العلماني، التي تسعى كل منها للوصول إلى الحكم لوضع حكومات دكتاتورية تمنع الناس من التفكير والتصرف الحر في حياتهم الخاصة و العامة.

كما يمكن إضافة احتكار السلطة في يد الحزب الواحد وسيطرة الحكام على مصير المواطنين وعدم إشراكهم فيما يخصهم من حقوق سياسية واجتماعية والإبقاء على مصالح هذه الطبقات الحاكمة وأعوانهم الذين ينهبون خيرات البلاد، وجدير بالذكر أيضا مقاومة التغيير عن طريق رفض مبدأ الديمقراطية بحجة أنها مفهوم غربي.

غير أن الديمقراطية المطبقة في كثير من الدول عرفت على أنها أفضل من غيرها من الأنظمة الموجودة من حيث احترام حقوق المواطن و التقدم الحضاري وإفساح المجال أمام المواطن لتحقيق ذاته وبناء بلده، على اعتبار أن الديمقراطية في مضمونها السياسي والدستوري تكمن في المشاكل الفعلية والمباشرة والمستمرة للمواطنين في تحديد اختياراتهم وسياسات البلد وفي تطبيقها ضمان الحريات الفردية والجماعية العامة ومنع الاستبداد حيث لا يجب تركيز كامل السلطة السياسية في يد شخص واحد أو هيئة واحدة بل يجب توزيع السلطة على مؤسسات متنوعة.

و الديمقراطية تشتمل على مجموعة من الأنواع والتي من بينها **الديمقراطية الحزبية** التي تشكل نواة الحزب الأساسية والتي تبنى عليها تشكيل الحزب السياسي الديمقراطي في أي دولة ديمقراطية، وهذا ضرورة لتشكيل حزب سياسي ديمقراطي يخدم مصالح الوطن الاجتماعية والسياسية والعلمية، وهذه أسمى أهداف أي تشكيل حزبي ديمقراطي، وحيث لا يجوز للحزب الديمقراطي التناقض بين أهدافه فمثلا: لا يحق للحزب السياسي أن يطالب بالرفاهية للمواطنين و هذا الحزب يعبث بالسياسة الوطنية و يجر الشعب للفقر والتخلف والبطالة والتوتر الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد فلابد للتوافق بين أهداف الحزب السياسي وعمله على أرض الواقع بما فيها أهدافه لتداول السلطة وحكمها لها بالطرق الديمقراطية المتحضرة وتجنب الدكتاتورية واستخدام الاغتيالات للوصول للسلطة، وعبر الديمقراطية المتحضرة والانتخابات الحرة والنزيهة، فالطرق المثلى لكسب تأييد المؤيدين تأتي عن طريق الإقناع والحوار الديمقراطي

مقدمة: الديمقراطية الحزبية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة الجزائر)

الهادئ وتقديم المشاريع التنموية و الخدماتية وتحسين أوضاع الشعب ودفع مسيرة التعليم وترقيتها وتطوير أنظمة التعليم الجامعي.

كل هذه المثل ضرورية لانتهاج ديمقراطي حزبي سياسي وتكريسها وطنيا ليصبح المجتمع قادرا على النقاء الديمقراطي أثناء اختياره التأييد لأي حزب سياسي ناشط في المجتمع المحلي. فالديمقراطية الحزبية تلزم كل حزب سياسي ديمقراطي حضاري أن يكون فعلا ديمقراطيا حضاريا وليس دكتاتوري سلطوي متعنت للتخلف والجهل.

وما يمكن قوله عن **الديمقراطية الحزبية في الوطن العربي** نجد أنها تتطرق إلى أهمية وكيفية وشروط ومقومات بناء أحزاب ديمقراطية في البلدان العربية، ففي وقت مضى لم يكن يبدو في الأفق أي بوادر قريبة لعمليات انتقال ديمقراطي قد تعرفها أي من البلدان العربية، إذ أن واقع المجتمعات العربية آنذاك كان رافضا للإصلاح السياسي، ناهيك عن التغيير، معلقا باب الأمل أمام أي أفق سياسي ديمقراطي، لذا وجب تطبيق نوع من الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب العربية مؤكدة في ذلك على ضرورة بناء أحزاب عربية على أسس ديمقراطية والتي قد تكون مدخلا مناسبا لتحقيق الإصلاح السياسي في البلدان العربية التي كان يسودها نوع من الاستبداد الذي حول الأحزاب العربية إلى مجرد ديكورات من أجل تحقيق أهداف الأنظمة المستبدة، وبالتالي فالقضاء على الاستبداد شرط أساسي لبناء أحزاب ديمقراطية في دول غير ديمقراطية.

إلا أن الوطن العربي سيشهد موجة تهدف للتحرر من مستعمر داخلي أكثر خطورة، ربما، تمثلت في أنظمة سياسية عانت على أرض بلادها استبدادا وفسادا، فاتحة الباب على مصراعيه أمام عملية انتقال ديمقراطي تاريخية، موفرة بيئة مثالية مناسبة لبناء أحزاب سياسية جديدة على أسس ديمقراطية مع ما يمكن أن تؤذيه هذه الأحزاب من دور في بناء الدولة العربية الديمقراطية.

في حين في **التجربة الجزائرية** تم التركيز على قياس مدى التسيير الديمقراطي للحزب السياسي من خلال محاولة التحقق من أن أعضاء الحزب هم مصدر السلطة فيه، ولا وصاية لفرد أو قلة من أعضاء الحزب أو غيرهم على قراراته وخياراته و أن تكون نظم الحزب ولوائحه والمساواة بين أعضاء الحزب الخط الفاصل بين المنخرطين داخله، في ظل قانون الأحزاب ودستور الدولة، فضلا عن ضمان حرية التعبير في الحزب وتشجيعها، حيث يجب التأكد من تداول السلطة في الحزب وفق آلية انتخابات دورية وحرة ونزيهة وفعالة من القاعدة إلى القمة. وقبول الحزب لغيره من الأحزاب وضبط فكره وبرنامجه ومنهجه في ظل حرية الرأي والمصلحة الأخرى في التمثيل، وأخيرا تنمية الوعي الديمقراطي و الارتقاء بالممارسة الديمقراطية، عبر عملية تحول ديمقراطي مستمر داخل الأحزاب و في المجتمع عامة.

مقدمة: الديمقراطية الحزبية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة الجزائر)

إشكالية الدراسة:

هل يوجد تطبيق فعلي وحقيقي للديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؟

هذه إذن الإشكالية التي تتمحور حولها دراستنا، والتي ترتبط بها مجموعة من **الأسئلة الفرعية** التي تشكل الأساس التفصيلي لبحثنا وهي: **ما المقصود بالديمقراطية والأحزاب السياسية ؟ وهل يمكن اعتبار أن هناك ديمقراطية حزبية حقيقية على أرض الواقع أم هي مجرد حبر على ورق؟ وهل توجد حقا في الجزائر وتمارس فعلا على أرض الواقع؟**

إن تحليل الإشكالية السابقة و الإجابة على هذه الأسئلة الفرعية يكون باختبار **الفرضيات التالية:**

1. إذا كانت الديمقراطية ذات منشأ غربي، فهي في الواقع تعبر عن البيئة المناسبة لظهور الأحزاب السياسية وتطورها.
2. يرتبط تحقيق انتقال سلمي للديمقراطية بمدى توفر جماعات ديمقراطية وأحزاب تمارس الديمقراطية داخلها وفيما بينها.
3. انفتاح الجزائر على الديمقراطية ساهم في إعطاء الأحزاب السياسية الدفعة والأمل من أجل لعب الدور كاملا في تحقيق الديمقراطية الحزبية.

منهج الدراسة:

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد.[1] ومن هنا ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج، نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن ثم إلى دراسة موضوعية.

المنهج التاريخي: يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الديمقراطية والأحزاب السياسية عموما قادتنا إلى دواسة التاريخ السياسي الغربي، والتاريخ البشري عموما، لفهم نشأة و تطور الديمقراطية والأحزاب السياسية، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري لظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر.

---

[1]– سامر حريفج وآخرون، **في مناهج البحث العلمي وأساليبه**، ط2،(الأردن:منشورات عبد اللاوي،1999)، ص33.

مقدمة: الديمقراطية الحزبية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة الجزائر)

كما استعنا **بالمنهج الوصفي** الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها و مميزاتها وأنواعها، كما أنه يشتمل في كثير من الأحيان، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، ولقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على ظاهرة الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية من خلال مجموعة المؤشرات والآليات التي يشترط وجودها داخل الحزب السياسي حتى يكتسب صفة الديمقراطية وذلك من خلال الممارسات الانتخابية التعددية المختلفة داخل الحزب السياسي.

بالإضافة إلى **منهج تحليل المضمون** الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد استعملنا هدا المنهج في دراستنا لمختلف التشريعات الجزائرية والقوانين التي تعلقت بالانتخابات والأحزاب.

كما ساعدنا **المنهج المقارن** الذي يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه، والاختلاف، بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، وينطلق هذا المنهج من مبدأ، أن تشابه الظروف قد يؤذي إلى نفس النتيجة، ولقد استعنا بهذا المنهج في دراستنا لتطور ونشأة الظاهرة الحزبية في العالم الغربي والعالم غير غربي.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دراسة ظاهرة الديمقراطية الحزبية وتجسيدها على أرض الواقع دون جعلها عبارة عن اطار نظري فقط بل يجب أن يتعدى إلى التطبيق الفعلي أيضا، كما تظهر الأهمية أيضا في دراسة الظاهرة الحزبية في الجزائر بالطرق الديمقراطية من أجل بناء مستقبل زاهر يقوم على المساواة والعدالة والحرية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة مدى قدرة الأحزاب السياسية على ممارسة الديمقراطية داخلها بالطرق السلمية أي عبر انتخابات شفافة وتكون حرة ونزيهة. دون اللجوء إلى الغش والعنف من أجل التطبيق الفعلي لها.

مبررات اختيار الموضوع:

يمكن القول أن معظم الأحزاب السياسية والديمقراطية عموما يعتبران من بين المواضيع المهمة التي تصب في قلب النظام والرهانات السلطوية وهذا ما يجعله موضوع جديد ومتجدد باستمرار.

مقدمة: الديمقراطية الحزبية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة الجزائر)

كما تأتي دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر كرغبة فعلية نسعى من خلالها الوقوف على حقيقة الديمقراطية في الجزائر ومسار تطورها عبر تفاعل النظام السياسي مع المؤثرات الداخلية والخارجية.

الدراسات السابقة:

وجب علينا أن نشير أولا إلى نقطة وهي المراجع ذات القيمة العلمية لهذا الموضوع تكاد تكون منتفية حتى لا نقول شبه منعدمة باستثناء مجموعة من الكتب للأستاذ الدكتور **علي خليفة الكواري**، وكذلك لا يوجد في المكتبات العربية من تطرق إلى هذا الموضوع " الديمقراطية الحزبية بين النظرية والتطبيق" بصفة مستقلة، وهو ما قادنا إلى تفكيك العنوان إلى ظاهرتين والبحث في مثنهما عن نقاط التلاقي بينهما، وهو ليس بالأمر الهين. واعتمدنا أيضا على المواقع الالكترونية إلا أننا وجدنا صعوبة كبيرة في فرز المقالات وإخراج ما يخدم موضوعنا نظرا لضيق الوقت.

صعوبات الدراسة:

إن دراسة الديمقراطية الحزبية بين النظرية والتطبيق واجهنا فيه بعض الصعوبات ذلك أن هذا الموضوع لم يتطرق إليه أحد من قبل فهو موضوع جديد هذا ما جعل هناك نقص كبير من جانب المراجع حتى لا نقول ندرة المراجع في هذا الموضوع وهذا ما أجبرنا على البحث وتفكيك العنوان إلى شقين " **الديمقراطية** " و" **الأحزاب السياسية** " ومحاولة البحث عن نقاط التلاقي بينهما والتأثير المتبادل لكليهما.

أما بالنسبة **لخطة البحث** فارتأينا وبالنظر إلى ما أتيح لدينا من معلومات واستنادا إلى الإشكالية والفرضيات، تم تقسيم الموضوع إلى **مقدمة** و ثلاث فصول تناولنا في:

الفصل الأول الاطار النظري والمعرفي للديمقراطية والأحزاب السياسية، وتناولنا هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للديمقراطية.

المبحث الثاني: الاطار المعرفي للأحزاب السياسية.

أما **الفصل الثاني** فنعالج الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في مبحثين:

المبحث الأول: الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية.

المبحث الثاني: الحزب الديمقراطي.

أما **الفصل الثالث** فنعالج فيه الممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية في الجزائر في مبحثين:

مقدمة: الديمقراطية الحزبية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة الجزائر)

المبحث الأول: الأحزاب السياسيـة فـي الجزائر والتجربة الديمقراطية.

المبحث الثاني: حـزب جبهـة التحـرير الـوطنـي.

وفي الأخير إلى **خاتمة** خلصنا من خلالها إلى جملة من الاستنتاجات و التوصيات.

الفصل الأول: الإطار النظري والمعرفي للديمقراطية والأحزاب السياسية

الفصل الأول: الإطار النظري و المعرفي للديمقراطية و الأحزاب السياسية:

مع تزايد الوعي بقيم الديمقراطية و حقوق الإنسان، لم يعد هناك من يستطيع التشكيك المبدئي في الدور الأساسي للأحزاب في الحياة السياسية، و أصبح واضحا للجميع بأنه لا يمكن بناء ديمقراطية حقيقية بدون وجود أحزاب سياسية قوية و ذات مصداقية، وأضحى الكل يتفق – ولو نظريا على الأقل – على أنه لا يمكن تحقيق تطور سياسي، و تنمية اقتصادية ،و تقدم اجتماعي دون مشاركة واسعة للمواطنين في إطار ديمقراطية سليمة تقوم على الشرعية التمثيلية، التي ترتكز على الإرادة الشعبية، و تتبلور من خلالها سلطة المؤسسات، ودولة الحق و القانون.[1] فلقد أمسى الإقرار بالديمقراطية يرتبط اليوم بضرورة وجود أحزاب سياسية فلا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية ،مثلما لا أحزاب سياسية في غياب الديمقراطية و إن هذه العلاقة الجدلية بين الديمقراطية و الأحزاب السياسية نجدها حاضرة بقوة في كتابات الفقيه الدستوري "**كلسن**" حينما أشار على: "**أنه من الوهم النفاق القول بأن الديمقراطية يمكن أن توجد بدون الأحزاب ،وذلك أنه مما لا يحتاج إلى بيان أن الفرد وهو منفرد لا يكون له أي نفوذ حقيقي في تكوين الإرادة العامة ،فالديمقراطية هي و لا شك دولة الأحزاب**" .[2] ومن هنا سنعمل جاهدين على توضيحه في هذا الفصل من خلال التطرق إلى مبحثين يتضمنان الإطار النظري و المعرفي لكلا المفهومين (**الديمقراطية و الأحزاب السياسية**) و إلى أهميتهما و أنواعهما و مميزاتهما .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية:

الديمقراطية مفهوم معياري، لا يكف عن التقدم، لأنه ينطوي على قدرة فائقة في إعادة التشكل، ومرونة في استيعاب تعاريف جديدة، كونه آلية و نظرية ووسيلة إنجاز، لذلك يقتضي مفهوم الديمقراطية أن يتطور باستمرار دون التراجع، وكل إخفاق يحصل لها على مستوى التطبيق هو إخفاق لإطارها الاجتماعي قبل السياسي، فعندما تسوء أحوال العمال و الموظفين وتزداد نسبة الأمية، وتنعدم وسائل الصحة و الوقاية و العلاج، وتتدهور حالة البيئة، فإن الديمقراطية ستتراجع باعتبارها معيار للتقدم، كما للتخلف داخل المجتمع و الدولة.[3]

---

[1]- منير عبد القادر العلمي، "**الأحزاب السياسية و الديمقراطية**"، العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان، الخميس 17 (أغسطس) 2011، 21:53، ص1. على الرابط: http://www.lmddh.org

[2]- محمد زين الدين، "**جدلية الدولة الديمقراطية والأحزاب السياسية**"،الحوار المتمدن، العدد، 30، (أفريل) 2007، 11:43، ص1.على الرابط:
http://www.ahewar.org/search/search.asp?U=1&Q=%E3%CD%E3%CF+%D2%ED%E4+%C7%E1%CF%ED%E4

[3]- زهرة زرقين،" **أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر والممارسة(مقاربة ميدانية)**"، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد10، (سبتمبر) 2010، ص129.

الفصل الأول: الإطار النظري والمعرفي للديمقراطية والأحزاب السياسية

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية وتطورها التاريخي:

تعتبر الديمقراطية من المسائل الحيوية التي شغلت و لا تزال تشغل الفكر الانساني وهي مفهوم حديث نسبيا بالمقارنة مع تاريخ البشرية الذي يمتد لملايين السنين، وقد شهدت تطورا متصاعدا و متعاقبا منذ أول نشوئها مع ازدهار الحضارة الاغريقية. وللحديث عن الديمقراطية يستلزم أولا بتقديم مجموع التعاريف المقدمة لهذا المصطلح ،وثانيا التطور التاريخي لظهور الديمقراطية. [1]

الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية:

من أجل تقديم مفهوم واضح لمصطلح الديمقراطية لابد من تقديم تعريف لغوي لهذا المصطلح، ثم تعريفها من حيث الاصطلاح.

أولا: لغة: تعني كلمة الديمقراطية في أصلها الفردي حكم الشعب، وهي ترجع إلى أصل يوناني مكون من مقطعين أحدهما، demos وتعني الشعب و الأخرى Crates وتعني حكم أو سلطة و بذلك تعني الكلمة في معناها اللغوي، أي الشعب هو صاحب السلطة أو حكم الشعب.[2]

ثانيا: اصطلاحا: الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ صورا و تطبيقات متباينة، وإن كان في جوهره مثل أعلى يتمثل في المساواة بين البشر في فرص الحياة في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و تسمح للإنسان أن يطور امكاناته، و إطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات، و قد تكون كلمة (**الديمقراطية**) معروفة لدى معظم الناس، إلا أن مفهومها لا يزال يساء استعماله و فهمه عندما تدعي الأنظمة الدكتاتورية أو العسكرية إدعاء أنها تتمتع بتأييد الشعب، و غالبا كلمتا الديمقراطية و الحرية و كأنهما تعنيان الشيء نفسه لكن الواقع غير ذلك، فالديمقراطية مجموعة أفكار و مبادئ عن الحرية،إن تعريف الديمقراطية فيه شيء من الغموض و الصعوبة لأن لكل بلد شكله المناسب من الحكم الديمقراطي، وعليه لا يمكن أن يكون هناك تعريف محدد لكل المجتمعات العالمية لأنها شكل غير جامد و ليست مضمونا عقائديا ثابتا، فالديمقراطية لا تنفي عقائد الشعوب و قيمها، بل إن الديمقراطية تساعد على تنمية الثقافات الوطنية مما زاد عليها الطلب من قبل الشعوب في العالم.[3]

---

[1]- ديندار شيخا ني، "**الديمقراطية**"، موقع الحقوقي، كاتب وناشط في مجال حقوق الانسان والمجتمع المدني، 2004، ص01، على الرابط: http://dindar2008008/10/blog-post_3947.html .blogspot.com/2

[2]- دعاء الساعدي، "**بحث حول الديمقراطية**"، منتدى حسيني أنا، (مارس)2011، 06:08، ص01، على الرابط: http://husseeny.forumarabia.com/u4

[3]- ياسين محمد حسين، "**حقوق الإنسان والديمقراطية**"، محاضرات للمرحلة الدراسية الأولى في كلية الحقوق، جامعة بغداد، (سبتمبر)2013-2014، ص64.

ومن هنا نقوم بتقديم جملة من التعريفات المقدمة لمصطلح الديمقراطية، ففي قاموس السياسة نجد التعريف التالي: "إن الديمقراطية هي المصطلح الأكثر تقديرا (valued(و الأكثر غموضا من بين المصطلحات السياسية في العالم المعاصر، فالأنظمة السياسية المتعارضة، واختلاف الأنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية، و الأنظمة المختلفة ذات الحزب الواحد في إفريقيـــا، و أنظمة أوروبا الشيوعية، كلها تصف نفسها بأنها ديمقراطية." [1]

وقد ورد مصطلح الديمقراطية أيضا في قاموس أكسفورد بأنها: "شكل من أنـــواع الحكومـــات، حيث تشارك فيها جميع الشرائح الاجتماعية في اختيار ممثليهم فـــي الحكومـــة."ويشـــمل هـــذا التعريف ممارسة الشعب لحقوقه و حرياته كافة، بما فيها حرية الفكر و المعتقد و التعبير عنهـــا بجميع الوسائل، انطلاقا من المبدأ المعروف أن الناس متساوون أمام القـــانون فـــي الحقـــوق و الواجبات.[2]

و قد قام مجموعة من المفكرين بتقديم تعاريف للديمقراطية : فحسب الأســـتاذ **روبـــرت دال**" Robert Dahl " الديمقراطية هي عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمـــة" . و تعـــرف أيضا بأنها :" أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل تقوم على مجموعة من المبادئ، أساســـها احتـــرام إرادة الأكثرية و صيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية، تـــدعم الحقـــوق و الحريات و التعبير عن الرأي، وحق الاعتقاد و التنظيم الحزبي و المهنـــي و حـــق المشـــاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة، وتولي المناصب العامة. [3]

و يعرفها الأستاذ **جورج طرابلســـي** بأنها:"مجموعة ممارســـات أو أســـاليب عمـــل، لإدارة الصراعات الاجتماعية ضمن مؤسسات شرعية تضمن التداول السلمي على السلطة و تكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة" .[4] و إذا ما رجعنا إلى **جو خال** GO-KHALوجدناه يشدد غلى غموض معنى الديمقراطية و تعريفها فيقول: "إن كلمة الديمقراطية معروفة للكل، و لكن قـــد لا يستطيع أحد أن يعرف الديمقراطية بجملة أو اثنين. هنا يوجد مصطلح، يبدو في الظاهرة مـــن السهل أن يفهم، و لكنه في الواقع من الصعب جدا أن يعرف أو يفسر بوضوح و وشمول".

---

[1]- ناجي علوش، **الديمقراطية: المفاهيم والإشكالات**، ط1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)، ص55.

[2]- عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، **الشورى وأثرها في الديمقراطية(دراسة مقارنة)**، ط 3 (بيروت: منشورات المكتبة الفكرية، بـــدون سنة النشر)، ص.332

[3]- نفيسة رزيق، **الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي، المشكلات و الأفـــاق**، رســـالة ماجســـتير فـــي العلـــوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص.14

[4]- برهان غليون وآخرون، **الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة**، ط01 (بيروت: مركـــز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص12.

ويرى أيضا أن الديمقراطية تصور (مفهوم) متعدد الرؤوس و مركـــب مـــن عوامـــل عـــدة و بالتحديد،مثل سياسية وقوى اقتصادية و اجتماعية، و مبادئ أخلاقية، و طريقة حكم و طريقـــة حياة. [1]

وفي حين يلخص البعض الديمقراطية في مفهوم المشاركة السياسية باعتبارها تركز علـــى مجموعة من المعايير أهمها: حرية الصحافة، حق الانتخاب، شرعية المعارضة في البحث عن تولي السلطة بواسطة منافسة انتخابية لا تتعارض و أسس أي نظام. و نجد البعض الآخر يعتبرها آلية حكم، لا تقتصر مخرجاتها و نتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب بل على نوعيـــة المدخلات أيضا. وحسب الأستاذ **أسامة الغزالي حرب** يمكن اختصار الديمقراطية فـــي كونهـــا مجموعة من المؤسسات و الآليات لتنظيم الحكم، بما يضمن أن يكون هذا الحكم بواسطة الشعب و من أجله. [2]

و قد كانت كلمة الديمقراطية تقحم في عدة مجالات، خاصة في عهد انتشار الايـــديولوجيا، فيقال مثلا الديمقراطية الاقتصادية ة الاجتماعية للتعبير عن نوع من العدالة الاجتماعية، ويقـــال أن التعليم ديمقراطي إذا كان يستوعب أبناء كل الطبقات الاجتماعية.[3]

و كتعريف اجرائي شامل نقول أن الديمقراطية هي نظام حكم الكثرة لأنفسهم بأنفسهم، أو عن طريق من ينوب عنهم سواء كان فردا أو جماعة، غايتها الكبرى تحقيق العـــدل و المســـاواة و الحرية، بين جميع أفراد الشعب، وهي بدورها تعتبر الأبعاد الرئيسية للديمقراطية:

- **الحرية**: بمعنى احترام الحريات المدنية و السياسية للمواطنين.
- **المساواة**: وتأخذ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق و الواجبات وتتركـــز على الخصوص في البعدين السياسي و الاجتماعي.
- **المشاركة**: أي أن تكون القرارات السياســـية هـــي محصـــلة أفكـــار و نقاشـــات المواطنين، و هو ما يعبر عنه بالسيادة الشعبية من الناحية القانونية التي تقوم على مبدأ قيام حكومات للأغلبية لا تصادر حق الأقلية في إبداء رأيها و الدفاع عنه .

وبعد الإحاطة بجملة من التعريفات المقدمة لمصطلح الديمقراطية سوف نتطرق إلى الأصـــل التاريخي لهذا المصطلح و ذلك من خلال التطرق إلى جملة من التطورات التي مر بهـــا هـــذا المفهوم.

---

[1]- ناجي علوش، **مرجع سابق**، ص، ص .57،58

[2]- نفيسة رزيق، **مرجع سابق**، ص .15

[3]- منير عبد القادر العلمي، **مرجع سابق**، ص 2.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للديمقراطية:

مرت الديمقراطية بمراحل عديدة عبر التاريخ، فالنظم الديمقراطية ما هي إلا تطبيق لنظريات فلسفية و ممارسات حياتية لأمم وحضارات متعددة.[1] ووجدت هذه الكلمة في الكتابات اليونانية القديمة، وتعرف على أنها نموذج جديد في ممارسات السلطة يختلف عن الأنظمة السابقة كنظام الملك و الامبراطور و الاله، وفيه يجتمع المواطنون و يشتركون في اتخاذ القرارات اللازمة. ففي القديم عند الاغريق كانت الطبقة المكونة

من الأمراء و النبلاء و أشراف القوم هي الطبقة الحاكمة المشرعة صاحبة الإرادة العليا، بينما كان بقية المواطنين- وهم الأغلبية- لا تملك من الأمر شيئا. وأما في العصر الحديث؛ فإن طبقة كبار الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال "الرأسماليين" هي الطبقة الحاكمة المشرعة صاحبة الإرادة العليا، فهي التي تملك الأحزاب و وسائل الإعلام ذات الأثر الجلي في تشكيل الرأي العام و صناعته، بما يكفل في النهاية أن تكون إرادة الرأسماليين هي الإرادة العليا صاحبة التشريع.[2] [2] و قد كان الفيلسوف **فيليب بو** "PHILIP PO" أول من اعتمد على المبدأ الديمقراطي لتأييد سيادة الشعب عام 1414م بمناسبة تقرير الوصاية على الملك القاصر **شارل الثامن** ولم تبلغ فكرة الديمقراطية أوج تطورها إلا في القرن 16م حين أصبحت أداة صراع بين البروتستانت و الكاثوليك لتنفيذ سياسة الملوك. كما كان لأفكار فلاسفة القرنين السابع عشر و الثامن عشر الأثر البالغ في اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789م التي ساعدت على ازدهار الديمقراطية فيما بعد عمليا و قانونيا. [3]

إن عملية تطور الديمقراطية في الحضارة الغربية هو نتاج عملية تاريخية تراكمية للفكر الغربي فهي لم تكن فكرة جاهزة بل هي عبارة عن فكرة تشكلت عبر الزمن، ومن ذلك تتكون صورة الديمقراطية على أنها ليت نتاج قرار معين ثم اتخاذه في حقبة زمنية معينة، وإنما تطور عبر مسيرة الانسانية في تاريخها الطويل في تكوين المجتمعات و أنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية على الوجه الذي نعرفه اليوم. [4] كما يعود الفضل في ظهور الديمقراطية الحديثة إلى عصر النهضة و دور الكنيسة على الرغم من أنهما لم يتسببا مباشرة في ظهور

1- ديندار شيخاني، **مرجع سابق**، ص .2

2- محمد شاكر الشريف، **حقيقة الديمقراطية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص .05

3- نبيل كريبش، **واقع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص.22

4- ياسين محمد حسين، **مرجع سابق**، ص 67.

الديمقراطية لكنهما كانتا سببا في هدم النظام القديم و التركيز على أهمية الفرد، و يرجع البعض ظهور الديمقراطية إلى بداية القرن 17م . وقبل أن نزن الديمقراطية بميزان الإسلام لابد من كلمة عما يتردد من أن في الإسلام ديمقراطية جاءت امتدادا للديمقراطية العربية زاعمين أن العرب قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا بدوا أحرارا لا يعرفون طغيان الملوك، ولا يخضعون لسطوة الحاكمين من الأكاسرة و القياصرة. ولكن الواقع يؤكد عكس ذلك بأن العرب خضعوا لملوك طغاة مستبدين، و إذا كان العرب يرى أن ديمقراطيته هي أفضل نظام ابتدعه البشر فإن الإسلام بأعظم نظام جاء به من عند رب البشر، وما صرح به الرئيس الأمريكي (**بيل كلينتون**) عن أن النظام الأمريكي هو أفضل نظام ويجب على العالم أجمع ان يأخذ به، لذا و جب علينا الرد عليه بما لدينا من تشريعات سماوية.[1] هادينا في ذلك قول الحق تبارك وتعالى: ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس**﴾[2] فالشهادة لنا وليست لأمريكا أو غيرها؛ يقول **محمد شاكر الشريف** في كتاب له بعنوان (حقيقة الديمقراطية) بأن هذا النظام يستحق أن يطلق عليه –حكم الطاغوت؛ ومعنى ذلك أن يكون الأمر و النهي كله لغير الله سبحانه و تعالى، أو يكون بعض الأمر و النهي و التشريع لله و البعض الآخر لغير الله جل و علا. و لذلك لا يستقيم إيمان عبد ولا يصح له إسلام حتى يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله لأنهما ضدان لا يجتمعان أبدا.[3] قال تعالى:﴿**فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها و الله سميع عليم**﴾ [4]

وفي الأخير لا يمكن الحديث عن تطبيق فعلي و حقيقي للديمقراطية ما لم يتم تكريس مجموع المبادئ و المقومات التي يتميز بها هذا المفهوم، وعليه يمكن القول أن هناك مجموعة من المبادئ و الأسس التي ما لم يتم تكريسها تبقى الديمقراطية مجرد معاني جوفاء، وشعارات دون تطبيق حقيقي، وللإحاطة بهذا الموضوع سوف نتطرق إلى المطلب الموالي محاولين التفصيل أكثر.[5]

---

[1]- عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، **مرجع سابق**، ص 329.

[2]- القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية 143.

[3]- محمد شاكر الشريف، **مرجع سابق**، ص 20.

[4]- القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية 256.

[5]- علي خليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 39.

المطلـــب الثانـــي: مبـــادئ و أهـــداف الديـــمقراطيـــة:

إذا كانت الديمقراطية بمفهومها العام عادة ما تستخدم للإشارة إلى ذلك النسق السياسي القائم على مبدأ ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم له، فإن بنائها كنظام يقتضي وجود آليات أو أسس من شأنها حماية الأفراد من تعسف الحاكم وضمان مشاركتهم بحرية، سواء فـــي عملية مراقبة وضبط عمل السلطة العليا أو اتخاذ القرارات التي تعني شؤون حيـــاتهم وخاصـــة القرارات السياسية، وعليه فإن ما يميز الديمقراطية عن غيرها من النظم السياسية الأخرى هـــو ما تقوم عليه من مرتكزات ومبادئ وتسعى إليه من أهداف، [1] وهذا ما سنحاول توضيحه بدقة من خلال:

الفـــرع الأول: مبـــــادئ الـــديمقراطيـــــة:

شغلت قضية الديمقراطية في الحضارة الغربية ومقارنتها بنظام الشورى الإسلامية بال كثير من المفكرين والعلماء المسلمين في هذه الآونة بالذات، خاصة بعد أن طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها الإصلاحي المعروف بمشروع الشرق الأوسط والذي يبشر بنشر الديمقراطية الغربية في البلاد العربية و الإسلامية لتغيير كثير من المبادئ التي يعتقـــدون أنهـــا تحض على عدم التعاون مع الآخرين وتكرس الرجعية والتخلف.[2] وعليه سوف نقوم بتفصـــيل تلك المبادئ و المقومات التي يقوم عليها النظام الديمقراطي:

1. **الديمقراطية نظام حكم سياسي:**

ظهرت الديمقراطية في بادئ الأمر كمذهب سياسي فلسفي على يد كبار كتاب القرن الثامن عشر أمثال: **جون لوك** في انجلترا، و**جون جاك روسو** في فرنسا، وكانت غاية المذهب الفلسفي الديمقراطي هي محاربة الحكم الاستبدادي المطلق الذي ساد في أوروبا آنـــذاك، وبالـــذات فـــي انجلترا وفرنسا، فأبرز الكتاب أن السيادة لا ترجع للملك بل للشعب الذي يمثل مجموعة السلطة السيادية العليا.[3] و الديمقراطية تتصف بأنها مذهب سياسي يرمي إلى تمكـــين الشـــعب مـــن ممارسة السلطة أو السيادة في الدولة، ومن هنا جاء وصف سياسي لأنه يهدف إلى التخفيف من أوزار الحكم المطلق استجابة لرغبة الجماهير، والشعب في ظل الديمقراطية إمـــا أن تمـــارس السلطة بنفسه مباشرة دون وساطة، و إما أن يختار نوابا عنه يمارسونها باسمه أو يشترك معهم

---

[1]- نبيل كريبش، **مرجع سابق**، ص.27.

[2]- محمد خليل، "**الديمقراطية الغربية تختلف في أصولها ومبادئها عن الديمقراطية في الفكر الإسلامي**"، جريدة العرب الدولية، العـــدد 9336، (يونيو) 2004، ص 1، على الرابط: http://www.aawsat.com/default.asp

[3]- محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية**، (الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1996)، ص 09.

في ممارستها، وبالإضافة إلى كون الديمقراطية مذهب سياسي، فإنه يطلق عليها في الوقت ذاته النظام الديمقراطي كما أن غرض الديمقراطية الاجتماعية يمكن تحقيقه في ظل الأنظمة الدكتاتورية، كوسيلة لإنماء الشعوب عن المطالبة بحقوقها السياسية كأداة لتخدير عقول الشعوب وحملها على إغفال الديمقراطية السياسية وللتخفيف من أوزار الحكم الدكتاتوري الذي يعني بالديمقراطية الاجتماعية. جاءت الديمقراطية السياسية لتجعل كل شيء يتم بواسطة الشعب أو على الأقل برضائه، وينطبق مدلولها الحقيقي عادة على الدولة التي تسود فيها إرادة الشعب أو غالبية أفراده.[1]

2. **الاحتكام إلى دستور ديمقراطي:**

الدستور هو القانون الأعلى للدولة، فإن جميع التشريعات التي تصدر في الدولة يجب أن تخضع له وتتلاءم معه، وتستمد أصولها من قواعده و مبادئه.[2] ذلك أن الدستور هو الذي يرسي دعائم العلاقة بين الحاكمين و المحكومين في إطار من الشرعية القانونية التي تحاسب كل الدول ذات الأنظمة الديمقراطية عليها، فالهدف الأساسي لأي دستور هو المساعدة على توفير نظام متكامل من الضوابط القانونية التي بإمكانها أن توقف أي مظهر من مظاهر الممارسة الاستبدادية للسلطة، وتكون وسيلته إلى ذلك تحديد الاجراءات و التدابير القانونية والسياسية التي يمكن بواسطتها معاقبة أي انتهاك للمعاني الأساسية التي يحرص الدستور على تأكيدها، ودفع الجميع حكاما ومحكومين إلى احترامها والتقيد بها.[3] وبالتالي فالديمقراطية المعاصرة هي اليوم ممارسة تجرى وفق شرعية دستور ديمقراطي يرتكز على المبادئ العامة للدستور الديمقراطي.

3. **حكم الأغلبية:**

هو وسيلة لتنظيم عمل الحكومة واتخاذ القرارات الخاصة بالقضايا العامة ذلك أن الديمقراطية نظام يتم في اطار تقرير الشؤون العامة وفقا لإرادة أغلبية المشاركين في انتخابات دورية تتم في مناخ من الحرية السياسية، لكن هذا يعني إهدار حقوق الأقلية، بل لابد من مراعاة حقوقها والاعتراف لها بحق المعارضة؛ فلا ديمقراطية بدون معارضة، بحيث تكون ممثلة داخل البرلمان ويمثلها عدد من المترشحين هذا و يقتضي حكم الأغلبية وجود أحزاب سياسية متعددة تهدف إلى الوصول إلى السلطة و الفوز بها بالتناوب بين الأغلبية، وذلك أن فكرة التداول على

---

[1]- أحمد صابر حوحو، "**مبادئ ومقومات الديمقراطية**"، مجلة المفكر، العدد 05، (سبتمبر)، 2013، ص 327.

[2]- نفس **المرجع السابق**، ص 328.

[3]- محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص 141.

السلطة بين الأحزاب تشكل ضمانة للمجتمع.[1] كما تتبلور فكرة حكم الأغلبية من خلال استيعاب معنى أنه "لا سيادة لفرد ولا لقلة من الناس، "

والمنطق الديمقراطي في ذلك ينطبق من كون السلطة تتم ممارستها بإرادة بشرية مهما تم الإدعاء بغير ذلك.[2] ومن المؤكد أنه لا يوجد بشر معصوم ولا يوجد تفويض إلهي ولا طبيعي لبشر، إن تفويض ممارسة السلطة إما أن يسبغه الفرد أو القلة الحاكمة على نفسها بالقوة أو تفوضه بإرادتها البشرية لمن هو تحت سلطتها من البشر مع الاحتفاظ بادعاء حق السيادة على الشعب، والشعب أو الكثرة من الشعب على الأقل أحق من الفرد أو القلة بتفويض السلطة للحكام والمشرعين، ولذلك فالحاكم والمشرع الديمقراطي يستمد شرعية ممارسته للسلطة من الشعب، فالشعب في نظام الحكم الديمقراطي مصدر السلطات وهو الذي يفوض السلطتين التنفيذية والتشريعية عبر انتخابات حرة ونزيهة.[3]

7. مبدأ احترام الحريات والمساواة:

انبثقت الديمقراطية كنموذج جديد ينظم العلاقات في المجتمع استنادا إلى عدد من القيم والمبادئ السياسية وفي مقدمتها الحرية والمساواة والعدالة. إذ لم تكن للديمقراطية منذ نشأتها صيغة محددة وثابتة بقدر ما عكست هذه القيم والمبادئ, فالديمقراطية هي دعوة للمساواة، كما أن النظم و المؤسسات و العلاقات التي تلقب بالديمقراطية هي تلك التي تعظم المساواة بين البشر، وبالتالي فهي سلاح الضعفاء لتحقيق عالم أفضل وتحصيل حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ظل المساواة، فلن نكن الديمقراطية مسألة سياسية إلا في التعريف الليبرالي لها، وهناك إشكالية تثيرها بعض التعاريف للديمقراطية تتصل بالتركيز على المساواة وإهمال الحرية، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى القول بالديمقراطية الاجتماعية وإغفال الديمقراطية السياسية وأساسها الحرية التي كانت المحرك الأول لانبثاق الديمقراطية تاريخيا.[4] إذن الحرية والمساواة حتى تكون فعلا دعامة من دعائم قيام ديمقراطية حقيقية لابد من حمايتها بنصوص قانونية كفيلة بضمان تكريسها، فبمجرد التغني بها ضمن الدساتير والنصوص القانونية يجعلها معاني جوفاء لا تطبق حقيقة، إذ نلاحظ مثلا أن فرنسا من جهة كانت ترفع شعار الحرية

---

[1]- أحمد صابر حوحو، **مرجع سابق**، ص، ص 330-331.

[2]- نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 230.

[3]- علي خليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة**، مرجع سابق، ص105.

[4]- حسن صالح علي أيوب، **آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006، ص20.

والمساواة كأسس ودعامة للديمقراطية، ومن جهة أخرى كانت إحدى أكبر الدول الاستعمارية، فأين الحرية والمساواة إذن؟ والأمثلة من هذا النوع كثيرة ومتنوعة.

7. مبدأ المشاركة السياسية:

يتمثل هذا المبدأ في امتلاك المواطنين أفراد وجماعات للحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي والتصرف الاجتماعي والفعل السياسي وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب حقوقهم القانونية وبواسطة ممارستهم على أرض الواقع لحرية التعبير والتنظيم، والتي تتطلب بدورها بناء مجتمع مدني وتنمية رأي عام تعبيرا على نمو القدرة على تنظيم الأفراد والجماعات لأنفسهم، إضافة إلى حق وإمكانية وصولهم إلى مصادر المعلومات البديلة التي تساعدهم على المشاركة السياسية الفعالة الواعية لما فيه من تحقيق لمصالحهم.

إن امتلاك مصادر و وسائل المشاركة الفعالة هي الوجه الآخر للديمقراطية و الضمانة الأهلية لوضعها موضع التطبيق.[1] وبعبارة أخرى المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار.[2]

7. مبدأ التعددية الحزبية:

تمثل الأحزاب السياسية حجر الزاوية في المبادئ الديمقراطية، فإذا كانت الديمقراطية تعني حرية التعبير وحرية التنقل وحرية المراسلات وحرية تكوين الجمعيات،[3] فإن حرية تعدد الأحزاب السياسية هي المظهر الجوهري لهذه الديمقراطية وهو يعتبر مظهر من مظاهر الحريات العامة، حيث أن تمكين المواطن من الاختيار بتن الاتجاهات السياسية المختلفة يعتبر إحدى الحريات العامة الأساسية، لذلك فإن نظام تعدد الأحزاب لا يمكن أن ينجح إلا في الدول التي تصون الحريات العامة خاصة حرية التعبير عن الرأي والمعارضة وهو ينسجم أكثر من غيره مع مبادئ الديمقراطية التي تمنح للجماعة حرية الرأي، وحقها في الدفاع عن معتقداتها بالطرق القانونية، وإذا كان نظام تعدد الأحزاب يحقق ديمقراطية الحكم،[4] وتقوم التعددية على أساس قبول الاعتقاد بأن التنوع والاختلاف هما صفة ملازمة للحياة الاجتماعية فالتعددية الحزبية

1- علي خليفة الكواري ، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة**، مرجع سابق، ص.111

2- سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية**، على الرابط:
http://www.gophoto.it/view.php?i=http://4.bp.blogspot.com/

3- أحمد صابر حوحو، **مرجع سابق**، ص، 336.

4- نغم محمد صالح، "**التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، 2011، ص 60.

شرط أساسي من شروط الديمقراطية فلا أمل من وجود حكم ديمقراطي إذا لم تكن هناك عدة أحزاب يختار الشعب منها ما يراه أنه يمثله بشكل أفضل.

7. **مبدأ الفصل بين السلطات:**

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي، وقد ساعد هذا المبدأ على ظهور العديد من الاتجاهات والمبادئ الديمقراطية التي تهدف إلى ضمان الحريات الأساسية للإنسان ومقاومة الظلم والاستبداد، [1] كما ان معظم الأنظمة السياسية (**سواء شمولية أو دكتاتورية أو ديمقراطية أو برلمانية أو رئاسية...**) توجد فيها ثلاث سلطات رئيسية: **هـي** السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقد اهتم العلماء والفقهاء بدراسة علاقات هذه السلطات مع بعضها البعض فكلما كانت السلطات الثلاثة متداخلة ويرأسها جهاز واحد كلما كانت أقرب إلى الدكتاتورية وأما إذا حدث فصل بين تلك السلطات فإن النظام السياسي يكون أقرب إلى النظام الديمقراطي.[2]

إن هذا المبدأ التي يتغنى به الجميع يهدف إلى توزيع السلطات وعدم تركزها في فئة واحدة أو مجموعة واحدة ومعناه إنفراد كل سلطة من السلطات الثلاث باختصاصات منفصلة عن الأخرى وذلك للمساهمة في إنشاء مجتمع ديمقراطي يقوم على إرساء سيادة القانون. فالسلطة التشريعية هي سلطة منتخبة مباشرة من الشعب وتعبر عن إرادته ومهمتها هي سن القوانين والتشريعات التي تنظم حياة المجتمع، ويتمتع أعضاء هذه السلطة بالحصانة البرلمانية التي توفر لهم الحماية والحصانة من قمع السلطة التنفيذية، أما السلطة التنفيذية فهي الحكومة ومهمتها تنفيذ القوانين والتشريعات التي تشرعها السلطة التشريعية، وتخضع هذه السلطة في النظام الديمقراطي إلى رقابة السلطة التشريعية وأخيرا السلطة القضائية ومهمتها الأساسية هي الحكم في المنازعات بين مختلف الجهات.[3]

لكن من حيث التطبيق نرى أنه مجرد حبر على ورق فالسلطة التشريعية غير منتخبة في كثير من الأحيان، وإن وجدت فهي موالية للحكومة وإن كانت غير ذلك فهي منزوعة الصلاحيات أما التنفيذية فقد تكون ضحية صراعات على مستوى السلطة التشريعية فيعمل البعض على تعطيلها خدمة لبعض المصالح أو القيام بتمرير مشاريع قوانين الهدف منها المساومة لا غير واستعمالها كورقة ضغط. أما القضائية فأحيانا كثيرة تكون تحت وصاية السلطة التنفيذية ماليا. أو أن تكون

---

[1]- علي ناصر سالم، مداخلة وفد الجمهورية اليمنية إلى المؤتمر العالمي الثاني للقضاء الدستوري، **فصل السلطات واستقلال المحاكم الدستورية والهيئات المماثلة**، ص.01

[2]- علي خليفة الكواري، **مسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2000)، ص، ص 54-55.

[3]- **مبدأ الفصل بين السلطات**، على الرابط: www.satrtimes.com

لهذه الأخيرة سلطة عزل وتعيين القضاة وذلك بجعل وزير العدل (ممثل الجهاز التنفيذي) له سلطة التعيين والعزل والتأديب وكل هذا يقودنا أنه لا يوجد فصل تام بين السلطات فهو شـــكلي فقط. فهذه جملة من المبادئ والمقومات التي تقوم عليها الديمقراطية كما أنها ترمي إلى تحقيـــق أهداف من أجل ترسيخ المبدأ الديمقراطي وهذا ما سنحاول توضيحه بشكل أفضل.

الفـــرع الثانـــي: أهـــداف الـــديمقراطيـــة:

إن الديمقراطية في جوهرها نظام حكم يجعل الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة –أي عبر ممثليه- مساهما في تصريف شؤون الدولة بما يخدم المصلحة العامة لا الخاصة، فالديمقراطيـــة الحرة لا تعترف بوجود امتيازات طبقية أو حزبية وهي تردوا إلى تحقيق العدالـــة والمســـاواة وتعمل على تحقيقهما، ويمكن أن يوجز أهداف الديمقراطية فيما يلي: [1]

أولا: الحـــــرية:

تعد الحرية من أهم أهداف الديمقراطية، كما أنها تعد في الوقت نفسه من مرتكزاتها الأساسية، إذن الديمقراطية لا تتحقق دون وجود الحرية المسؤولة في القول والممارسة فضلا عن الإيمان المطلق بالفردية، التي تعد مرتكزا مهما آخر في بناء النظام الديمقراطي، وتعد الحرية من أهـــم مصادر الاعتزاز و الكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير والتنظيم وحرية الانتخاب تشكل لب النظام الديمقراطي.

ثانيا: العدالـــــة:

تعني الديمقراطية مساهمة الجميع في إدارة الدولة وتطبيق القوانين على الجميع دون استثناء، وتكون الحقوق متساوية في ظلها ولا تضطهد الديمقراطية فريقا ضد آخر من الشعب، ولا طبقة أو حزب، و إنما تلتزم روح الاعتدال والتسامح، وتعطي الحق للجميع ممن بلغوا السن القانوني في الترشح و الانتخاب، ويكون الجميع متساوون أمام القانون، لأن الديمقراطية تعنـــي ســـيادة القانون.

ثالثا: الســـلم والمدنـــية:

تعد الديمقراطية البديل للعنف الدموي الذي كان ولا يزال الحل الوحيد أمام المجتمعات التـــي تحكم من قبل أنظمة استبدادية، ولا يستطيع الشعب استبدالها إلا عن طريق الثورات والحركات المسلحة أو الاستعانة بقوة خارجية، وجميع تلك الحلول تكلف البلاد كثيرا من الطاقات البشرية والموارد الاقتصادية وانحلال الأوضاع الاجتماعية وفضلا عن ضياع السيادة الوطنية في الحالة الأخيرة، في الوقت الذي نجد في النظام الديمقراطي أن المعارك الديمقراطية وإن علت أصواتها

---

[1]- نبيل عكيد محمود المظفري، "**عناصر الديمقراطية وأهدافها**"، مقالة، (يونيو) 2011، 11:06، ص 01، على الرابط:
http://drnabilmer.blogspot.com/

ومهما اتسعت مداها، لا تصل إلى مرحلة إراقة الدماء ولا تضيع فيها السيادة، إذ أن الطـــرف الرابح من تلك المعارك لا يستطيع الخروج عما موجود في الدستور والقوانين الوطنية، ولا يعد كونه إلا أداة لتنفيذها وخدمة مصالح البلاد بموجبها، وأن المعارك الديمقراطية ما هي إلا حرب رمزية بين الفئات والشخصيات المتنافسة والمختلفة في الأفكار والمصالح، وتؤذي الديمقراطيـــة في النهاية إلى خلق مجتمع واع يؤمن بالســـلم والمدنيـــة بعيـــدا عـــن الحـــروب والثـــورات، والديمقراطية السبيل للقضاء على الفساد وخلق معدلات الفكر والجوع والعنف.[1] وهي أنـــواع وهذا ما سوف نتطرق إلى دراسته في المطلب الموالي.

1- مرجع سابق، ص 02.

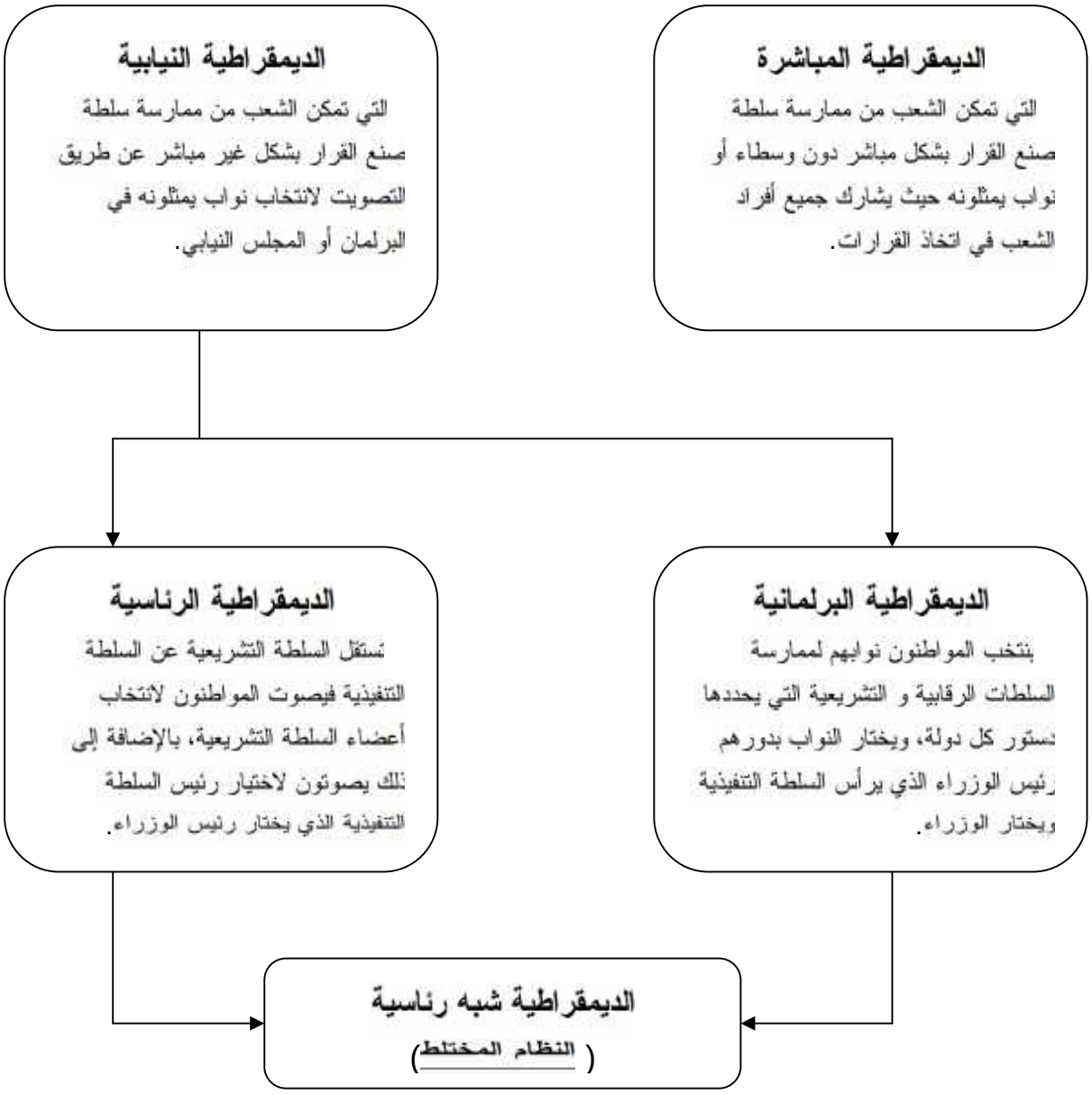

الشكل 01: مخطط يوضح لنا صور الديمقراطيةمن إعداد الطالب

المطلب الثالث: صور الديمقراطية:

يمكن تصنيف الديمقراطية من منطلق علاقة الشعب بالسلطات التي تمثله إلى ديمقراطية مباشرة، وديمقراطية نيابية، وديمقراطية شبه مباشرة.[1] وتتعدد صور مباشرة السلطة في النظام الديمقراطي وتختلف باختلاف كيفية ممارسة الشعب للسلطة، فقد يتولى الشعب ممارسة السلطة عن طريق انتخاب نواب لممارسة السلطة نيابة عنه باسمه ولحسابه، وهناك تكون في صورة ما يعرف بالديمقراطية النيابية، وقد تتم مباشرة السلطة عن طريق الجمع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، حيث يقوم الشعب بانتخاب من يمثله من النواب لمباشرة شؤون السلطة مع احتفاظ هذا الشعب بحق الاشتراك مع نوابه في مباشرة بعض مظاهر السلطة في صور ونشاطات معينة يحددها الدستور وهنا نكون إزاء الصورة الثالثة للديمقراطية وهي الديمقراطية شبه المباشرة.[2]

الفرع الأول: الديمقراطية المباشرة:

وهي أقدم صور الديمقراطية، حيث يمارس الشعب كله فيها الحكم بنفسه من غير وسيط في كافة مجالات الحكم من الناحية التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا الأمر جد عسير وشاق فلا يتصور أن يمارس الشعب كله السلطة في كافة مجالاتها في كل مسألة يحتاجها الناس، إلا إذا عدد أفراد هذا الشعب محدود للغاية، ولذلك فإن هذه الصورة من ممارسة السلطة بواسطة الشعب لم يعد لها أي وجود في عالمنا المعاصر.[3] والديمقراطية المباشرة هي التي يباشر فيها الشعب السلطة بنفسه دون وساطة أحد من النواب أو الممثلين فتكون كافة الهيئات السلطوية التشريعية والتنفيذية والقضائية بيده، أي أن يصبح الشعب هو الهيئة الحاكمة والمحكومة في الوقت نفسه ومن مميزات هذا النوع من الديمقراطية:

1. تجسيد السيادة الشعبية بأرقى صورها وأدقها وأصدقها لأنها لا تقل أية وساطة بين الشعب نفسه صاحب السلطة وبين الإرادة العامة.
2. تعمل على الارتقاء والارتفاع بإحساس المواطن وشعوره بقيمة نفسه ورأيه ومدى تأثيره في رسم السياسة العامة للجماعة.
3. إذا كانت الديمقراطية المباشرة تعمل على رفض أي وساطة بين الشعب وبين حقه في التعبير عن إرادته، فإنه لا محل لوجود الأحزاب السياسية في ظلها، وإن وجدت هذه الأحزاب فإن الديمقراطية المباشرة تخلص الفرد من الدعايات الحزبية المضللة.

---

[1]- أحمد بنيني، **الاجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006، ص 12.

[2]- نعمان أحمد الخطيب، **مرجع سابق**، ص 241.

[3]- محمد شاكر الشريف، **مرجع سابق**، ص 65.

4. الديمقراطية المباشرة ترتقي بالمجتمع عن الخلافات السياسية والاجتماعية والاقتصـــادية التي قد تظهر في المجتمع بترتيب بعض الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية أو بتأمر منها تحقيقا لمصالح خاصة وأهداف محدودة، فالديمقراطية المباشرة هـــي إحســـاس مباشـــر ووجهة نظر مباشرة وقرار واقعي عام.[1]

إلا أن هذا النوع من الديمقراطية تعرض للانتقادات وذلك لاستحالة تطبيقها من الناحية العمليـــة لأن التطبيق العملي أثبت أنها مجرد مثل عليا لا يمكن بلوغها مطلقا نظرا لتعقد الشؤون العامة واستحالة متابعة المشاكل التي بلغت حدا كبيرا من التعقيد والصعوبة، كما أن مناقشـــة بعـــض الشؤون الهامة بطريقة سرية لا يمكن تحقيقه في هذا النوع من الديمقراطية، فضلا عن ذلك فإنها تؤذي إلى خضوع عامة الشعب لرغبات بعض الشخصيات المتنفذة بسبب التصـــويت العلنـــي، لذلك تعرض هذا النوع من الديمقراطية إلى انتقادات [2] من بينها:

- استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة بشكل كامل، وذلك لزيادة عدد أفراد الشعب الذين يحق لهم ممارسة السلطة وزيادة مساحة الدول في الوقت الحاضر.
- إن اهتمام عامة الشعب نسبي ومتغير في مواضيع متعددة وهامة إلى درجـــة لا يمكن الارتكاز عليه والاطمئنان إلى صحته دائما.
- تعرض الدولة إلى مخاطر كبيرة بسبب ما تصرح به علنا في أمور قد تتطلـــب السرية.
- إن اتساع وظائف الدولة وتعددها واختلاف طبائعها ودقتهـــا يتطلـــب خبـــرات ودرايات ومتعمقة ودقيقة لا يوجد في الدنيا نظام يســـتطيع أن يوفرهـــا لكافـــة الشعب الذين يوكل اليهم اتخاذ القرار في الديمقراطية المباشرة.[3]

وفي رأينا مهما قيل في الديمقراطية المباشرة من مزايا وانتقادات فإنها تبقى النموذج الأمثـــل لمشاركة الشعب في حكم نفسه بنفسه، إلا أن هذه المثالية لا يمكـــن أن تنســـجم مـــع حاجـــات ومتطلبات المجتمع السياسي المعاصر.

ومن هنا فقد أخلت الديمقراطية المباشرة الطريق للديمقراطية النيابية التي ينيب الشعب ممثليه في ممارسة السلطة ليقرروا بعد ذلك باسمه ونيابة عنه.

---

[1]- نعمان أحمد الخطيب، **مرجع سابق**، ص، ص، 244-245.

[2]- عبد الرزاق عيد، **الديمقراطية بين العلمانية والإسلام**، ط1 (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999)، ص 27.

3- نعمان أحمد الخطيب، **مرجع سابق**، ص 245.

الفرع الثاني: الديمقراطية النيابية:

الديمقراطية النيابية وفيها يكتفي الشعب بانتخاب نواب عنه يباشرون السلطة باسمه ولحسابه ويحكمون نيابة عنه.[1] وهي تعرف أيضا بالديمقراطية التمثيلية وتعني أن يقوم الشعب باختيار حكامه ويخول لهم ممارسة السلطة نيابة عنه على أن يكون هذا الاختيار محددا بمدة معينة ليتسنى للشعب محاسبة ممثليه وإعادة اختيار الصالح منهم وتغيير من لم يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا ولم يعبر عن آماله ولم يستطيع تحقيق طموحاته.[2]

ويقوم هذا النوع من الديمقراطية على مجموعة من الأركان الأساسية:

- ❖ برلمان منتخب من قبل الشعب، له اختصاص حقيقي في الحكم بحيث يقوم على الانتخاب الذي يعتبر جوهر هذا النظام وأساسه.
- ❖ النائب البرلماني يمثل الأمة جميعا، فالنائب يمثل الأمة كلها أو المفروض أن يكون كذلك مع الأخذ في الاعتبار بآراء الناخبين الذين يرجع إليهم النائب من حين لآخر.
- ❖ استقلال البرلمان عن الناخبين، يقتصر مهمة الناخبين في النظام النيابي على عملية انتخاب النواب –أعضاء البرلمان- وبعد انتهاء هذه المهمة يصبح البرلمان صاحب السلطة القانونية ولا يستطيع الشعب التدخل في أعماله.
- ❖ الانتخاب الدوري للبرلمان بين 04 إلى 05 سنوات تجرى انتخابات حتى لا يكون هناك استبداد وضعف.[3]

وبسبب أزمة الديمقراطية النيابية ورغبة الشعوب المساهمة بشكل مباشر في بعض مظاهر الحكم ظهرت الديمقراطية التي تجمع بين هاتين السابقتين تعرف بالديمقراطية شبه المباشرة.

الفرع الثالث: الديمقراطية شبه المباشرة:

هي التي اعترضت تطبيق الديمقراطية المباشرة، وتقوم على فكرة وجود برلمان يشاركه الشعب بعض اختصاصاته من خلال إبداء الرأي في المسائل الضرورية المتعلقة بصالح المجتمع عن طريق الاستفتاء، وحق الشعب في اقتراح مشروعات القوانين أو اقتراح ما يراه ضروريا للصالح العام مع حقه في الاعتراض عن القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.[4] ذلك أن الشعب لا يكتفي بانتخاب مجلس نيابي بل إنه يشارك هذا المجلس في مباشرة مظاهر الحكم

---

[1]- حسين عثمان محمد عثمان، **النظم السياسية**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005)، ص 205.

[2]- صالح جواد الكاظم، **الأنظمة السياسية**، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص 32.

[3]- عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، **الشورى وأثرها في الديمقراطية: دراسة مقارنة**، (بيروت: منشورات المكتبة الفكرية)، ص، ص 342-343.

[4]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، ط1(الاسكندرية: دار النهضة العربية، 1998)، ص 139.

وتأخذ مشاركة الشعب في الشؤون العامة. بمعنى أن هذا النمط الديمقراطي يتيح لجمهور الناخبين حق مشاركة النواب في مهمتهم الموضوعية بوسائل تختلف في ثقلها وقوتها، وتتباين في مظاهرها، ويبقى الاستفتاء الشعبي أهم مظهر من هذه المظاهر.[1] إلا أن رغم تمكين هذا النظام الشعب في المشاركة السياسية الفعلية في ممارسة السلطة، إلا أن ما يؤخذ عليه أنه يتطلب الوعي الشعبي والثقافة السياسية.[2] وتبقى تطبيقاتها في بعض الأنظمة السياسية المعاصرة لا تمثل سوى صورا استثنائية، كما أن للديمقراطية مميزات عدة تتميز بها ولا تقتصر فقط على ذكر الخصائص والمزايا فقط بل يجب أن تتعدى وتشمل السلبيات والانتقادات كذلك وطرق دعم المزايا وتجنب السلبيات وصولا إلى تطبيق أمثل للديمقراطية مذهبا ونظام للحكم.[3] وهذا ما سنحاول توضيحه بدقة في المطلب الأخير.

المطلب الرابع: مميزات الديمقراطية:

إن المسار الديمقراطي محكوم بخطين أساسيين: خط اجتماعي وتمثله خصوصيات ثقافية ودينية وتاريخية، وآخر سياسي يقوم على قاعدة التداول على السلطة وإفساح الحريات العامة، وأن المشاركة السياسية التي تتمخض عنها انتخابات دورية حرة ونزيهة هي المتغير الجوهري الذي على أساسه يمكن تحديد النظام الديمقراطي وتمييزه عن غيره، كما لا يمكن أن تستمر عملية الديمقراطي إلا إذا أرسيت مقومات الديمقراطية وانتشرت الثقافة الديمقراطية في المجتمع، وعليه فإن ما يميز الديمقراطية عن غيرها من النظم السياسية الأخرى هو ما تقوم عليه من مرتكزات وتسعى إليه من أهداف.[4] ومن بين هذه المميزات نذكر ما يلي:

- ✓ تدرك الأنظمة الديمقراطية أو إحدى وظائفها الأولية هي حماية الحقوق الأساسية كحرية الإعلام، وحق الحصول على الحماية المتساوية أمام القانون، وفرصة التنظيم والمشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.
- ✓ تقود الأنظمة الديمقراطية انتخابات حرة ومنصفة و منتظمة، مفتوحة أمام المواطنين الدين هم في سن الاقتراع.
- ✓ لا يملك المواطنون في نظام ديمقراطي الحقوق فحسب بل وأيضا مسؤولية المشاركة في النظام السياسي الذي يحمي بدوره حقوقهم وحرياتهم.
- ✓ المجتمعات الديمقراطية ملتزمة بقيم التسامح، التعاون، والتسويات.[5]

---

[1]- حسين عثمان محمد عثمان، **مرجع سابق**، ص 207.

2- نعمان أحمد الخطيب، **مرجع سابق**، ص 272.

[3]- **مرجع سابق**، ص 231.

[4]- نبيل كريبش، **مرجع سابق**، ص 28.

[5]- نعمان أحمد الخطيب، **مرجع سابق**، ص، ص 232-233.

وفي الأخير يمكن القول بأنه لا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون وجود أحزاب سياســية فهــي تمثل حجر الزاوية في الحياة الديمقراطية، رغم مساوئ وعيوب أغلب الأحزاب السياسية بسبب عدم وفائها بالعهود والالتزامات التي قطعتها لشعوبها. وحرية تعدد الأحــزاب هــي المظهــر الجوهري للديمقراطية، والديمقراطية تنتفي بانتفاء الأحــزاب السياســية، حيــث أن الأحــزاب السياسية تمثل الوجه الحقيقي لحرية التعبير والفكر وسوف نقوم بدراسة الأحزاب السياسية مــن خلال المبحث الثاني بشكل أدق حتى يتسنى لنا معرفتها أكثر.

الفصل الأول: الإطار النظري والمعرفي للديمقراطية والأحزاب السياسية

المبحث الثاني: الإطار المعرفي للأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية إحدى الظواهر السياسية الموجودة في مختلف الأنظمة السياسية لاسيما الأنظمة الديمقراطية، وذلك لما تقوم به من تنافس على السلطة وتجسيدا لمبدأ المشاركة السياسية إضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكل أطيافه ومصالحه.[1]

فالأحزاب السياسية هي همزة الوصل بين الشعب والحاكم،وهي الإطار الذي يمارس فيه هذا الشعب دوره السياسي ومن خلاله يؤثر على السلطة وفي صنع القرار، فالحزب يقود الجماهير بطريقة منظمة ويعمق من درجة الوعي السياسي لديها حيث تعلن رأي الشعب دون خوف من الحكومات، لذلك فالأحزاب السياسية هي تجسيد حقيقي لإرادة الشعوب وضمان للحريات العامة.

و بصفة عامة تكون الأحزاب السياسية على الدوام نتاج للتحولات الديمقراطية التي تسود المجتمع الذي تظهر فيه هذه الأحزاب، وعلى ذلك فإن أهمية الأحزاب السياسية كأحد التنظيمات الشعبية السياسية تظهر في الحياة السياسية العادية التي تمر بها المجتمعات. حيث أصبح من الأهمية وجود أحزاب أو تنظيمات سياسية تعبر عن رأي الشعب وعن الأمة ومتاعبها، ومن ثم فقد غدت ضرورة ممارسة فعلية من جانب المجتمعات وما تنوب عنها من تنظيمات في صنع القرار وفي الرقابة على الأنشطة الحكومية.[2]

المطلب الأول: أهمية الأحزاب السياسية:

إذا كانت المؤسسة تنظيم في خدمة فكرة، فإن الأحزاب السياسية تعتبر مؤسسات لها دورها في الحياة السياسية.حيث أنها تعتبر المحرك الأساسي للعبة السياسية في جميع النظم،مع الاعتراف باختلاف دور الأحزاب السياسية باختلاف المعتقدات السائدة في المجتمع ودرجة تقدمه،إذ يؤثر مستوى تقدم المجتمع على مكونات النظام السياسي الداخلية سواء من حيث استقلال المؤسسات أو من حيث تنوعها.[3]

ويمكن اعتبارها مدارس تثقيفية يتخرج منها رجال السياسة قادرين على تسيير شؤون الدولة، كما أنها عوامل مراقبة لأعمال الحكومة ووجودها يبرهن على وجود الديمقراطية. وأيضا تؤثر في حاضر ومستقبل الشعوب مثل حالات الاستعمار أو حالة القضايا القومية التي تمس مصالح

---

[1]- ألب ولد معلوم، **مفهوم الحزب السياسي ووظائفه**، منتدى عالم المعرفة، 21 (مايو) 2011، 12:15، ص 1، على الرابط: albou20@hotmail.com

[2]- سعيد سراج، **الرأي العام: مقوماته وآثاره في النظم السياسية المعاصرة**، ط2، (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986)، ص225

[3]- سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية: أهميتها ونشاطها ونشأتها**، (القاهرة: مجلس الشعب، الأمانة العامة، 2005) ، ص ص7-8.

غالبية أفراد الشعب كالإصلاح الاقتصادي وتداعياته على فئات الشعب من خلال أفكار ومعتقدات المجتمع ذاته وليس من أفكار ومعتقدات قد تشكلت في مجتمعات أخرى تختلف في مشاكلها وأزماتها.[1] والأحزاب السياسية لها أهميتها في المساعدة على تكوين ثقافة اقتصادية وسياسية واجتماعية لدا أفراد الشعب فتتسم بذلك في تكوين الرأي العام الذي يسمح للمواطنين بالمشاركة في الشؤون العامة أو ممارسة الضغط والتأثير على القائمين بتلك الشؤون.[2]

كما يجمع الفقهاء على أن الأحزاب السياسية رمز للديمقراطية فلا وجود لهذه الأخيرة دون وجود أحزاب سياسية تلعب دورا أساسيا في التعبير عن مختلف الاتجاهات السياسية في الدولة،إذ أصبحت عنصرا مهما في كافة الأنظمة السياسية وضرورة لابد منها،حيث أن الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة النشأة نسبيا في شكلها الحالي.[3]

المطلب الثاني: نشأة ومفهوم الأحزاب السياسية:

إن الأحزاب السياسية ظاهرة تعرفها كل المجتمعات وكل البلدان بصرف النظر عن طبيعة النظام الحزبي، لكن هذه التجربة لا يمكن اعتبارها نتاج لفكر معين، بقدر ماهية تعبير أو محصلة لتجارب سياسية.وهذا مدافعنا إلى محاولة دراسة هذه الظاهرة بالتطرق إلى الظروف التي ساعدت على ظهور ونشأة الأحزاب السياسية ومن ثم تحديد مفهومها.

الفرع الأول: نشأة وتطور الأحزاب السياسية:

إن الأحزاب السياسية تعبر في الواقع عن مرحلة نهائية لتطور المجتمعات الغربية سياسيا ومجتمعيا، على اعتبار أنها جاءت في مرحلة سقوط أنظمة الحكم المطلق وبداية ظهور أنظمة سياسية تنافسية نسبيا، فالبرلمان كآلية قديمة في التاريخ الأوربي، لم يلعب دوره التمثيلي الفعلي ولم يتمتع بالسيادة التي ينبغي أن تمتلكها في الواقع.

فحسب **سيمون مارتن ليبست "Seymour Martin Lepist"** فإن الأنظمة الحزبية نشأت نتيجة الظروف التاريخية التي أحاطت بالتنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية من جهة،

---

[1]- محمد رجب، **دور الأحزاب السياسية في التنمية والبيئة: دراسة في الأحزاب السياسية المصرية**، رسالة ماجستير منشورة في العلوم السياسية،

[2]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**، رسالة دكتوراه منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة، 2003، ص14

[3]- محمد نبيل الشيمي ، "**الأحزاب السياسية**"،الحوار المتمدن، العدد 2924، (فيفري) 2010، 14:39 ،على الرابط: http://www.ahewar.org/search/search.asp?U=1&Q=%E3%CD%E3%CF+%E4%C8%ED%E1+%C7%E1%D4%ED%E3%ED

والانقسامات السياسية المعاصرة من جهة أخرى.[1] فكلمة حزب قديمة أطلقت على الزمر التـــي كانت تحيط بالقادة في إيطاليا، إضافة إلى استخدامها للدلالة على النوادي والتنظيمات الشـــعبية والكتل البرلمانية أو المذهبية والطائفية.حيث أن المفكر الفرنسي **موريس ديفرجيـــه** يؤكـــد أن المعنى الصحيح للحزب السياسي كما نعرفه اليوم يعود لأكثر من حولي قرن ونصف من الزمن أي حتى عام **1850**". وفي سنة **1950**" أخذت الأحزاب تنتشر في غالبية الأمم المتحضـــرة.[2] فنجد أن مولد ونمو الأحزاب السياسية مرتبط بالديمقراطية باتساع هيئة الناخبين، وبتبني نظـــام الاقتراع العام وتقوية مركز البرلمانات فكلما ازدادت البرلمانات وشعرت باستقلالها، استشعرت أعضاؤها ضرورة تنظيم صفوفهم. وكلما ازداد عدد الناخبين، كلما بدا من الضروري أن تكون لجان قادرة على تنظيم الناخبين لكي تكون أصواتهم مؤثرة.[3]

ففي أوربا والولايات المتحدة الأمريكية كانت الأحزاب السياسية مرتبطة بنشـــاط النـــاخبين وأعضاء البرلمان، كما أن **ديفرجيه** ينطلق من هذه النقطة حول نشأة الأحزاب السياسية،إذ يذهب إلى اعتبار وجود شكلين للأحزاب السياسية هما:أحزاب ذات أصل برلماني انتخابي، وأحـــزاب ذات أصل خارجي.[4]

في ما يخص النوع الأول والمتمثل في الأحزاب ذات الأصل البرلماني: إن التطـــور الـــذي عرفته المملكات في أوربا كان عاملا في ظهور الأحزاب السياسية، فبعـــد أن كانـــت مطلقـــة أصبحت تتقاسم السلطة مع البرلمان.ووفقا لطبيعة الحياة السياسية حينها كـــان النائـــب ينتخـــب بواسطة الاقتراع الضيق ولهذا فإن عدد ضئيل من الناس كان لهم الحق في اختيار ممثليهم فـــي البرلمانات الأوربية، وفي هذه الحالة تكون أمام برلمان منتخب لكن غير ممثـــل لكـــل الفئـــات الاجتماعية.[5]

أما في انجلترا خلال القرن التاسع عشر كان من الأفضل أن يكون تقديم المرشح للانتخابات عن طريق مجموعة من ناخبي الدائرة ولذا كان تجمع الناخبين في هذه الحالة وســـيلة لتقـــديم المرشح، بينما في الولايات المتحدة ونظرا لأن عددا من المناصب يتم اختيار شاغليها

---

[1]- خالد نوازي، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوســـف بن خدة، 2006، ص.34.

[2]- موريس ديفرجيه، ترجمة: علي محسن مقلد، **الأحزاب السياسية**، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة،2011)،ص.2.

[3]- علي زغدود، **الأحزاب السياسية في الدول العربية**، (الجزائر: ر.ت.م.ك،2007)،ص17.

[4]- موريس ديفرجيه، **مرجع سابق**، ص ص2-3.

[5]- خالد نوازي، **مرجع سابق**، ص37.

بالانتخابات، فقد لعبت لجان الناخبين Les commits electorates دورا هاما في الانتخابات وفي تكوين الحزبين الكبيرين لضمان تنظيم أصوات الناخبين.[1]

أولا: أحزاب نشأت من الكنائس والنقابات والجماعات الدينية والسرية:

وهي تلك الأحزاب التي نشأت نتيجة لمساندة قوية من هيئات متعددة مثل النقابات والكنائس والجماعات الدينية والخلايا السرية،ولعل أهم مثال هنا هو حزب العمال البريطاني الذي نشأ على إثر قرار اتخذه مؤتمر الانتخابات العمالية عام1899م TRADES UNIONS الذي أنشأ تنظيما من البرلمانيين والناخبين. ولعل أن هذه النشأة هي التي تفسر لنا العلاقة بين حزب العمال والنقابات حتى الآن.[2]

أما الكنائس والجماعات الدينية فأثرها هام في نشأة الأحزاب في أوربا، فقد تدخلت الكنيسة الكاثوليكية في نشأة الأحزاب قبل سنة1914م وفي نشأة الأحزاب الديمقراطية المعاصرة المسيحية. ففي بلجيكا كانت الكنيسة وراء الحزب المحافظ الكاثوليكي، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي والحزب الديمقراطي المسيحي الألماني.[3]

ثانيا: أحزاب ذات الأصل الخارجي:

وضحت الدراسات أن أغلب الأحزاب التي ظهرت قبل 1900م كانت ذات أصل أو منشأ برلماني انتخابي، في حين أن أغلب الأحزاب التي ظهرت بعد ذلك هي ذات أصل خارجي، وما يميز هذا الشكل من الأحزاب أنها أكثر مركزية وانضباط من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني .[4]

كما نميز بين نوعين من الأحزاب في الدول حديثة العهد بالاستقلال: أحزاب نشأت لمقاومة الاستعمار وتحرير البلاد، وأحزاب أنشأتها السلطة القائمة بعد الاستقلال لتقوم بدور السند. ومن أمثلة النوع الأول من الأحزاب: حزب الوفد المصري، حزب الاستقلال المغربي،حزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. ومن أمثلة النوع الثاني من الأحزاب: حزب المصلحة الوطنية في السلفادور،الحزب الثوري الدستوري في المكسيك.[5]

ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم، وهي التجارب التي بدأت مع سياسة مبدأ الاقتراع العام عوضا عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء.[6]

1- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص.201.

2- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**،مرجع سابق، ص.206.

3- سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية**، مرجع سابق، ص.21.

4- خالد نوازي، **مرجع سابق**، ص.38.

5- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص.207.

6- موريس ديفرجيه، **مرجع سابق**، ص201.

فالأحزاب كما يقول **كلسن** Keelson هي عماد الديمقراطية والعداء للأحزاب يخفي عداء الديمقراطية ذاتها، أو كما يقول **أيزمن** Ayzemen بأنه لا حرية بدون أحزاب.[1] كما ورد لفظ حزب في القرآن الكريم في العديد من المواضع، وجاءت سورة كاملة تحمل اسم الأحزاب، وقد تم تناول لفظ الحزب بتفسيرين"الذم"و"المدح"، حيث أن الذم نعني به التفرقة والتشتت والانقسام في صفوف الأمة الإسلامية. [2] ويتم التعليل بما ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى: "**ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله، وما زادهم إلا إيمانا وتثبيتا**". [3] ويقول تعالى: "كذبت قبلهم **قوم نوح والأحزاب** من بعدهم **وهمت** كل **أمة** برسولهم **ليأخذوه وجادلوا** بالباطل ليد **حضوا** به **الحق** فأخذتهم فكيف **كان العقاب**" [4]

ويقول تعالى: "جند ما هنالك **مهزوم** من **الأحزاب**، كذبت قبلهم **قوم نوح وعاد وفرعون ذو الأوتاد، وثمود وقوم لوط وأصحاب الأيكة أولئك الأحزاب**"**وقوله**:"**وقال الذي آمن يا قوم إني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب**" [5]

ويقول سبحانه وتعالى: "**أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء، إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون**"[6] وكبديل للنظام الحزبي وضع الإسلام مبدأ الشورى بقوله:"**والذين استجابوا لربهم،وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون**"[7]، وبالمقابل هناك المؤيد للنظام الحزبي فيدللون في ذلك أن لفظ الحزب ورد بدلالة المدح،ويستدلون في ذلك بما ورد في القرآن الكريم حيث يقول تعالى:"**ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون**"[8]

وقوله:".....**ويدخلهم جنات تجري** من تحتها **الأنهار** خالدين فيها **رضي الله** عنهم **ورضوا** عنه **أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون**."[9]

---

[1]- علي خليفة الكواري، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص.54

[2]- نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية** ، (الجزائر: دار الأمة، 2009)، ص24.

[3]- القرآن الكريم، **سورة الأحزاب**، الآية.22

[4]- القرآن الكريم، **سورة غافر**، الآية 5.

[5]- القرآن الكريم، **سورة غافر**، الآية .30

[6]- القرآن الكريم، **سورة الأنعام**، الآية .159

[7]- القرآن الكريم، **سورة الشورى**، الآية .38

[8]- القرآن الكريم، **سورة المائدة**، الآية .56

[9]- القرآن الكريم، **سورة المجادلة**، الآية 22.

الفرع الثاني: مفهوم الأحزاب السياسية:

لعل من الصعوبة بما كان أن يتمكن الباحث من تقديم تعريف جامع مانع للظاهرة المركبة والتي تتسم بالشمولية والتعقيد مثل ظاهرة الحزب السياسي وربما يرجع ذلك لاختلاف الآراء والإيديولوجية للكتاب والباحثين الذين تصدوا لتحديد هذا المفهوم.[1] غير أن ذلك يمنعنا من محاولة مقاربة هذا الموضوع من خلال التعريف اللغوي في البداية:

الحزب لغة: "جماعة من الناس شكلت أهواؤهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد يدعو إليه،ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه" وتميل المعاجم الغربية إلى إعطاء نفس التعريف للحزب على أنه: "جماعة من الناس تعتنق وجهة نظر وتسعى نحو هدف "[2]ويشكل المفهوم الاصطلاحي للحزب جوهر اختلاف وهذا ما يدفعنا إلى طرح مختلف التعاريف المرتبطة بالحزب السياسي.

ونجد أن الموسوعة السياسية أعطت تعريفا للحزب على أنه:"الحزب السياسي هو مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها،وهم يرتبطون بعضهم ببعض وفقا لقادة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل".[3]

فالحزب هو ذلك التنظيم الذي يهدف إلى ممارسة تأثيرات على تكوين الرأي العام من خلال ما يلي:

1- المشاركة السياسية بواسطة تشكيل جبهة للمعارضة سواء داخل السلطة التشريعية أو خارجها بهدف مراقبة أعمال السلطة التنفيذية أو الحكومة.

2- التنشئة السياسية ودعم الثقافة السياسية والمساهمة في غرس قيم معينة تتوافق مع الصالح العام للشعب.

3- التجنيد السياسي وإعداد القيادات وتدريبها وإضفاء الشرعية عليها.

4- تجميع المصالح من خلال التوفيق بين مصالح المواطنين في سياسات عامة وتحديد الأولويات.[4]

---

[1]- ألبير وآخر معلوف، **مرجع سابق**، ص.1.

[2]- إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط2 (تركيا: دار الدعوة ، 1989)، ص.170.

[3]- محمد مالكي وآخرون، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص127- 128.

[4]- محمد رجب أحمد، **مرجع سابق**، ص.7.

أما **المشرع الجزائري** فقد عرف الحزب السياسي على أنه: جمعية دائمة ذات طـــابع سياسـي تعمل على جمع عدد من المواطنين حول برنامج سياسي معين قصد تحقيق هدف لا يدر ربحـــا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بما في ذلك الوصول إلى الســـلطة وممارســـتها بوســـائل ديمقراطية وسلمية.[1]

ويعرف **بوردو** الحزب بأنه تنظيم يضم جماعة من الأفراد تدين بـــنفس الرؤيـــة السياســـية، وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ،ودلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عـــدد مـــن المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة العامة.[2]

الحزب هو مؤسسة وقيم ومبادئ وأيديولوجية وقاعدة جماهيرية عريضة فهو بهذا المفهوم ليس مجموعة من الأفراد تجمعهم مصالح ضيقة وآنية.[3] كما أن **ادمونـــد بيـــرك** اعتبـــر الحـــزب السياسي:"جماعة من الناس اتفقوا على مبدأ أي برنامج معين تراءى لهم أنه لا يمكـــن خدمـــة الصالح الوطني بأفضل منه"وهذا النوع من التعاريف يهتم بما يجب أن يكون من حيث الهدف.[4] كما نشير إلى أن مفهوم الحزب السياسي يعني بالنسـبة ل Giovanni Sartor: "أي جماعـة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على أن تقدم من خلالها مرشحين للمناصب العامة".[5]

أما بالنسبة **لسيجموند نيومان** Sigmund Neumann: "فـــإن الحـــزب تنظـــيم للعناصـــر السياسية النشيطة في المجتمع تتنافس سعيا للحصول على التأييد الشعبي مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهة نظر أخرى".[6]ويعـــرف بنجـــامين كانســـتان (1830-1867) الحـــزب بانه:"تجمع أفراد يؤمنون بنفس الفكر السياسي"،كما يقدم كلسن إضافة عندما عـــرف الأحـــزاب بأنها:"تجمعات لأفراد يعتنقون نفس الأفكار، تهدف إلى تمكينهم من ممارسة تأثير حقيقي علـى إدارة الشؤون العامة"[7]

ونجد أيضا أن الأحزاب السياسية تعني التيارات الفكرية والسياسية الموجودة في المجتمع والتي تنافس على فرض برامجها، عبر إقناع الناخبين الذين يمثلون فئات عريضة من الشعب،

---

[1]- سلاف شمس، **الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة**، (الجزائر: منتديات المعرفة، 2010)، ص.10.

[2]- عنصر العياشي، **التعددية الحزبية**، (الجزائر: منتديات المعرفة، 1999)، ص .10.

[3]- محمد نيراط، "**حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر**"، مجلة جامعـة دمشـق، المجلـد19، العـدد3+4، 2003، ص.111.

[4]- علي خليفة الكواري، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص 308 .

[5]- شمسه بوشناقة، "**النظم الانتخابية وعلاقتها بالنظم الحزبية**"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص،(أفريل) 2011، ص .464.

[6]- عبد الرحمان مازن، **أثر النظام الانتخابي على النظام الحزبي: دراسة الحالة الألمانيـــة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة، 2006، ص .15.

[7]- سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية**، مرجع سابق، ص 198.

وهي بذلك تقوم بوظيفة في غاية الأهمية وهي ترشيد الاختلاف بين التيارات الفكرية والسياسية والدينية داخل المجتمع.[1]

كما تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة غير رسمية أساسية في أنظمة الحكـــم الديمقراطيـــة نظرا لما تتمتع به من قدرة على التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة.[2] أما فيما يخص قـــانون الأحزاب في الجزائر في مادته الأولى الفقرة الأولى: "الأحزاب دستوريا هي مكون لا غنى عنه من مكونات النظام الأساسي الديمقراطي الحر وهي بنشاطها الحر والمستمر في تكـــوين الإرادة السياسية للشعب،تنهض بمهمة علنية يلزمها ويضمنها القانون الأساسي (الدستور).[3]

بينما يقدم **دافيد أبتر** David Abter يعرفها في قوله: "أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظـــيم وتوجيه الرأي العام،وتلمس احتياجات الناس،ونقلها أي الاحتياجات إلى الأجهزة المسؤولة وبهذا الشكل يحث تقارب بين الحكام والمحكومين."[4]

ويمكن القول أن الأحزاب بحكم التعريف العلمي لها هي منظمات تسعى للوصول إلى السلطة بل ومن المحتمل وصول أي منها إلى الحكم،ولهذا فإن النظام لن يكون ديمقراطيا مادامت هـــذه الأحزاب لا تمارس الديمقراطية داخلها وفيما بينها ،حيث يصعب استمرار التداول على السلطة سلميا فيه عندما التداول من النقيض إلى النقيض المتربص به.[5]

الملاحظ من هده التعاريف أنها بنيت على أساس قناعات علمية أو أيديولوجية وهذا ما يجعلها في نظر الباحثين والأكاديميين ناقصة،لأنها تقدم جانب من جوانب الحـــزب السياســـي وتركـــز عليه،مقابل إهمال الجوانب الأخرى.وهذا ما يدفعنا إلى إيجاد تعريف يرتكز على معايير علميـة موضوعية ونابعة من دراسة دقيقة للأحزاب السياسية.[6]

يقوم الحزب حسب تصور كل من جوزيف **لابالومبارا** نـــينر في كتابهما"الأحزاب السياســـية والنمو السياسي"على أن عناصر أو معايير:

1. تنظيم دائم أي عمره السياسي المرتجى يفوق عمر قادته القائمين عليه.
2. تنظيم محلي متكامل ودائم ويقيم صلات منتظمة ومتنوعة على المســـتوى الـــوطني أي تنظيم وطني بامتداد محلي.

---

[1]- إدريس جندا ري، **التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة**، (الدوحة: المركز العربي للأبحـــاث ودراســـة السياسات، 2012)، ص 2.

[2]- عبد النور ناجي، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد**، (عنابه: جامعة باجي مختار، 2010)، ص.113

[3]- أمر رقم97/9 مؤرخ في 27 شوال1417 الموافق 8 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

[4]- خالد نوازي، **مرجع سابق**، ص.41

[5]- علي خليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة**، مرجع سابق، ص.3

[6]- خالد نوازي، **مرجع سابق**، ص 42.

3. -الإرادة المتعمدة عند قادة التنظيم المحلي والوطنيين لأخذ السلطة وممارستها.

4. -الاهتمام بالبحث عن الدعم الشعبي عبر الانتخابات أو بطرق أخرى.[1]

كما يجب التمييز بين اتجاهين أساسيين في تعريف الأحزاب السياسية:

الاتجـاه الأول: يمثله الفكر الماركسي الذي يرى أن الحزب السياسي ما هو إلا تعبير سياسـي لطبقة ما وبالتالي لا وجود لأحزاب سياسية دون أساس طبقي حسب المفهوم الماركسي، وهـذا استبعاد واضح من فضاء الحزبية للأحزاب الأخرى التي تقوم على أساس طبقي.[2]

الاتجـاه الثاني: ينطلق هذا التعريـف النظريـة الليبراليـة التـي تـربط الحـزب بالإطـار البرلماني،فالحزب عبارة عن مجموعة من الأفراد تصوغ أو تعبر عن القضايا الكبرى المشتركة بين أعضاء هذه المجموعة.

ويأتي في هذا الصدد تعريف **جيمس كولمن James Colman** للحزب على أنه: "تجمع له صفة التنظيم الرسمي ويعلن أن هدفه الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به إما بمفرده أو بالائتلاف أو بالتنافس الانتخابي مع تنظيمات أخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية ومحتملة.[3]

كما رأينا إن ظهور الأحزاب السياسية يرتبط بشكل دقيق بالديمقراطية ومع ظهورها تمخضـت ممارسة سياسية مضمونها، أن الحزب يؤكد استقلالية الفرد وقدرته على بناء النظام العام.وتتخذ هذه العملية أشكالا مختلفة عبر الأحزاب السياسية التي تعرف تنوع يتماشى وطبيعة الرأي العام من جهة، والتوجه والتركيب والتنظيم من جهة أخرى. و لهذا الغرض جاءت دراسة الأحـزاب السياسية لتوضيح النماذج والأنماط التـي يمكـن أن تفرزهـا الحيـاة السياسـية والأوضـاع التاريخية.[4]

المطـلب الثالـث: أنـواع الأحـزاب السيـاسيـة:

عندما ظهرت الأحزاب السياسية في القرن التاسع عشر كانت منقسمة إلى نوعين رئيسـيين: أحزاب المحافظين من جهة وأحزاب الأحرار من جهة **Les parties libéraux**مـن جهـة أخرى، وأصبح ذلك هو الطابع المميز للأحزاب السياسية في أوربا.[5] حيث أن هنالك تصنيفات متعددة للأحزاب السياسية، وهذا التعدد راجع إلى الفوارق بين الأحزاب فيما يخص أيديولوجيتها وطبيعتها وتركيبتها وحجمها وأهدافها وغير ذلك من الأسس. فمن أشهرها التصنيفات التي قدمها

---

[1]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص .200

[2]- موريس ديفرجيه، **مرجع سابق**، ص.3

[3]- دراسة عن الأحزاب السياسية وقضايا المجتمع : رؤية تاريخية سوسيولوجية ،(الثلاثاء20سبتمبر)2011، ص.4

[4]- خالد نوازي، **مرجع سابق**، ص.44

[5]- بلال أمين زين الدين،**الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة: دراسة مقارنة**، ط2 (الإسكندرية: دار الفكر الجـامعي ،2011)، ص30.

ديفرجيه حيث صنفها إلى أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير.[1]

فالنوع الأول والمتمثل في أحزاب الأطر أو ما يعرف بأحزاب الصفوة والتي كانت أسبق إلى الظهور في الحياة السياسية، وهي تلك الأحزاب التي تهدف إلى جمع الشخصيات البـــارزة ذات النفوذ فهي تهتم بنوعية الأعضاء ولا تلتفت إلى كثرة عددهم La qualité leur empare plus que la quantité، حيث أن هذه الشخصيات البارزة التي تسعى إلى ضمها إما أن تكون بارزة بسبب مكانتها الأدبية التي تمكنها من ممارسة تأثير معنوي.[2] و إما أن تكون بـــارزة بســـبب ثرائها الذي يسمح لها بالمساعدة في تغطية نفقات الحملات الانتخابية.كما أنها تضم في صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت قائمة في أوربا في القرن التاسع عشر والتي تعرف الآن بأحزاب المحافظين أو الأحرار،حيث ترى هذه النخب أنها تمتلك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال المرشحين إلى الحكم.[3]

ولهذا النمط خصائص يمكن حصرها في:

1. هذه الأحزاب هي ذات بنى مرنة وبتعبير آخر فإنها تتميز بتنظـــيم ضـــعيف إذ يتميـــز الأعيان بالفردية وعدم الانضباط.
2. السمة الثانية لهذا النمط من الأحزاب هي هيمنة القمة على القاعدة،وتتجسد هذه الســـلطة في قدرة عضو البرلمان على العمل فيس دائرته الانتخابية.[4]

أما بالنسبة للنوع الثاني والذي يعرف بأحزاب الجماهير وهي التي تضم أكبـــر عـــدد مـــن الجماهير إلى صفوفها، والتي ظهرت في الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية ثم الشيوعية. وقد كان للأحزاب الاشتراكية فضل ابتكار هذا الشكل من أشكال الأحزاب مع بداية القرن العشرين، ثم نقلت الأحزاب الشيوعية والفاشية عن الأحزاب الاشتراكية.هذا الشكل الجماهيري للحزب مع إدخال تعديلات غير جوهرية على النظام.[5] وهي تلك الأحزاب التي ظهرت حسب ديفرجيه في نهاية القرن التاسع عشر وتتميز هذه الأحزاب ب:

*سعيها إلى تنويع الانتساب، بهدف إعطاء تأثير سياسي لعامة الناس أو البروليتاريـــة، سعيا منها لإنقاذ الحس المدني .

*تتميز ببنية تنظيمية قوية، وهذه السمة نابعة من السمة الأولى إذ من الضروري تأطير المنتسبين الجدد ومراقبة المدخلات و المخرجات والوقوف على الانضباط الداخلي وجمع

---

[1]- موريس ديفرجيه، **مرجع سابق**، ص.20.

[2]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص.70.

[3]- نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص.128.

[4]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص ص44-45.

[5]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص213.

الاشتراكات. وبهذا يكون الحزب الجماهيري مناطا بأدوار عديدة تشابها، إدارة الدولة كالتربية، الرقابة، القضاء.[1]

وترجع أسباب نشأة أحزاب الجماهير إلى دوافع مالية ملحة، فبينما لم تكن لدى أحزاب اليمين أي مشكلة مالية لأنها تضم أعضاء قادرين على تمويلها، وقد واجهت الأحزاب اليسارية مشكلة نقص الأموال.أما السبب الثاني وراء نشأت الأحزاب الجماهيرية فهو الرغبة في نشـــر الثقافـــة السياسية بين طبقة العمال التي لم تكن لديها معلومات عن الحياة السياسية.[2]

كما اقترح **سيجموند نيومان** إمكانية تصنيف الأحزاب وفقا لوظيفتها في نمطين:

1-**الأحزاب التمثيلية**: هي التي تأخذ على عاتقها مهمة اختيار الممثلين أو النواب فـي البرلمان مثل حزبي العمال والمحافظين في بريطانيا.

2-**الأحزاب التوحيدية**: هي التي تعمل على دعم الوحدة والتجـــانس فـي المجتمعـــات المنقسمة غير المتجانسة.[3]

كما نجد نوع آخر من الأحزاب يتعلق بطبيعة ميولاتها، وهي أحزاب ذات ميول يمينيـة أو معتدلة تضم أعداد كبيرة من الأعضاء يمكن اعتبارها أحزاب جماهيرية،وهي ليست قائمة على أيديولوجية جامدة ومحدودة. وأهم ما يشغلها هو أن تحوز إعجاب النـــاخبين وتحصـــل علـى أصواتهم في الانتخابات أي أنها تسمو بالاعتبارات العلمية على الاعتبارات الأيديولوجية وهـــي توجد في دول كثيرة كـــأمريكا وألمانيا.[4] أما النوع الآخر فيتمثل في أحزاب اليمين التي تقـــوم على مبدأ الديمقراطية الغربية وتأخذ أحزاب اليسار بمبدأ الاشتراكية أو الشيوعية، بينما الحزب من أحزاب الحكومة إذا كانت سياسته مؤيدة لسياسة الحكومة.[5]

وهناك من يقسم الأحزاب على أساس النظام الحزبي في الدول إلى ثلاثة أنواع:

1- **نظام الحزب الواحد**: إن ظاهرة الحزب السياسي الواحد انتشرت في بلدان أوربا الشرقية ما بعد 1917م، ثم انتشرت بعد ذلك في بلدان العالم الثالث. خاصة في القارة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال.[6] و"هو ذلك النسق المستقر الناجم عـــن تواجـــد حـــزب محوري مشكل للأغلبية البرلمانية في كل مرة، وحده بصفة مطلقة أو ضـــمن تحـــالف الأحزاب."[7]

---

[1]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص .45

[2]- سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية**، مرجع سابق، ص34 .

[3]- عبد الرحمان حمدي، **التحول الديمقراطي في العالم العربي**، (عمان: منشورات جامعة آل البيت، 2000)، ص.27

[4]- ألب ولد معلوم، **مرجع سابق**، ص.7

[5]- علي زغدود ، **مرجع سابق**، ص.25

[6]- عبد العالي عبد الناصر شماطة، **الأحزاب السياسية من منظور علم الاجتماع السياسي**، ورقة علمية،(ليبيا: جامعة عمر المختـــار، دون ذكر التاريخ)، ص .15

[7]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص49.

حيث أن هذا النوع يختلف من دولة إلى أخرى، ومعناه وجود حزب منظم ومعترف به لوحده من قبل السلطة القائمة في الدولة[1]، حيث بمقتضى هذا النظام يوجد حزب واحد يحتكر العمـــل السياسي في الدولة ولا يسمح لأي جماعات وأحزاب سياسية أخرى بالتواجد وممارسة العمـــل السياسي والمشاركة في الحكم.[2]

وقد كان للفقيه موريس ديفرجيه فضل في اكتشاف ظاهرة الحزب المسيطر وهو الذي أدخل مصطلح Party Dominant أي الحزب مسيطر في قاموس العلوم السياسية عام1951م.[3] ويصف نظام الحزب الواحد بأنه تكييف تقني للديكتاتورية المتولدة في إطار ديمقراطي، وعليـــه يصبح الحزب الواحد وسيلة تنظيمية للاستمرار في الحكم لا غير.[4] وهذا النظام يتوافر علـى خاصيتين هما:

الخاصية الأولى: أن يتفوق الحزب على الأحزاب المتنافسة تفوقا واضحا خلال فترة طويلة نسبيا، حتى لو فشل في الانتخابات مرة أو مرتين.

الخاصية الثانية: هي أن يجد الحزب آمال الأمة وأفكارها بحيث تجد الأمة نفسها في برنامج الحزب وطريقة عمله.[5]

أما بالنسبة لعيوبها فتتمثل في:

- يؤدي إلى انعدام الدفع المنشط للحياة السياسية،والوصول إلى حالة من العجز والركود.
- يؤدي إلى التخلي عن الرضا كأساس للنظام السياسي نتيجة لإقصاء قطاع مـــن الـــرأي العام عن السلطة لسنوات عديدة.[6]

2- **نظام الحزبين الكبيرين**: يمتدح كثير من رجال السياسة نظام الحزبين بـل ويـــذهب بعض الفقهاء إلى اعتباره نظاما تفرضه الطبيعة و يحتمه التاريخ، وفي هذا المقام يقول ديفرجيه أن نظام الحزبين السياسيين يبدو نظاما طبيعيا،ونقصد بذلك أن الشعوب دائمـــا تكون أمام الاختيار بين سياستين فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين.[7]"هـــو النســـق المستقر الناجم عن تواجد حزبين رئيسيين متقاربين وحائزين علـى معظـــم المقاعـــد البرلمانية، ومتداولين على السلطة."يوجد هذا النوع من النظام في البلدان

---

[1]- نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص132 .

[2]- علي زغدود، **مرجع سابق**، ص.48.

[3]- سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية**، مرجع سابق، ص.215.

[4]- موريس ديفرجيه، **مرجع سابق**، ص.262.

[5]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص.228.

[6]- **دراسة عن الأحزاب السياسية وقضايا المجتمع: رؤية تاريخية و سوسيولوجية**، (الثلاثاء20سبتمبر)2011، ص.15.

[7]- موريس ديفرجيه، **مرجع سابق**، ص217.

الأنجلوسكسونية وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا،[1] حيث يتميز هذا النوع بوجود حزبين كبيرين يسعى كل منهما إلى الفوز بالانتخابات العامة والوصول إلى السلطة دون الحاجة إلى الائتلاف مثل ما هو حال الولايات المتحدة.[2]

وبصفة عامة فإن نظام الحزبين الكبيرين يعكس حاجة الشعب في الدول الديمقراطية إلى ممارسة رقابته على الأجهزة الحكومية وحاجاته إلى إيجاد معارضة منظمة ويمكن إطلاق لفظ أو مصطلح نظام الحزبين إذا توافرت الشروط التالية:

- لا يكون لأكثر من فريق في أي وقت أمل في تولي السلطة.
- يجب أن يكون أحد هذين الحزبين من كسب الأكثرية اللازمة ويبقى في الحكم
- يجب أن يتناوب هذان الحزبان على الحكم خلال سنوات طويلة.[3]

3- **نظام تعدد الأحزاب**: تتبنى أغلب الدول الغربية نظام تعدد الأحزاب بدرجات متفاوتة وذلك باستثناء بعض الدول الأنجلوسكسونية، وهي انجلترا والولايات المتحدة وكندا واستراليا، التي تتبنى نظام الحزبين. فبعض الدول الغربية بها عدد كبير من الأحزاب مثل النمسا قبل سنة 1914م واسبانيا الجمهورية عام1931م-1938م، وفي الدول الإسكندنافية توجد أربعة أحزاب وتوجد في النمسا وبلجيكا ثلاثة أحزاب، ومن الدول التي تتبنى تعدد الأحزاب كايطاليا وفرنسا.[4] ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها،مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام(حالة ايطاليا،ألمانيا،بلجيكا،هولندا)،[5]حيث بمقتضاه يتواجد في دولة أو أكثر من حزبين تتنافس بينهما على استمالة المواطنين لاكتساب عضويتها من اكبر عدد ممكن منهم، وكذلك من أجل الوصول إلى الحكم.[6] و يتميز هذا النوع بوجود مجموعة من الأحزاب المتنافسة ولا يستطيع أي حزب منها منفردا بالفوز بأغلبية برلمانية تسمح له بتشكيل حكومة مما يدفع هذه الأحزاب إلى الائتلاف لتشكيل الحكومة.[7]

---

[1]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص47.

[2]- شمسه بوشناقة، "**النظم الانتخابية وعلاقتها بالنظم الحزبية**"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، (أفريل)، 2011، ص.465

[3]- عبد الهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية**، (القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1998)، ص.360

[4]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص.222

[5]- نور الدين حاروش، **مرجع سابق** ، ص.129

[6]- علي زغدود، **مرجع سابق** ، ص.21

[7]- شمسه بوشناقة، **مرجع سابق**، ص465.

إن هذا النوع يعبر عن الديمقراطية الحقيقية حيث تجد كل الآراء متنافسا لهـا مـن خـلال الأحزاب المتعددة داخل النظام السياسي وهي تنتشر في الدول الأوربية، وتذكر هالة أبو بكر أهم نقد لهذا النوع وهو أنه يقود إلى عدم الاستقرار الوزاري أي فقدان روح الاستمرار في الحيـاة كما يحيط النظام بإطار من عدم الثقة.[1] لا أحد يختلف اليوم أن الأحزاب السياسية أصبحت ذات دور كبير في الحياة السياسية وفي حماية الممتلكات الشعبية التي جاءت عبر نضال طويل، ولهذا فإن فهم الأحزاب السياسية يدفع إلى دراستها من خلال الوظائف التي تقوم بها وهذا موضـوع المطلب الموالي.[2]

المطلـب الرابـع: وظـائـف الأحـزاب السيـاسيـة:

يتفق دارسو الأحزاب والتنمية السياسية بشكل عام، على تحديد الوظائف التي تضـطلع بهـا الأحزاب في النظم السياسية الحديثة، مثل التمثيل والاتصال وربط المصالح وتجميعها وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديدا.[3] فالحزب يقوم بتوعية المواطنين بقضايا تخدم مصالح أو تقوم بتنشيط الأعمال والتعبئة لإنجاح برنامج الحكومة الذي هو في نفس الوقت برنامج الحزب لذا يعمل على إضفاء الشرعية على أعمال الحكومة وجلب التأييد الشعبي لها باعتبارها صاحبة الأغلبية أو تشارك مع غيرها في الحكومة.[4] حيث تعتبر الأحزاب من أكثـر الأدوات الفعالـة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية، كما تعتبر ملجأ لتجسيد المثل العليا بل إن الـبعض يعتبر الأحزاب الوجه المتحرك للفكرة الديمقراطية، وأداة المساهمة في الحياة السياسية.[5]

الفـرع الأول: الأحـزاب والمشـاركة السيـاسيـة:

يقصد بالمشاركة السياسية مجموعة من الأنشطة الاختيارية الإرادية التي يقوم بها الأفراد في المجتمع عبر المشاركة في اختيار الحكام، وتشكيل ورسم السياسات العامة وهذه الأنشطة تضم: التصويت، الانضمام للأحزاب السياسية، إقناع الآخرين بمبادئ وأفكار معينة.[6] ويعرفها محمد السويدي المشاركة السياسية على أنها:"عملية اجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث يكون له فرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامـة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف."[7]

---

[1] - محمد رجب أحمد، **مرجع سابق**، ص.58.

[2] - خالد نوازي، **مرجع سابق**، ص.43.

[3] - أسامة حرب الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت: عالم المعرفة، 1987)، ص.161.

[4] - علي زغدود، **مرجع سابق**، ص.19.

[5] - سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص.208.

[6] - شمسه بوشناقة، **مرجع سابق**، ص267.

[7] - محمد لمين لعجال،" **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر،2007، ص243

كما يعرفها **هربرت ماكلوسي** الذي يصف المشاركة السياسية بأنها:"تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"[1]

المشاركة السياسية كما يشير إليها **عبد الهادي** هي حرص الجماهير على ممارسة حقوقها السياسية ابتداء من التصويت الانتخابي إلى الأداء بالرأي في المواقف المختلفة، إلى التمسك بكل حق مقرر في نظام الدولة.[2] وهنا نجد الحزب يقوم بنوعين من الأنشطة والمتمثلة في:

1_ أنشطة تقليدية تتمثل في التصويت، وحضور الندوات والمؤتمرات والمشاركة في الحملات الانتخابية.

2_ أنشطة غير قانونية وتنقسم إلى أنشطة قانونية مثل تقديم الشكاوي وأنشطة غير قانونية مثل الاغتيال والثورة.[3]

الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية:

- التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية.
- التنمية السياسية هي قدرة النظام السياسي على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.
- التنمية السياسية هي عملية بناء الديمقراطية.[4]

ويرى **هنتنغتون** أن التنمية السياسية، ينبغي أن تؤدي إلى ترشيد السلطة السياسية وتنوع الأبنية الرئيسية، أي المؤسسات والمشاركة الشعبية والقدرة على تحقيق أكبر عدد ممكن من الأهداف.[5] تتمثل هذه الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية.[6] حيث ترتبط أزمات التنمية من ناحية والأحزاب من ناحية أخرى حول محورين: أولهما هو أثر الأزمات في نشأة وتطور وتشكيل الأحزاب السياسية في الدول، والمحور الثاني هو دور الأحزاب السياسية في حل مشاكل التنمية السياسية.[7]

---

[1]- زايد الطيب مولود، **علم الاجتماع السياسي**، ط1 (ليبيا: جامعة السابع من أبريل، 2007)، ص87.

[2]- سفاري ميلود، **المرأة والمشاركة السياسية: التصويت،العمل الحزبي،العمل النيابي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2005، ص.27.

[3]- نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص.121.

[4]- صالح لمحاج، **التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات**، (جامعة الجزائر،2008)، ص.2.

[5]- زايد الطيب مولود، **مرجع سابق**، ص.94.

[6]- المركز الأكاديمي للدراسات الإعلامية وحوار الثقافات، فيينا ،على الرابط: WWW :AALAM :COM.

[7]- جمال منصر،" **دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث**"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، (أفريل)، 2011، ص432

الفرع الثالث: الأحزاب وظيفة التجنيد السياسي.

يقصد بالتجنيد العملية التي يتم بموجبها إلحاق الأفراد في الأدوار السياسية النشطة وتعد الأحزاب السياسية إحدى الأدوات في التجنيد السياسي وإعداد القيادات والمساهمة في تداول السلطة، فهذه الأحزاب تعد من أهم القنوات المؤسسية التي يسعى المواطنون من خلالها إلى اعتلاء قمة هرم السلطة سواء كان ذلك في نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب.[1]

كما يقصد به عملية اختيار أفراد لشغل أدوار من نسق اجتماعي ما ويعني التجنيد السياسي شغل المناصب الرسمية كرئيس مجلس الوزراء أو الوزير أو المحافظ أو عضو البرلمان. وكذا المناصب الأقل رسمية كالنقابي والحزبي أو الدعائي.[2] و وظيفة التجنيد السياسي هي من أهم الوظائف التي يقوم بها الحزب السياسي ويشمل هذا العمل في حشد أكبر عدد ممكن من الناخبين لاستمالتهم وجعلهم يعتنقون المشروع السياسي وبالتالي التصويت على مرشحي الحزب، ومن هنا تعتبر الاستحقاقات الانتخابية المشهد السياسي الأكثر وضوحا لنشاط الأحزاب. وهذا طبعا،في النظم الديمقراطية الغربية.[3]

الفرع الرابع: وظيفة الوسيط المعبر عن الإرادة الشعبية و وظيفة الاتصال بين الناخبين ونوابهم:

أولا: وظيفة الوسيط المعبر عن الإرادة الشعبية:

يقوم الحزب في الحقل السياسي بتوجيه الرأي العام وتكوينه،وعند قيامه بهذه العملية يسعى إلى توطيد نفوذه إما بكسب ثقة المواطنين في حالة ممارسته للسلطة وإما في حالة المعارضة وعند وصوله إلى ذلك يصبح هو المعبر عن الرأي وعلى هذا النحو يصبح وسيط بين السلطة والرأي العام وبقيامه بهذا الدور فهو يقوم بوظيفة منبرية Function Tribunitienne حسب جورج لافوا Lavan[4]

ثانيا: وظيفة تحقيق الاتصال بين الناخبين ونوابهم:

للنواب مصلحة أكيدة مع الناخبين حيث يسعون إلى الاحتفاظ بها، حتى يضمنوا إعادة انتخابهم ومن جهة أخرى العملية حيث يتوجه أعضاء البرلمان في النهاية كل أسبوع إلى دوائرهم لحضور اجتماعات ومؤتمرات يقومون خلالها بإعطاء معلومات للناخبين إذ يمكن أن يكون هناك

1- ألب رلد معلوم، **مرجع سابق**، ص.22.

2- عمل جماعي، **موسوعة علم السياسة**، جامعة الكويت، مطبعة الوطن، 1994، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.470.

3- نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص.114.

4- خالد نوازي، **مرجع سابق**، ص5

وسطاء كوسيلة لتوفير الاتصال بين الناخبين والنواب، ولكنهم يمكن أن يكونوا حـــاجزا بعـــزل النائب عن الناخب.[1]

الفـرع الخـامس: وظيفة تنظيم النواب داخل البرلمان و وظيفة الاندماج القومي.

أولا: وظيفة تنظيم النواب داخل البرلمان:

قبل نمو الأحزاب السياسية كان النواب مستقلين في نشاطهم داخل البرلمان ولكـــن تطـــور الأحزاب أدى إلى تجميع أعضاء البرلمان المنتمين إلى حزب واحد فـي جماعـــات برلمانيـــة Groups Parliamentary وقد كانت المجموعات البرلمانية ممنوعة مثلا فـي فرنســـا قبـل سنة1914م ولكنها عدت فيما بعد عنصرا رسميا في تنظيم البرلمانات وتنظيم نشاط البرلمانيين إلى حزب واحد.[2]

ثانيـا: وظيفة الاندماج القومي:

تنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في العالم النامي، حيث تبرز المشـــكلات القوميـــة والعرقية والدينية والنوعية في تلك البلدان، في ظل ميراث قوي من الإحساس بالظلم والتهميش والإقصاء التي يمارسها حزب مهيمن ضد باقي الأحزاب دورا تعليميـا سياسـيا مـــن خـلال المساهمة في رفع الوعي السياسي عند الرأي العام وعملية توحيد هذا الرأي تجاه قضية ما ومن ثم قيادته ليقترع بشكل دائم لقضية ما.[3]

الفـرع السـادس: إضفـاء الشرعيـة:

يقصد بالشرعية رضا المجتمع عن النظام السياسي الذي يدير شؤونه واعتقاد المواطنين بـــأن النمط القائم في توزيع الأدوار والمكاسب هو النمط الذي يستحق الولاء، وشرط الشرعية يتمثل في ثلاثة مظاهر:

أولا: حالة المجتمع السياسي وما إذا كان مجتمعا متوافقا ومنسجما له أهداف موحـــدة وقـــدرة على تقديم التضحيات الضرورية لكيانه السياسي.

ثانيا: حالة النظام السياسي وما إذا كانت له قدرة على حشد المواطنين، و تعبئة حول سياسته وبرامجه.

ثالثا: أن يكون للنظام قدرة على تلبية احتياجات المواطنين والتعبير عنهم وتمثـــيلهم كرمـــز لكرمتهم وسيادتهم و مصالحهم.[4]

---

[1]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص ص210،211.

[2]- سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية**، مرجع سابق، ص.27.

[3]- محمد نبيل الشيمي، "**الأحزاب السياسية....رواقعها في العالم العربي**"، الحوار المتمدن، مواضيع وأبحاث سياسـية، العـدد 2924، 14:39، 2010، ص 1.

[4]- جمال منصر، **مرجع سابق**، ص 431.

يعرفها د. **كولاس**: " كل ما هو مؤسس قانونيا أو عقليا أو قيميا هو شرعي، وكما يرى بول **باستيد** أن مصطلح الشرعية يعني أساس السلطة وتبرير الخضوع أو الطاعة الناجمة عنها.[1]) حيث تعمل الأحزاب من خلال نشاطها في حشد التأييد الجماهيري على ترقية شرعية النظام، وتقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة بين القطاعات المختلفة، وتعطي الأحـــزاب شـــرعية للنظام من خلال الإلحاح من أجل تقديم أهداف معينة للحكم.[2]

---

[1]- أحمد ناصوري، "**النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيـــة، المجلـــد24، العدد الثاني، 2008، ص .352.

[2]- نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص123.

الفصل الثاني: الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية:

تعتبر عملية إضفاء الطابع الديمقراطي أو التحول نحو الديمقراطية واحدة من الملامح الرئيسية للتطور السياسي في دول الجنوب في أعقاب انتهاء الحرب الباردة حيث تزايدت حالات الانتقال من النظم الديمقراطية بأشكالها المختلفة إلى نظم أكثر ديمقراطية أو إلى نظم تقوم على التعددية السياسية والحزبية. وقد ارتبطت الظاهرة الديمقراطية بوجود ظروف معينة على مستوى العالم تدعم التحولات الديمقراطية مثل تزايد دور المجالس النيابية والمجالس الشعبية في النظام السياسي والإقرار بحرية التنظيم والاجتماع والمشاركة السياسية مما دعم وجود الأحزاب. وتعد العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية علاقة جدلية فوجود الأحزاب وتبلورها ارتبط إلى حد كبير بتطور الظاهرة الديمقراطية عبر التاريخ، وفي نفس الوقت أسهم وجود الأحزاب كهيئات منظمة تحظي بتأييد شعبي ولها دور في الحياة السياسية إلى تدعيم التحولات الديمقراطية وأصبحت الأحزاب إحدى الضمانات العملية والمؤسسية للممارسات الديمقراطية، [1] وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل الذي يبين لنا كيفية ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية من خلال مبحثين الأول يتناول الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية. والثاني مفهوم الحزب الديمقراطي.

المبحث الأول: الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من المفاهيم السياسية الحديثة، وهي حجر الزاوية في مبادئ الديمقراطية، وتعدد الأحزاب تعتبر من المظاهر الجوهرية للديمقراطية، وتنتفي الديمقراطية بانتفاء تعدد الأحزاب وإلغائها، وتلعب دورا كبيرا في تقويم السلطة والكشف عن عيوبها وتقويمها بالاتجاه الصحيح، وقد ارتبط ظهور الأحزاب بظهور المجالس النيابية والتي جاءت كثمرة صراع سياسي بين الملك وبين الكتل البرلمانية والتي تحولت إلى أحزاب سياسية. وقد تتخذ بعض الأحزاب الديمقراطية أسلوبا وممارسة في عملها الحزبي وتطبيق نظامها الداخلي كممارسة حقيقية وذاتية لتداول الأدوار والمناصب داخل الحزب الواحد دون احتكار السلطة والقيادة بمجموعة معينة من الأشخاص، والديمقراطية هي الصيغة العملية لإقامة التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وفي ظل تلك الديمقراطية تنمو مواهب الأفراد وطاقاتهم وتنتعش قدرتهم على الإبداع وهذه هي مقومات التقدم والنجاح.[2] وهذا ما سنتناوله في هذا

---

[1]– يحي أحمد عبد الرحمان النعماني، **الديمقراطية الداخلية في الأحزاب اليمنية الفاعلة–دراسة مقارنة–** ، رسالة جامعية بمعهد البحوث العربية بالقاهرة، 2008، ص 13.

[2]– ناجي الغزي، "**مفهوم الأحزاب السياسية العربية للديمقراطية**"، روية بحثية، على الرابط: www.najialghezi.com

المبحث من خلال التطرق أولا إلى أهمية الديمقراطية الحزبية وثانيا إلى محددات وجود الديمقراطية الداخلية للحزب وثالثا وأخيرا إلى مقومات الديمقراطية الحزبية.

المطـلب الأول: أهميـة الـديمقراطية الحـزبية:

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت ممارسة الديمقراطية في النظم السياسية العربية، فإن الدراسات التي تناولت الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب العربية تكاد تكون نادرة حتى تلك الدراسات التي تناولت الأحزاب العربية، فإنها اهتمت بالتأريخ لها ودراسة استراتيجياتها وأيديولوجياتها ومواقفها من القضايا القومية. من دون أن تهتم كثيرا بدراسة الهياكل التنظيمية لتلك الأحزاب، وأنماط التفاعلات فيها، ومستوى الديمقراطية داخلها وفيما بينها، وذلك على الرغم من الأهمية القصوى التي أصبحت تحتلها قضية الهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية، ومدى ديمقراطيتها، بعد أن أصبحت الأحزاب السياسية تعرف بتنظيماتها أكثر مما يمكن الاستدلال عليه بأي شيء آخر، على حد تعبير موريس ديفرجيه.[1]

وغلى النقيض من حال الدراسات العربية حول الموضوع، كان وضع الدراسات الغربية التي التفتت إلى أهمية الهياكل التنظيمية للأحزاب منذ فترت مبكرة، فأطروحات كل من **روبرت ميتشلز** و**ماكس فيبر** و**موريس ديفرجيه**، و**بوردو**، حول تلك القضية، تجاوز معظمها بكثير فترة النصف قرن، وعلى الرغم من طابعها التشاؤمي حول إمكانية وجود ديمقراطية حقيقية داخل الأحزاب السياسية، إلا أنها كانت بمثابة نوع من النقد الذاتي الذي أفاد كثيرا التجربة والممارسة الحزبية في أوروبا، وساعد على اقترابها من المسار الصحيح. لذا، فإن الكتابات الغربية الحديثة حول هذا الموضوع تجاوزت المسائل التقليدية في موضوع الديمقراطية داخل الأحزاب، التي بالكاد نبدأ الحديث عنها في وطننا العربي، وإنما تركز عوضا عن ذلك على كيفية إشراك أعضاء الحزب العاديين في عملية صنع القرار الحزبي والمناقشات والمداولات الحزبية المهمة، كمؤشر لقياس مدى ديمقراطية الحزب، والطرق التي يمكن من خلالها جذب الأشخاص الداعمين للحزب لكي يصبحوا أعضاء في الحزب ويستمروا كذلك.

ويمكن تلخيص أهمية الديمقراطية داخل الأحزاب في مقولة معبرة للفقيه النمساوي **كلسن (Kelsen)** يقول فيها: *الأحزاب عماد الديمقراطية والعداء للأحزاب عداء للديمقراطية نفسها، فهناك أدوار حاسمة تلعبها الأحزاب الديمقراطية في النظم السياسية التعددية، حيث لا تكتفي الأحزاب الديمقراطية بممارسة المهام التقليدية للأحزاب المتمثلة في تجميع المصالح والتعبير عنها والتجنيد السياسي...الخ لكن الأحزاب الديمقراطية تتميز من نظيرتها التي لا

---

[1]– علي خليفة الكواري وآخرون، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية** ، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 51.

تتمتع بهذه الصفة، بأنها تعمق من شرعية النظام السياسي، وتساهم في توسيع نطاق المشاركة السياسية، وتساعد على حل أزمة التكامل القومي، كما أنها أداة لحسم الصراعات الاجتماعية والسياسية في المجتمع، فضلا عن كونها قنوات مهمة للتنشئة السياسية * . [1]

هذا فضلا عن أن ضمان ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب هو أكبر ضمانة لممارسة الديمقراطية داخل الدولة، نظرا إلى أنه يكاد يستحيل على أي حزب لا يمارس الديمقراطية داخله أن يمارس الديمقراطية في الدولة إذا وصل إلى حكمها أو أن يطالب بالديمقراطية في الدولة إذا كان في صفوف المعارضة.

تتمثل أيضا خطورة غياب الديمقراطية داخل الأحزاب في أنها يمكن أن تستخدم كمسوغ لتبرير أو تفضيل تحركات أو أعمال غير ديمقراطية. وبالتالي فإن أية دعوة إلى بدء أو تعميق التطور الديمقراطي في أي مجتمع تفقد معناها إذا ما لم تلتفت إلى الأهمية القصوى لممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع، وعلى رأسها الأحزاب السياسية.

ومن هنا يمكن إيجاز كل ما تقدم في عبارة واحدة وهي " **أن النضال من أجل دولة ديمقراطية يبدأ بالأساس بالعمل من أجل بناء أحزاب ديمقراطية، فلا يمكن بناء ديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية.**"[2]

ومن خلال التطرق إلى أهمية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بشكل مفصل هذا لا يدعنا نكتفي بذلك بل وجب علينا أن نعي ونعرف محددات وجود الديمقراطية داخل الأحزاب وهذا ما سنحاول توضيحه في المطلب الموالي.

المطـلب الثـانـي: محددات وجـود الـديمقراطية الداخليـة للحـزب:

كأية ظاهرة سياسية تنمو وتزدهر في ظروف معينة، وتذبل وتتلاشى في ظروف أخرى، فإن الديمقراطية داخل الأحزاب، كذلك، قد تساعدها عوامل معينة على النمو والازدهار، وعوامل أخرى قد تساعدها على الذبول والاندثار، وبشكل عام تتراوح هذه العوامل ما بين ما هو داخلي يتعلق بالأحزاب ذاتها، من حيث أطرها الفكرية و الأيديولوجية، وهياكلها التنظيمية وبرامجها السياسية، ونخبها القيادية، وتماسكها الداخلي، ووسائلها الاتصالية، وحجم عضويتها، ومصادر وحجم تمويلها، وأنماط التفاعلات والعلاقات فيما بينها، وما هو خارجي كالمتعلق بالبيئة السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية التي تعمل فيها الأحزاب. ويتركز ذلك في الإطار العام للنظام السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب، وشكل نظام الحكم برلمانيا كان أم رئاسيا، وطبيعة النظام

---

[1] – **مرجع سابق**، ص 52.

[2] – **مرجع سابق**، ص 53.

الحزبي ومدى استقراره، وطبيعة النظام الإنتخابي، وطبيعة الاطار القانوني لعمل الأحزاب السياسية، وأنماط علاقة الأحزاب بالدولة أو بعض أجهزتها الرئيسية، كالبيروقراطية أو المؤسسة العسكرية، واتجاهات الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، ومدى تحفيزها لفكرة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب، هذا فضلا عن تأثير بعض المتغيرات والظواهر الاقتصادية والاجتماعية، كمعدل التنمية الاقتصادية، ومعدل التحضر، ونسبة ومستوى التعليم السائد في المجتمع.[1] ومن بين هذه العوامل:

الفرع الأول: مدى ديمقراطية الدولة ونظامها السياسي:

علاقة جدلية تلك التي تربط الممارسة الديمقراطية في الدولة بنظيرتها في الأحزاب، ومصدر الجدل أيهما السبب وأيهما النتيجة، وأيهما المتغير التابع وأيهما المستقل؟ ولكن إذا غض النظر عن أيهما السبب وأيهما النتيجة، فلا خلاف على تأثير طريقة إدارة الدولة في طريقة إدارة الأحزاب. فالأخيرة مثلها مثل بقية تنظيمات المجتمع المختلفة، لا تعيش خارج الدولة، ولا تستطيع أن تقاوم التأثر بها أو أن تعيش بعيدا عن القيم التي تداولها أو تفرضها على المجتمع.

الفرع الثاني: الإطار القانوني لعمل الأحزاب السياسية:

المقصود بالإطار القانوني هو الدستور ومجموعة التشريعات والقوانين والمواثيق واللوائح والقرارات الادارية وقرارات المحاكم السائدة في بلد ما التي تعمل في ظلها الأحزاب وتتأثر بها. ويؤذي هذا الإطار القانوني دورا حاسما في تحديد شكل الممارسة الداخلية في الأحزاب ومدى ديمقراطيتها. [2] وللحديث عن تأثير هذا الإطار القانوني في عمل الأحزاب، هناك دراسة أجريت من قبل المعهد الديمقراطي الدولي على قوانين الأحزاب التي تتمثل في:

1. **نموذج الحظر:** هناك دول تحظر الأحزاب بحكم القانون وتمنعها من العمل تماما، وبعضها يحظر شكلا معينا من أشكال التنظيمات الحزبية المستندة إلى رؤى أو أفكار أو أيديولوجيات لا تسامح الدولة تجاهها، وذلك من خلال عدم ذكر الأحزاب في الدستور والقوانين الرئيسية. [3] وهناك أيضا دول تحظر نوعا معينا من الأحزاب مثل الجزائر تحظر نوعا معينا من الأحزاب لأسباب مختلفة، كاللجوء إلى العنف أو الارتباط بجهات خارجية، أو الاستناد إلى أسس عرقية أو دينية أو لغوية.[4]
2. **نموذج الترخيص:** يجيز هذا النموذج للأحزاب أن تتأسس وتمارس عملها من غير أن

---

[1]– **مرجع سابق**، ص، ص 55–56.

[2]– **مرجع سابق**، ص 57.

[3]– **مرجع سابق**، ص 58.

[4]– "**دستور الجزائر**" ويكيبيديا، على الرابط:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9

تحدد ما هي مقومات العضوية الحزبية، وكيف تنظم الأحزاب نفسها، وكيف تختار قادتها وتمول أنشطتها، وتقل في هذا النموذج إلى حد كبير أية قيود على إنشاء الأحزاب.

3. **نموذج التعزيز:** في هذا النموذج لا تدعم المكومات من خلال الاطار القانوني نشاط الأحزاب فحسب، بل تحض وتشجع على إنشائها، ويتم ذلك غالبا من خلال الدساتير وقوانين الانتخابات التي تشجع على إنشاء الأحزاب واستمرارها من خلال سبل كثيرة للدعم المادي والمعنوي، ولاسيما في وقت الانتخابات.
4. **نموذج الحماية:** في ظل هذا النموذج تحمي الدولة حزبا أو أحزاب معينة عبر سن مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعرقل عمل بقية الأحزاب، وتعيق قدرتها على منافسة الحزب أو الأحزاب المحمية، ولاسيما في الانتخابات التنافسية.[1]
5. **نموذج تحديد القواعد:** في هذا النموذج تفرض الحكومات عير الإطار القانوني مجموعة من القيود والضوابط على الأحزاب السياسية لمعالجة ما تعتبره بغض الحكومات أخطاء ارتكبتها الأحزاب السياسية أثناء ممارسة عملها، وقد يراد من تلك الضوابط تنظيم عمل الأحزاب بالفعل، كما هو الحال في العديد من الديمقراطيات الغربية، لكن في العديد من هذه الدول النامية تستخدم هذه الضوابط في التنظيمات الحزبية.[2]

الفـرع الثـالث: شكـل نظـام الحكـم:

تختلف طريقة عمل الأحزاب اختلافا كبيرا في ظل النظامين الرئاسي والبرلماني، ومن ثم يجب أن تأخذ هذه النقطة في الاعتبار عند الحديث عن الديمقراطية داخل الأحزاب، فبنية الحكومة رئاسية أو برلمانية، لهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة إلى بنية السلطة داخل الحزب السياسي، ولعل أول أبرز من تطرق إلى هذه النقطة هو "**موريس ديفرجيه**" في كتابه الأحزاب السياسية منذ أكثر من 50 عاما عندما قال: " **إن الأحزاب السياسية تتأثر ببنية الحكومة، وبالأخص مبدأ الفصل بين السلطات في الأنظمة الرئاسية مقابل دمجها في الحكومات البرلمانية.**"[3]

الفـرع الـرابع: مـدى وضـوح الأسـاس الاجتمـاعي للأحـزاب وطريقة نشأتهـا:

لاشك في أنه كلما كان الحزب معبرا عن حقائق اجتماعية مؤكدة وواضحة، زادت فرص نمو الديمقراطية في تنظيماته وطريقة إدارته، [4] بمعنى أنه كلما كبرت واتسعت الشريحة الاجتماعية

---

[1]– علي خليفة الكواري وآخرون، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص، ص 59–60.

[2]– **مرجع سابق**، ص 61.

[3]– موريس ديفرجيه، **مرجع سابق**، ص 133.

[4]– علي خليفة الكواري وآخرون، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص 67.

التي يعبر الحزب عن مصالحها، زاد ذلك من صعوبة تجاهل قادة الحزب لتلك القاعدة العريضة في أي قرارات تم اتخاذها.

الفـرع الخـامس: النظـام الحزبـي:

يؤذي النظام الحزبي السائد دورا كبيرا في تحديد مدى توافر الديمقراطية داخل الأحزاب العاملة فيه، وذلك في أكثر من ناحية:

- **مدى استقرار النظام الحزبي:** من المعروف أنه كلما كان النظام الحزبي مستقرا وراسخا، أمكن توقع توافر الديمقراطية داخل أحزابه، وعلى الرغم من أن هناك وجهة نظر مخالفة ترى أن استقرار النظام الحزبي قد يؤذي إلى تزايد قوة القيادات الحزبية، وزيادة سيطرتها وهيمنتها على مجريات الأمور داخل أحزابها، نظرا إلى ما تكتسبه قيادات تلك الأحزاب من مكانة أدبية ومعنوية داخل الحزب، وداخل النظام السياسي بشكل عام، في حين إن عدم استقرار النظام الحزبي قد يجعل من بقاء القيادات الحزبية في مواقعها أمر مشكوكا فيه، وهو ما يجعلها دوما في حاجة إلى رضا وتأييد القواعد الحزبية، وبالتالي تكون مجبرة على أن تسلك سلوكا أكثر ديمقراطية وأقل هيمنة.
- **شكل النظام الحزبي:** يؤذي شكل النظام الحزبي دورا في التأثير في الديمقراطية داخل الأحزاب، حيث تزداد فرصة وجود الديمقراطية داخل الأحزاب التي تعمل في نظام حزبي متعدد عن تلك التي تعمل في ظل نظام الحزبين الكبيرين، على اعتبار أنه في ظل وجود حزبين كبيرين يحتاج قادة هذين الحزبين إلى الحصول على رضا الناخبين مما يجعل برنامجهم الانتخابي متقارب إلى حد كبير. على عكس نظام تعدد الأحزاب فهو يحتاج إلى رضا وتأييد أعضاء حزبهم قبل كل شيء آخر.[1]
- **طبيعة النظام الانتخابي:** يؤذي طبيعة النظام الانتخابي المعمول به داخل النظام الحزبي دورا كبيرا من حيث تحديد طبيعة الممارسة الداخلية في الأحزاب وذلك من خلال كونها ديمقراطية أم لا، وتأثير النظام الانتخابي في طريقة عمل تلك الأحزاب، وطريقة تنظيمها وتطورها.[2]

وفي الأخير يمكننا القول بأنه من خلال تطرقنا إلى محددات وجود الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بشكل مفصل هذا لا يدعنا نكتفي بذلك بل وجب علينا التوسيع أكثر فأكثر وذلك من خلال معرفة أهم مقومات الديمقراطية الحزبية وهذا ما سنحاول شرحه بشكل أدق في المطلب الموالي.

---

[1]– **مرجع سابق**، ص، ص 69–70.

[2]– **مرجع سابق**، ص، 71.

المطلب الثالث: مقومات الديمقراطية الحزبية:

من أهم مقومات الحزب السياسي التي تضمن له الفاعلية والاستمرار والقدرة على التأثير الجماهيري، أن تقوم حياته الداخلية على أسس ديمقراطية تحكم العلاقات داخل الحزب مثل أن تقوم الهيئات و المراكز المسؤولة في الحزب بالانتخاب، وألا تزيد مدة بقاء الشخص في المسؤولية على دورتين انتخابيتين لتوسيع تداول القيادة داخل الحزب، وألا يتولى الشخص الواحد أكثر من مسؤولية قيادية واحدة، [1] ويمكن أن نجمل مقومات الديمقراطية الحزبية في ثلاث محاور أساسية هي:

الفرع الأول: الحرية داخل الحزب:

تم التأكيد على ضرورة وجود حرية داخل الحزب، والتي هي حجر الأساس لكل تنظيم سياسي مهما كانت أيديولوجيته وهيكلته، ويمكن القول هنا في هذا السياق أن أنظمة الحزب تختلف لكنها تكاد تجتمع على القواعد والأسس العامة والتي من بينها: حرية الرأي في دائرة الشورى والديمقراطية وهكذا تم التأكيد على هذا المفهوم وعلى ضرورة تطبيقه، لذا فإن مذهبية الحزب تقوم على مجموعة من الركائز والمتمثلة في: القومية العربية المتحررة، الديمقراطية المثلى، التقدمية الاشتراكية، غير أنه نجد أن الشورى والديمقراطية تقوم على سيادة الأمة والحرية كما تقوم كلتاهما على مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون، العدالة، الاخاء، التعاون والانتخاب، تكافؤ الفرص في معترك الحياة أي أنهما ترتكزان على الحكم الصالح، سيادة القانون، الحرية السياسية، الرفاهية الاقتصادية.

وانطلاقا من كل هذه المبادئ نجد أن الحرية داخل الحزب حق لكل عضو من أعضاء الحزب على ألا تمس هذه الحرية بالمبادئ الجوهرية للحزب وبنظامه الأساسي، أما ماعدا هذه المبادئ فمن حق كل عضو أن يناقشه وأن ينتقد ما يريد داخل الحزب. إضافة إلى أنه يجب أن تمارس هذه الحرية بشكل تصاعدي أي من القاعدة إلى قيادة الحزب، كما تم التشديد أيضا على ضرورة انتهاج النقد كأسلوب من أساليب الحوار الديمقراطي داخل الحزب. [2]

الفرع الثاني: الانضباط الحزبي:

تعتبر الحرية والانضباط الحزبي شيئان متلازمان داخل الحزب وبعبارة أخرى أن الحرية والنظام متلازمان في الحزب، وقد تم التشديد على أن النظام هو قوام الحزب وعماده إذ "بغير النظام لا يكون الحزب حزبا ولا يتمكن من القيام بمهمته" حيث يتكون الانضباط الحزبي من:

---

[1]– عبد القادر شكر، "**المقومات الأساسية للحزب السياسي**"، مجلة الأهرام اليومي، (مارس) 2012، ص .01

[2]– محمد شقير، **الديمقراطية الحزبية في المغرب: بين الزعامة السياسية والتكريس القانوني**، (لبنان: افريقيا الشرق، 2003)، ص، ص 7– 12.

- **الحفاظ على وحدة الحزب:** تقوم وحدة الحزب على ضرورة الانسجام الفكري والتماسك العضوي، فالحزب يجب أن يشكل كتلة بشرية متجانسة تؤمن بنفس الأهداف الأساسية، إذ في ذلك ضمان للحفاظ على وحدة الحزب الذي يعتبر أسمى هدف ينبغي على الأعضاء أن يؤمنوا به. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، نجد أن كل أشكال الحرية داخل الحزب يجب ألا تعرض وجوده لخطر التقسيم أو خلق التفرقة بين صفوفه، ولتجنب حدوث تفرقة أو بروز التيارات داخل الحزب ومقاومتها، حيث من الضروري ارتباط الأعضاء بالحزب من خلال ثقتهم في مبادئه وسياسته، وكذلك مراقبة أعضاء الحزب حيث أنه نجد من دعائم النظام في كل حزب سياسي الرقابة على الأعضاء والهيئات.
- **امتثال الأقلية لرأي الأغلبية:** تم وضع تصور خاص للديمقراطية داخل الحزب ونجد أن أسسها تتلخص في:

1. وجوب الإدلاء بالبيانات من طرف الأفراد والجماعات.
2. انتخاب هيئات التسيير والقيادة على اختلاف درجاتها ورقابة الأعمال والعاملين.
3. مناقشة الخطة السياسية العاملة داخل الهيئات كلها.
4. تطبيق القرارات على الجميع ولصالح الجميع ورقابة تنفيذها إضافة إلى مسؤولية القيادة المنتخبة أمام هيئاته التشريعية وفق القانون.
5. كذلك لابد من تضامن الأقلية مع الأكثرية نتيجة حرية المناقشة والتسليم بالنظام.[1]

وانطلاقا من هذا المفهوم، من الضروري أن تمتثل الأقلية لقرارات الأغلبية، من خلال أن هذه القرارات كانت نتيجة النقاش الديمقراطي الحر وأن على جميع الأعضاء الامتثال والتسليم بالنظام، ومن هنا وجب على الأقلية أن تخضع لرأي الأغلبية وأن تنفذ قراراتها ضمانا لوحدة الحزب.

الفـرع الثـــالث: تجـديد الحـزب:

للحفاظ على حيوية الحزب، لابد من تجديد هياكله باستمرار ولبلوغ هذا الهدف يجب أن يلجأ الحزب إلى:

- اختيار الأطر الكفأة.
- تجنب القيادة البيروقراطية.

---

[1]– **مرجع سابق**، ص، ص 13–14.

1. **اختيار الأطر الكفأة:** تتمثل معايير اختيار وانتقاء الأطر في الثقة السياسية، الكفاءة، فاكتساب الثقة والعمل هما السبيل الوحيد لترقي الأعضاء إلى المناصب القيادية داخل الحزب، إذ أن القيادة هي مسؤولية قبل كل شيء ، " فالعضو لا يكون في الحزب إلا ليعمل والقيادة وظيفة مسؤولية وخدمة، وليست مرتبة يتربع فيها صاحبها لمجرد التشريفات..."

حيث من الأفضل أن يكون للحزب أطر قليلة وكفأة على أن يحتوي على مجموعة من العناصر التي لا تتوفر فيها هذه الشروط، فعلى الحزب " **ألا يعتد إلا بالعاملين حقا، وليس في حاجة إلى المباهاة بكثرة الاطار دون أن يكون لهذه الكثرة مبرر من الصلاحية السياسية والعملية.**"[1]

2. **تجنب القيادة البيروقراطية:** من أهم الأمراض التي تجمد الحزب وتقف أمام تجديده هو اصابته بالبيروقراطية، فهذه الآفة إذا ما اعترت قيادة الحزب عرقلة كل تجديد ووقفت حجر عثرة أمام الارتقاء الحزبي للأطر الشابة والكفأة.

وعموما لقد تم اثارة اشكالية الديمقراطية داخل الحزب والتي لخصت في:

- الحوار الديمقراطي من خلال من منح الحق لكل عضو في النقاش والنقد والانتقاد.
- الانضباط الحزبي من خلال احترام كل الأعضاء لمبادئ الحزب وقوانينه الأساسية.
- تجديد الهياكل الحزبية من خلال فسح المجال أمام الأطر الشابة والكفأة مع تطهير الحزب من كل الأرستقراطيات أو الزعامات السياسية.[2]

المبـحـث الثـانـي: الحـزب الـديمقراطـي:

الحزب الديمقراطي مفهوم متفرع من الديمقراطية مثله مثل "الانتخابات الديمقراطية" و"الدستور الديمقراطي" وهذه المفاهيم تميز بين الدستور والانتخابات والأحزاب في الدولة الديمقراطية مقارنة بغيرها من الدول التي يسود فيها حكم الفرد أو القلة، هذا ما سيجعلنا نقوم أولا بتقديم تعريف للحزب الديمقراطي، وثانيا تحديد المؤشرات التي تساعد على بناء الحزب الديمقراطي وأخيرا محاولة الإحاطة بمجموعة الآليات التي بواسطتها يكتسب الحزب صفة الديمقراطية.

المطـلب الأول: تعريـف الأحـزاب الديمقراطيـة:

لمناقشة ومعرفة مدى وجود الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية لابد لنا أن نقوم بمحاولة

---

[1] – **مرجع سابق**، ص .16

[2] – **مرجع سابق**، ص 17.

مشتركة لضبط مفهوم الحزب الديمقراطي مقارنة بغيره من الأحزاب السياسية وذلك من خلال تقديم تعريف له: " إن الديمقراطية الحزبية تشكل نواة الحزب الأساسية التي تبنى عليها تشكيل الحزب السياسي الديمقراطي في أي دولة ديمقراطية وهذا ضرورة لتشكيل حزب سياسي ديمقراطي يخدم مصالح الوطن الاجتماعية والسياسية والعلمية وهذه أسمى أهداف أي تشكيل حزبي ديمقراطي وحيث لا يجوز للحزب الديمقراطي التناقض بين أهدافه فمثلا لا يحق للحزب السياسي أن يطالب بالرفاهية للمواطنين وهذا الحزب يعبث بالسياسة الوطنية ويجر الشعب للفقر والتخلف والبطالة والفلتان الأمني والتوتر الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد فلا للتوافق بين أهداف الحزب السياسي وعمله على أرض الواقع بما فيها أهدافه لتداول السلطة وحكمه له بالطرق الديمقراطية المتحضرة وتجنب الدكتاتورية واستخدام الاغتيالات للوصول للسلطة فمن الضروري للحزب السياسي أن يلتزم بالأحكام القانونية والأعراف المجتمعية للوصول إلى السلطة وعبر الديمقراطية المتحضرة والانتخابات الحرة والنزيهة كما يجب على الحزب السياسي الديمقراطي أن لا يلجأ لشراء الأصوات والضمير في الحملات الانتخابية وأن لا يلجأ للترهيب والوعيد لكسب أصوات الناخبين فتلك كلها محرمة على الحزب السياسي الديمقراطي المتحضر فالطرق المثلى لكسب تأييد المؤيدين تأتي عن طريق الاقناع والحوار الديمقراطي الهادئ وتقديم المشاريع التنموية والخدماتية وتحسين أوضاع الشعب ودفع مسيرة التعليم وترقيتها وتطوير أنظمة التعليم الجامعي والرقي العلمي والحضاري وتطوير قطاع الصحة والعلاج للمجتمع والاهتمام بالبيئة والصناعة والزراعة والتجارة والثقافة والانفتاح العلمي والتعايش السلمي، كل هذه المثل ضرورية لانتهاج ديمقراطية حزبية سياسية وتكريسها وطنيا ليصبح المجتمع قادرا على النقاء الديمقراطي أثناء اختياره التأييد لأي حزب سياسي ناشط في المجتمع المحلي، وأيضا على الحزب السياسي الديمقراطي أن يكون نظامه الداخلي نظام ديمقراطي سياسي اجتماعي سلمي لتداول السلطة سلميا وحضاريا ونبذ العنف والانقلابات والاغتيالات للوصول للحكم في الانتخابات لنظام الحكم في المجتمع، وضرورة أن يلتزم الحزب الديمقراطي بإجراء انتخابات داخلية حزبية ونزيهة ودورية لاختيار قادة الحزب ولجان العمل الحزبي على كافة الأقاليم والمواقع والفروع الحزبية والكتل النقابية الداخلية للحزب السياسي ويجوز للحزب السياسي الديمقراطي فصل أي عضو حزبي لم يلتزم بالنهج الديمقراطي لتحقيق أهدافه الحزبية. فالديمقراطية الحزبية تلزم كل حزب سياسي ديمقراطي حضاري أن يكون فعلا ديمقراطيا حضاريا وليس دكتاتوري وسلطوي متعنت للتخلف والجهل.[1]

---

[1]– رأفت طنينه، "**الديمقراطية الحزبية**"، الحوار المتمدن، العدد 1979، (جويلية) 2007، 04:51. ص1، على الرابط: democratic_home@yahoo.com

وفي الأخير يمكننا القول بأنه إذا كان الاعتراف بأهمية الديمقراطية داخل الأحزاب مسألة بديهية لا تثير أي خلاف عليها أو من حولها، فإن تحديد مفهوم الحزب الديمقراطي تظل العملية الأهم والأصعب، ولعل مكمن الأهمية يعود إلى الضرورة الملحة لضبط مفهوم الحزب الديمقراطي مقارنة بغيره من الأحزاب، بحيث يساعد هذا المفهوم بعد ضبطه في معرفة مدى وجود الديمقراطية داخل حزب معين أم لا، وفق مؤشرات معينة، بحيث لا يمكن ولا يكفي إدعاء حزب ما أنه ديمقراطي وإنما لابد من شروط معينة يجب توفرها لكي يكتسب حزب ما تلك الصفة، بالحكم بديمقراطية أو عدم ديمقراطية حزب سياسي ما ليست مسألة اعتباطية يمكن البث فيها وفقا للمصالح، بل تمثل مسألة حساسة ينبغي أن تخضع لمؤشرات دقيقة قابلة للقياس والضبط، [1] وهذا ما سنحاول توضيحه في المطلب الموالي.

المطلـب الثانـي: مـؤشرات بنـاء الحـزب الـديمقراطـي:

لم تضع النظرية التعددية مؤشرات عامة وواضحة للديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، بخلاف ما فصلته بالنسبة للنظم السياسية، فمن بين هذه المؤشرات نجد:

الفـرع الأول: المؤشـر الخـاص بنمط توزيع السلطة والاختصاص في الأحزاب:

يرتبط هذا المؤشر بما إذا كانت السلطة داخل الأحزاب موزعة على الهيئات القيادية الحزبية جميعها، أم مركزة في الهيئات القيادية العليا(المركزية)، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال أمرين:

أولا: البناء التنظيمي للأحزاب السياسية:

يتعامل هذا المؤشر مع التوزيع الهرمي للسلطة وذلك من خلال دراسة حجم توزيع الاختصاصات في المستويات التنظيمية والتي تأتي عادة في ثلاثة مستويات عليا ووسطى وقاعدية. كما يتحتم دراسة كيفية وشكل توزيع تلك الاختصاصات، وأخيرا يتوجب دراسة توزيع الاختصاصات بين التنظيمات ذات المستويات المتناظرة.[2]

وإذا نظرنا إلى وضع الأحزاب في الدول النامية عموما، والبلدان العربية تحديدا، نجد أن معظم الأحزاب في هذه البلدان يفتقد التنظيم، فالرابطة التي تربط ما بين أعضاء الحزب من جهة، وأعضاء الحزب وقادته من جهة أخرى، لا تقوم على أساس تنظيمي، وإنما يغلب عليها أن تقوم على أساس من ولاء قبلي أو طائفي أو اثني، وفي بعض الأحوال على أساس من ولاء

---

[1] – مرجع سابق. ص1.

[2] – وحيد عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل**، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، 1995)، ص 01، على الرابط:
http://www.ikhwanwiki

شخصي، ولعل هذا ما دفع البعض إلى إطلاق تعبير * الظاهرة الحزبية* على أحزاب هذه البلدان بدلا من تعبير الأحزاب.[1]

ثانيا: عملية صنع القرار الحزبي:

يظهر هذا المؤشر بدراسة القرارات العملية التي يتخذها الحزب، خاصة القرارات المهمة، ويهتم هذا المؤشر بما يلي:

- ♦ معرفة مدى انفراد المستوى القيادي للحزب، أو مجموعة ضيقة، أو شخص بصنع القرار.
- ♦ مدى توافر قنوات تتيح للمستويين الوسيط والقاعدي المشاركة في هذه العملية والتأثير فيها.
- ♦ مدى الاعتماد على موقف المستوى الوسيط في حالة قيام المستوى الأعلى وحده بصنع القرار.
- ♦ مدى استماع المستوى الأعلى الذي يصنع القرار لتحفظات ومعارضة المستوى الأدنى.

الـفرع الثـاني: مؤشـر طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضـاء فـي الحزب:

يرتبط هذا المؤشر بمؤشرين فرعيين هما الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء في إدارة الحزب والتفاعل مع النخبة، وطبيعة عملية التدريب والتأهيل لتولي المناصب داخل الحزب وخارجه.

أولا: الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء في إدارة الحزب والتفاعل مع النخبة:

توجد تلك الأطر الهيئة القيادية العليا للحزب (المؤتمر العام)، إلى جانب المستويين القياديين الأدنى مباشرة، ويفترض أن يضم المستوى الأدنى مباشرة، وقيادات من المستويات القاعدة، ويمكن لتلك الأطر أن تعمل كحلقة وصل بين المستويين القيادي والقاعدي، لكن يظل المؤتمر العام هو الأهم لسلطاته الواسعة، لكن الأمر يتوقف على مدى قيام المؤتمر بممارسة تلك الوظائف عمليا، لأن القيادات الحزبية في بعض الأحزاب تسعى لتفريغها من محتواها.

وفيما يتعلق بالمؤتمر العام، فإن هذا المؤشر يتناول عدد من الأسئلة الفرعية أهمها:"

- ✓ هل يوجد مؤتمر عام ضمن تنظيمات الحزب؟ ومتى بدأ يمارس نشاطه؟
- ✓ هل ينعقد المؤتمر دوريا؟ وهل مناقشاته تتسم بالجدية خاصة من قبل القاعدة؟ وما نوع ومستوى المناقشات؟

---

[1]– أسامة حرب الغزالي ، **مرجع سابق**، ص 85

- ✓ مما يتألف المؤتمر؟ وما دور والمستوى القاعدي في تشكيل المؤتمر؟ وهل للتعيين مكان في عضويته؟
- ✓ هل يتاح لمندوب المستوى القاعدي لانتخاب المستوى القيادي وعلى رأس ذلك رئيس الحزب؟
- ✓ هل تجرى داخل المؤتمر انتخابات تنافسية أم انتخابات محكومة من أعلى بحيث يجرى التصويت على أمور اتخذت سلفا؟ [1]

وهذه الأسئلة يجب الاجابة عنها جميعها إذا ما أردنا أن نفهم دلالة مؤشر الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء وفي رأينا توصلنا إلى أنه يجب الأخذ بكل العناصر التي تضمنتها هذه الأسئلة المطروحة من أجل فهم دلالة هذا المؤشر على الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية.

ثانيا: التجنيد ودوران النخبة:

يرتبط التجنيد بمدى انفتاح النخبة وقبولها لأعضاء جدد وخروج آخرين بشكل دوري، وما إذا كان هذا الإحلال يتم عبر آلية الانتخاب أم التعيين، والزمن الذي تتم فيه دوران النخبة سواء بالتعيين أو الانتخاب، بمعنى هل هذا الأمر يتم بشكل متواتر، أم كلما طرأ حدث استثنائي، ومما لاشك فيه أنه كلما كان هناك دوران النخبة، وكان ذلك يتم عبر الانتخاب الحر كلما شكل ذلك درجة أرقى من الديمقراطية، مقارنة بما لو كان الدوران يتم عبر الاختيار بين قوائم تم إعدادها سلفا، أو التعيين المقنع أو الاستفتاء.[2]

وفي رأينا نلاحظ أنه حتى نطلق على حزب ما أنه ديمقراطي عندما تشهد نخبته تجديدا دوريا وتداولا سلميا على السلطة، وذلك من خلال إجراء انتخابات دورية تنافسية تعكس مشاركة قاعدية منتظمة في اختيار النخبة الحزبية التي يرونها الأنسب والأصح.

<u>الفـرع الثالـث: مـؤشر أنمـاط التفاعـل داخـل النخبـة الحزبيـة:</u>

يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين كما يلي:

أولا: الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية:

يرتبط هذا النوع من الصراعات بخلافات السلطة الذي لا يتعلق بالأفكار، ويتوقف هذا النوع من الصراعات على ما يلي:

---

[1]– علي خليفة الكواري وآخرون، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية** ،مرجع سابق، ص 86.

[2]– موريس ديفرجيه، **مرجع سابق**، ص 174

* شدة الصراع. * العوامل المؤذية للصراع. * أطراف الصراع. * موقف رئيس الحزب من هذا الصراع (طرف فاعل، محايد). * نتيجة الصراع.[1] فالحزب الديمقراطي هو الذي يحترم ثقافة الاختلاف أو الصراع، ويعترف بشرعية الاجتهاد، ويحتضن الاتجاهات الفكرية المختلفة، ويرعى حقها في الوجود والتعبير عن نفسها داخل الحزب وخارجه بكل الوسائل الممكنة.[2]

ثانيا: الخلاف حول قضايا فكرية وسياسية:

تتباين أطراف تلك الخلافات وفقا لعدة أمور:

- ✓ هل الخلافات المعنية عبارة عن اتجاهات يتفق أصحابها حول قضايا ويختلفون حول قضايا أخرى، أم بين أجنحة بحيث يكون أصحاب الخلاف هم تكتلات ثابتة في كل قضية خلافية؟
- ✓ إذا كان الخلاف بين أجنحة، فإلى أي حد تتميز به هذه الخلافات من سيولة أو تماسك أطرافها داخل الأحزاب؟
- ✓ حدود أو طبيعة الخلاف بين الأجنحة من الناحية الجغرافية، فهل هو اقليمي أم عام؟
- ✓ ما هي علاقة الخلاف السياسي أو الفكري بالهياكل الاجتماعية؟
- ✓ ما هي الأساليب المتبعة لإدارة الخلاف من حيث مدى ديمقراطيتها؟[3]

ومن المهم التأكيد أيضا أن الممارسة الديمقراطية في الأحزاب، كما هي في الدول، مسألة نسبية، فهناك حد أدنى من الآليات والمبادئ التي يجب توفرها في الممارسة حتى تتصف بالديمقراطية، وهذا ما سنعمل على تبيانه في المطلب الأخير من الفصل الثاني.

المطـلب الثالـث: آليـات اكتسـاب صفة الديمقراطية داخـل الحـزب:

في ضوء التشابه بين مقومات وضوابط نظام الحكم في الدولة والضوابط الحاكمة لإدارة الأحزاب، مع وجود فوارق، يمكننا القول أن المبادئ والآليات التي يلزم وجود حد أدنى منها في الحزب حتى يكتسب صفة الديمقراطية يمكن إجمالها فيما يلي:

1) أن لا تكون في الحزب سيادة على أعضائه، من قبل زعيم أو عائلة أو صاحب صفة دينية أو طائفية أو قبلية لها حق أو عرف ثابت يكرس موقعها في القيادة.[4]
2) أن يكون أعضاء الحزب هم مصدر السلطة في الحزب، ولا وصاية لفرد أو قلة من أعضاء الحزب أو غيرهم على قرار الحزب.[5]

---

[1]– وحيد عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص .03

[2]– علي خليفة الكواري وآخرون، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص .89

[3]– وحيد عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص .04

[4]– محمد مالكي، **مرجع سابق**، ص، ص 20–21

[5]– علي خليفة الكواري وآخرون، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص 37.

3) أن تكون العضوية بضوابطها الديمقراطية هي وحدها مناط الواجبات ومصدر الحقوق الحزبية.
4) أن تكون العضوية في الحزب –من حيث المبدأ– مفتوحة لجميع المواطنين دون إقصاء أو تميز من حيث العرق والدين والمذهب، وأن يكون اكتساب العضوية متاحا –من حيث المبدأ– لكل من اكتسب صفة المواطن في الدولة. وهذا المبدأ قد يثير اشكالية لدى الأحزاب الدينية والطائفية والاثنية والطبقية، لذلك فهذه الاشكالية لابد من مقاربتها حتى يمكن للأحزاب أن تتداول السلطة سلميا.
5) أن يحتكم أعضاء الحزب في علاقاتهم الداخلية إلى شرعية دستورية متجددة يتوافقون عليها بداية، في ضوء ارتكازها على الأركان السابقة الذكر إلى أنها تكسب الدستور صفة الديمقراطية، وهذه يمكن تلخيصها في التالي:

أولا: أن يكون أعضاء الحزب هم مصدر السلطة في الحزب ولا وصاية لفرد أو قلة من أعضاء الحزب أو غيرهم على قرار الحزب.

ثانيا: سيطرة نظم الحزب ولوائحه والمساواة أمامها بين أعضاء الحزب في ضوء قانون الأحزاب ودستور الدولة.

ثالثا: عدم الجمع بين السلطة التنفيذية في الحزب والسلطة التشريعية التي يملكها مؤتمره العام المنتخب انتخابا دوريا حرا ونزيها.

رابعا: ضمان حرية التعبير في الحزب وإتاحة الفرصة لنمو التيارات والأطياف داخل الحزب.

خامسا: تداول السلطة في الحزب وفق آلية انتخابات دورية حرة ونزيهة من القاعدة إلى القمة.[1]

سادسا: قبول الحزب لوجود غيره من الأحزاب وضبط فكره ومنهجه وبرنامجه في ضوء حق الرأي والمصلحة الأخرى في التمثيل دون إقصاء أو احتواء بالترهيب أو التغييب أو الإنكار. بما في ذلك حق التنافس للوصول إلى السلطة وتداولها سلميا بين الأحزاب، وواجب الدفاع عن حق الأحزاب الأخرى في الوجود والتعبير.

وجدير بالتأكيد في حالة الحزب أيضا أن تلك المبادئ والمؤسسات والآليات هي ضوابط رسمية وقانونية من أجل الممارسة الديمقراطية، تتوقف أهميتها على تطبيقها على أرض الواقع.[2]

---

[1]– محمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 21.

[2]– **مرجع سابق**، ص 22.

الفصـل الثـالث: الممـارسة الديمقراطيـة فـي الحيـاة الداخليـة للأحـزاب السياسيـة فـي الجـزائر:

إن تحليل مسألة الديمقراطية والأحزاب السياسية في الجزائر تؤكد الصلة بين السلطة والأحزاب،هذه الأخيرة لا يمكن دراستها دراسة تاريخية مستقلة،لأنها لا تتمتع بتاريخها الخاص ،وإنما اعتمدت في البداية والسياق والنهاية على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها.[1]

لقد زخرت الساحة السياسية خلال العقدين الأخيرين بفيض في التطورات السياسية التي شهدتها الدول، والتي تتمثل معظمها في تراجع التوجهات التسلطية وتنامي التحولات الديمقراطية. وتعيش الجزائر منذ الاستقلال تجربة تحول ديمقراطي مشابهة في بعض مفرداتها لمثيلاتها من تجارب التحول في الدول العربية وكثير من دول العالم الثالث، إلا أنها دخلت حالة من التحول المأزوم منذ نهاية الثمانينات وذلك بعد الانتكاسة التي حدثت في مسار التحول نحو الديمقراطية اثر إلغاء الانتخابات التشريعية في 06 جانفي 1992م وتدخل الجيش في الحياة السياسية لقطع الطريق أمام فوز أحد أكبر الأحزاب السياسية المعارضة،علما أن بعض هيئات المجتمع المدني وبعض الأحزاب السياسية قد ساهمت بفعالية في بلورة وتنفيذ القرار بالإضافة إلى المواقف الغامضة لبعض القوى الدولية العظمى المهتمة بالشأن الجزائري.[2]

المبحـث الأول: الأحزاب السياسيـة فـي الجزائر والتجربة الديمقراطية:

تتضارب الآراء حول ظاهرة تعدد الأحزاب في الجزائر،فمنها القائل بأنها ثمرة التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر1988، ومنها من يرى أنها وليدة الأزمات التي عاشتها الجزائر عشية الاستقلال،[3] ولكن الواقع والتاريخ يؤكد على أن هذه التجربة متجذرة في تاريخ الجزائر المستعمرة مع الأحزاب التي شكلت الحركة الوطنية الجزائرية ونضالها من أجل الحصول على الاستقلال الوطني. كما ساهمت عوامل أخرى كالهجرة،والنهضة العربية في تولد الوعي بفكرة المواطنة والكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان. ويبدو أن التبلور التاريخي للوعي القومي قاد في النهاية إلى ظهور الأحزاب السياسية، كمحصلة تمخضت من الحقب التاريخية للتطور السياسي لبلدان العالم الثالث التي خضعت للاستعمار،الذي ساهم في خلق تطور سياسي، سمح بتبلور دولة الوطن، التجربة البرلمانية والانتخابات والجزائر كغيرها من الدول التي

---

[1]- علي خليفة الكواري، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، ط 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 219.

[2]- محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008 ، ص.1

[3]- أحمد سويقات، "**التجربة الحزبية في الجزائر1962-2004**"، مجلة الباحث، العدد04، 2006، ص 123.

خضعت للاستعمار عرفت تطور سياسي خاص بها قادها إلى تجربة سياسية مستقلة عن الكيان الاستعماري تسعى إلى كسب حقوق سياسية ومدنية، وتبحث عن الاستقلال الوطني.[1]

المطلب الأول: الأحزاب السياسية في الجزائر:

إن الظاهرة الحزبية في الجزائر يعود تاريخها إلى الحركة الوطنية، حيث ظهرت بعض الحركات السياسية والاجتماعية على اختلاف اتجاهاتها وأغلبها ظهر في المهجر نتيجة لغياب الحرية من جراء سياسة الاحتلال والإدماج التي طبقت على الأهالي[2]. حيث قدمت برامج سياسية واجتماعية تضمنت تصورات دستورية لشكل الحكم ومبادئ تندرج في نطاق الممارسة الديمقراطية كمبدأ الفصل بين السلطات مع الميل إلى إعطاء أهمية للبرلمان، واعتماد المجالس الشعبية المنتخبة، والاعتراف بالحريات العامة، كحرية الصحافة وإنشاء الجمعيات.[3]

الفرع الأول: انعدام التداول في قيادات الأحزاب السياسية في الجزائر:

ظل نظام الحزب الواحد في الجزائر يهيمن على الحياة السياسية ولمدة **27** عاما إلى أن تم التصويت على الدستور التعددي عام**1989**م حيث نصت فيه المادة **42** على أن "حق إنشاء الأحزاب السياسية مكفول بشرط عدم تأسيسها على أساس ديني أو عرقي أو جنسي أو مهني أو اقليمي.[4]**(لاحظ الجدول 01: الأحزاب السياسية في الجزائر)**

وهذا ما ورد في كل من المادة **42** من التعديل الدستوري الجزائري**1996** والمواد **3، 5، 9** من القانون العضوي الجزائري الخاص بالأحزاب لعام**1997** والتي تتمثل في:

1. احترام وتجسيد مبادئ ثورة أول نوفمبر**1954**.
2. احترام الحريات العامة وتوطيد الوحدة الوطنية.
3. تبني التعددية السياسية والتمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية.[5]

كما ورد في المادة **12** من قانون الأحزاب السياسية فان وزارة الداخلية هي التي الجهة المسؤولة عن الاعتراف بالأحزاب السياسية ،ولوزير الداخلية الحق في تعليق أو منع نشاط أي حزب سياسي لم يعترف به بعد. بحجة خرق القوانين المعمول بها أو حجة حالة الاستعجال أو

---

[1]– خالد توازي، **مرجع سابق**، ص.72.

[2]– حسين مرزود، **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر1998–2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012، ص.80.

[3]– عبد النور ناجي،" **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر:دراسة الأحزاب السياسية**"، جامعة باجي مختار عنابه، دون ذكر التاريخ، ص.115.

[4]– حسين ثابت، **الخريطة السياسية في الجزائر**،على الرابط: .www.egynews.net/wps/partal/profiles ?params=170600

[5]– سامح راشد، "**التعددية الحزبية في الجزائر ومصر**"، الكويت، شؤون الأوسط، العدد65، (سبتمبر)1997، ص 1.

خطر يوشك أن يخل بالنظام العام، وإذا كان الحزب معترفا به فلا بد عند منع نشاطه – حلا أو تعليقا– من حكم قضائي تصدره الجهة القضائية. وأغلب الأحزاب السياسية الجزائرية اليوم والتي تصل الى40 حزبا لم يسبق ميلادها عام1989.[1]

وتشكو الأحزاب الجزائرية من عدم تداول السلطة داخلها وتحولها إلى أحزاب شخصيات ومن أمثلة ذلك:"زعيم جبهة القوى الاشتراكية. حسين آيت أحمد"،"زعيم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية .سعيد سعدي"، وزعيمة حزب العمال. لويزة حنون".....[2]

الفـرع الثـانـي: الأزمـات المـوجـودة فـي الحيـاة الحـزبيـة:

تدخل السلطة سواء الجيش أو رئاسة الجمهورية في شؤون الأحزاب ومن أمثلة ذلك حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجولة الأولى من الانتخابات التشريعية لسنة **1990**م من طرف الجيش بعد فوزها في محليات عام**1991**م كما تسعى لإبعاد الأمين العام السابق لجبهة التحرير عبد الحميد مهري. وفي بعض الأحيان انعدام التداول داخل الحزب، وقد عرفت الأحزاب السياسية الانقسامات الداخلية التي كانت ناتجة عن الانشقاق منذ التسعينات ومن أمثلة ذلك خروج أحمد مراني عضو جبهة الإنقاذ المحظورة عام**1993**م، وتصدع حركة النهضة عام **2000**م حيث انفصل مؤسسها عبد الله جاب الله ليؤسس حركة الإصلاح الوطني.[3]

يمكن إضافة ما تلقته جبهة التحرير الوطني من ضربات بعد انسحاب الجيش من لجنتها المركزية في**04** مارس**1989**م ورفض الرئيس لفرض الاشتراكية أو جبهة التحرير الوطني وهو ما شكل نوعا من أنواع الانفصال بعد انسحاب أعضاء الحكومة من المكتب السياسي في 08 جويلية **1990**م ثم الانفصال بين جبهة التحرير الوطني والسلطة.[4]

الفـرع الثـالـث: احـتكـار الشـرعيـة:

إن وجود الأحزاب في الجزائر ليس مرتبطا فقط بمرحلة الاستقلال، لكن بعد اندلاع الثورة أو حرب التحرير نشأت جبهة التحرير الوطني التي أصبحت في النهاية النواة التي ستقوم عليها الأحادية الحزبية بعد الاستقلال ليستثمر الشرعية الثورية لفائدته وخصوصا لفائدة النظام السياسي الأحادي، فقد تحولت تاريخيا إلى حزب يحتكر الشرعية الحزبية وهذا كان أحد الأسباب التي أدت إلى نشوب خلافات وصراعات بين فرقا كانت تجمعهم مظلة سياسية ألا وهي حزب جبهة التحرير الوطني، حيث ظهرت إلى جانب الحزب الشرعي الوحيد أحزاب أخرى غير

---

[1]– بلال أمين زين الدين، **مرجع سابق**، ص413.

[2]– حسين ثابت، **مرجع سابق**، ص 2.

[3]– بلال أمين زين الدين، **مرجع سابق**، ص .414

[4]– محمد تامالت، **الجزائر من فوق البركان: حقائق وأوهام1988–1999**، (الجزائر: د.د.ن، 1998)، ص40.

شرعية تعمل في كنف السرية كحزب القوى الاشتراكية FFS وحزب الثورة الاشتراكية PRS وغيرها من الأحزاب المحظورة التي أسسها أعضاء سابقين في جبهة التحرير الوطني.[1]

في الأخير ما يمكن أن نميزه عن أداء الأحزاب السياسية في الجزائر الذي يتميز بثلاثة ملامح هامة:

- ✓ **أحزاب تدور في فلك خطاب الرئاسة:** الذي ترتبط قوته بسلطات كاريزما الرئيس وبالتالي بروز السلطة الكاريزمية واتضاحها بجلاء على حساب السلطة القانونية والتقليدية،وهذه الأحزاب تضم فئات من الكيانات المشكلة لأحزاب التحالف الرئاسي الذي يختلف بدوره في نظرة شركائه لطبيعة التحالف بين الاستراتيجي والتكتيكي.[2]
- ✓ **أحزاب تمارس المعارضة السلبية:** المعارضة الأبدية حتى ولو كان ذلك على حساب حقائق التاريخ تسمى أحيانا بأحزاب علمانية وهنا يبرز دور الثنائي سعدي و آيت أحمد ويؤكد هذا الانتفاع بين السلطة والأحزاب التي تتبادل الأدوار وتبادل الاتهام كما تشير إلى ما قد تمارسه هذه الأطراف إلى افتعال لقضايا تثير الرأي العام.[3]
- ✓ رفض الترخيص لأحزاب جديدة لأشخاص قدماء (جاب الله، غزالي ومحمد السعيد) التي تعتقد أن لديها القدرة على خلق طبقة سياسية معارضة تشكل ثقلا مضادا وخطابا سياسيا جديدا.[4]

المطلـب الثـانـي: واقـع ومستقبـل الديمقراطيـة فـي الجـزائـر:

إن المقصود بالديمقراطية في الجزائر ليس القيام بثورة على منظومة القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية للمجتمع، ولكن المقصود هو تلك المبادئ الديمقراطية التي تشكل قاعدة ممارسة السلطة السياسية والمتمثلة في:

1. احترام الاختيار الحر للشعب والتداول السلمي على السلطة عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة.
2. احترام حرية التعبير والتنظيم والمعارضة والتعددية السياسية.
3. احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والثوابت الوطنية.[5]

---

[1]– إبراهيم سعدي، **الأحزاب في الجزائر : الوظيفة والأداء**، 2012/04/25، ص2، على الرابط: www.z.dz.com/z/opinion/4631.htm I

[2]– علي خليفة الكواري، "**مفهوم الديمقراطية المعاصرة**"، مجلة العاصمة، العدد77، 06 (فبراير 2010)، ص 11، على الرابط: www.alasemah.com

[3]– بوحنية قوي، **ديناميكية الحراك الداخلي وعجز الأداء الحزبي في الجزائر**، (مصر: مؤسسة الأهرام، 2014). ص01.

[4]– علي خليفة الكواري، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص .80

[5]– إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (بيروت: الجماعة العربية للديمقراطية،2011)، ص11.

انطلقت التجربة الديمقراطية في الجزائر سنة **1989م** على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدي وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر **1988م**، وكذلك الطموحات والآمال إذ تم اختزال الأزمة بعمقها وتشعب عواملها، وتعدد جوانبها إلى مجرد فشل نمط التنظيم الاقتصادي السائد حتى ذلك الحين.وضرورة استبداله،بينما تم تجاهل البعدين السياسي والاجتماعي للأزمة.[1]

الفـرع الأول: واقـع الـديمقراطيـة فـي الجـزائـر:

لم تكن أحداث أكتوبر **1988م** التي عرفتها الجزائر ونظامها السياسي سوى تعبيرا عن حالة الانسداد التي وصل إليها، فالأزمات الداخلية المتعددة والمختلفة لأزمته منذ نشأته انضافت إليها ظروف خارجية إقليمية ودولية وما فرضته من توجهات، مما أدى إلى تآكل شرعيته وأصبح عاجزا عن ضمان الاستقرار والتوازن ما أعطى فرصة لبعض النخب السياسية من أجل إعادة هيكلة النظام السياسي الجزائري. ففي ظل هذه الأزمة تم إقرار دستور **1989م** كآلية لتأطير التحول إلى النظام التعددي.[2](**لاحظ الجدول رقم 2: نتائج الانتخابات المحلية جوان1990م)**

غير أن انتخابات ديسمبر **1991م** التشريعية التي فازت خلالها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو حزب إسلامي معارض مثلت مأزقا حقيقيا للنخب الحاكمة في الجزائر وامتحانا عسير لهم فيما يتعلق بقبول نتائج هذه الانتخابات ومن ثم التأسيس لمبدأ التداول على السلطة، حيث عمدت الدولة فيما بعد إلى إلغاء نتائج هذه الانتخابات وفتح المجال أمام أزمة سياسية جديدة كادت أن تعصف بالدولة والمجتمع.[3] **(لاحظ الجدول 3: الدور الأول من نتائج الانتخابات التشريعية 20 ديسمبر 1991)**

أولا: آليـات الانتقـال إلـى التعدديـة السيـاسية فـي الجـزائـر:

كما سبق و ذكرنا فالجزائر عاشت منذ الثمانينات تحولات في البني الأساسية التي تقوم عليها السلطة، والتي نتج عنها غليان شعبي وسياسي والذي انتهى بأحداث أكتوبر **1988م** وهذا بالنظر إلى الإصلاحات السياسية التي رافقت هذه الأحداث. فهناك من يرى أن هذه الإصلاحات جاءت كنتيجة لنضال سياسي طويل قادته حركات سياسية كانت تنشط في الخفاء، في حين يرى آخرون أن هذه الإصلاحات والديمقراطية تعتبر وسيلة جديدة لهيمنة السلطة على الوضع السياسي والاقتصادي بطرق جديدة. ويمكن القول أن ديمقراطية **أكتوبر** التي عبرت عنها الإصلاحات السياسية كانت نتاج لتمازج عدد من العوامل ورغبة فعلية لدى السلطة الحاكمة

---

[1]– عنصر العياشي، **التجربة الديمقراطية في الجزائر:اللعبة والرهانات**،(الجزائر، جامعة عنابه، 1996) ، ص .2

[2]– محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص.113

[3]– عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، (قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006)، ص 180.

لبعث حياة اقتصادية حرة، تخفف على الدولة عبء تحمل الحياة الاقتصادية والسياسية.[1]

غير أن الدكتور **عمار بوحوش** يرجع أسباب تعثر الإصلاحات السياسية إلى:

- ✓ أن مشكل الإصلاحات السياسية هو أن أي تغير في مؤسسات الدولة قد يترتب عنه تقليص دور الفئات المتميزة في المجتمع حيث تفقد الجماعات القوية في غياب المؤسسات السياسية نفوذها حتى تصير معرضة للنقد والمحاسبة.
- ✓ إن الإصلاحات السياسية قد تمركزت حول تغيير هياكل المؤسسات الحكومية والتحكم في وسائل الإعلام وتقليص دور الجيش.[2]

تعبر التعددية الحزبية في الجزائر عن صراع بين تيارين،حيث بمقتضى المادة **40** من التعديل الدستوري اتضحت معالم الحقل السياسي ببروز التيار الإسلامي والتيار الديمقراطي، و على صعيد آخر شكلت المادة **40** الأساس الذي ظهرت من خلالها مختلف الأحزاب السياسية حيث أن المشرع تحفظ عن تسمية الأحزاب السياسية محبذا عبارة الجمعيات ذات الطابع السياسي مع عدم تطرقه للحزب الواحد.فالتحول نحو التعددية الديمقراطية في الجزائر لم يحدث داخل الحزب الحاكم بناء على تشاور مناضليه بل إنه يعبر في الحقيقة عن إرادة رئيس الجمهورية.[3]

ثـانيـا: معيقـات الممـارسة الديمقراطيـة فـي الجـزائـر:

لعل من أبرز معيقات الممارسة السياسية الديمقراطية في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، وهما عقدي الانفتاح السياسي والإصلاحات الدستورية أن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحالة الفوضى والعنف التي جاءت في سياقها الإصلاحات الدستورية والسياسية.حالت دون بناء قدرات ممارسة ديمقراطية تعكس فعليا فلسفة تلك الإصلاحات التي مارستها الجزائر. ومن المعيقات الجوهرية، أن السلطة السياسية بمختلف مؤسساتها سواء كانت مدنية أو عسكرية عملت منذ بداية التجربة الديمقراطية على محاولة الاستئثار بالسلطة أو عدم فسح المجال أمام القوى الصاعدة للمشاركة فيها وهو ما أدى إلى بروز أزمة مستمرة على مستوى أعلى هرم في السلطة وبالتالي كانت من أبرز تداعياتها احتدام الصراع على القيادة لاسيما ضمن المستوى السياسي في مقابل العسكري.[4]

أيضا استمرار مرحلة العنف والإرهاب والاستقرار، فبالرغم من مرور ثلاث سنوات تقريبا على سياسة الوئام تعود العمليات الإرهابية العنيفة منذ جانفي بأكثر قوة وتسجل مزيدا من التعقيد في

---

[1]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص .104

[2]- عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص .142

[3]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص.120

[4]- صالح زياني، "**الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية**"، في دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص (أفريل)2011، ص.310

الأمور، ويتبين أن صائفة **1962**م كانت حرارية على مستوى صراعات الجماعات المصلحية القابضة بزمام الأمور وبدا ذلك من خلال الصحف والجرائد التي بعضها هي أصوات لهذه الجماعات السلطوية سواء أظهرت ذلك جليا أو أضمرته.[1] كما يمكن إضافة عوائق أخرى تتمثل في العوائق القانونية والتي من أهمها تشعب القوانين وتضاربها، بسبب ما تلجأ إليه السلطة من محاولات علاج للمشكلات باستصدار قوانين جديدة تحت وهم أن مجرد إصدار تشريعات سوف يحل المشكلة.إضافة إلى تدني مستوى السياسة التشريعية في الجزائر والتي أدت إلى صدور قوانين معينة ناقصة وحتى غير دستورية،و ربما بسبب التسرع في إعدادها وبما يمكن من أخذ حقها كاملا في الدراسة.مما يؤدي إلى أن تكون نتائج تطبيقها في الميدان أحيانا معاكسة لروحها وأحيانا أخرى مستحيلة.[2]

الفـرع الثـانـي: مستقبـل الديمقراطيـة فـي الجـزائـر:

إن مستقبل الديمقراطية في الجزائر مرهون بشكل حثيث بتوفر لحظة لقاء الجميع، سلطة وأحزاب، لأن لعبة النظام المتمثلة في الاختباء وراء الأحزاب وتوظيفها في الأوقات المناسبة من أجل الاحتفاظ بالسلطة والثروة والخطاب الرسمي. حيث أصبحت الديمقراطية تتحدد بوجود نسبة مقبولة من التنمية، إضافة إلى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين علاوة على حسن التدبير السياسي لنظام الحكم مثل مبدأ الفصل بين السلطات، نزاهة الانتخابات ووجود إجماع حقيقي يلتزم به الجميع في الشدائد كما في المسرات.

وفي حالة الجزائر يصعب التنبؤ بتحسن الأوضاع، الشرط اللازم لإمكانية الحديث عن ديمقراطية تتحسن،لأن الجزائر منذ أن ولجت الأزمة في وجوهها المتعددة لا ترى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتفاقم وتؤجل قدوم اللقاء مع المسار الديمقراطي السليم.[3]

فالديمقراطية في الجزائر تفتقر إلى تلك التجربة الحقيقية في الممارسة، وهي إن وجدت في ظل الاستعمار الفرنسي فلا تعدوا أن تكون تجربة شكلية لا غير، ولكن بالرغم من ذلك فإن الجزائريين استفادوا من هذه المرحلة فيما يخص نجاح الحركة الوطنية الجزائرية في توحيد رؤى الحركات السياسية المتواجدة على الساحة الجزائرية آن ذاك حول كيفية تحقيق الهدف الآني المتمثل في التحرير السياسي بالرغم من تباين التوجهات الفكرية والعقائدية لهذه الحركات، ما دفعنا إلى الاهتداء إلى جملة من القواعد المحددة للعبة السياسية في ظل البناء الديمقراطي.

---

[1]– بومدين بوزيد، **الجزائر: التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال في"مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية** "، (الجامعة العربية للديمقراطية، 2003)، ص.5

[2]– شايب الذارع يمينة، **التحول الديمقراطي في المغرب العربي**، (قيدوم: كلية الحقوق بالمحمدية، دون ذكر التاريخ)، ص.3

[3]– علي خليفة الكواري، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية** ، مرجع سابق، ص90.

كما أن التخوف من الديمقراطية باعتبار أنها تحمل في طياتها بذور التشرذم والانقسامات، فبالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية فهي تعاني من العديد من العوائق من بينها ضعف الإقبال الشعبي عليها وعدم تفاعلها مع مثيلاتها داخليا وخارجيا.[1]

المطـــلب الثالث: علاقة التعددية الحزبية بالديمقراطية ودور الأحزاب في بناء الديمقراطية في الجزائر:

إن التعددية الحزبية في مناخ ديمقراطي توجد كمتغير مستقل يؤثر على ممارسة التحول الديمقراطي وتنوع صوره وأشكاله كمتغير تابع مرورا بالمتغيرات الوسيطة وبالتالي يمكن القول أن التعددية الحزبية تؤدي إلى زيادة التحول الديمقراطي وتنوع صوره وأشكاله.[2]

كما أنه يمكن اعتبار أن بداية التجربة الديمقراطية والانتقال إلى التعددية الحزبية في الجزائر، يعود إلى الإصلاحات التي انتهجها النظام السياسي وعمل على تنفيذها قبل ظهور الأحزاب بشكل رسمي.[3]

الفـرع الأول: عـــلاقـــة التعـــدديـــة الحـــزبيـــة بالديمقراطيـــة:

الملاحظ أن العلاقة بين التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي تؤدي إلى زيادة:

1_ مساحة الحرية والديمقراطية.

2_ الأجهزة السياسية التي تساهم في عملية التنشئة السياسية.

3_ الوعي السياسي والتعبير عن طبقات وفئات مختلفة.

4_ نسبة التصويت في الانتخابات.

5_ فرص الدفاع عن الحقوق والحريات.[4]

ويقدم **روبرت دال** مجموعة متطلبات تضمن الحد الأدنى ليصبح القول بأن بلد ما يتمتع بالحكم التعددي، الذي تتمتع به الديمقراطية الليبرالية والتي تتمثل في:

- ✓ حرية التعبير وحق التصويت.
- ✓ الأهلية للمناصب العامة وحق القادة السياسيين بالتنافس على عكس الدعم.

---

[1]– شايب الذارع يمينة، **مرجع سابق**، ص.78

[2]– ابتسام بدري، "**دور الأحزاب السياسية في هندسة التحول الديمقراطي في الجزائر بين واقع الخصوصية وطموح تحقيق التكيف** "، مجلة المفكر، العدد التاسع، 2010، ص.6

[3]– حسين مرزود، **مرجع سابق**، ص.114

[4]– ابتسام بدري، **مرجع سابق**، ص464.

✓ انتخابات حرة وعادلة، ومؤسسات حكومية تعتمد على التصويت والتداول.[1]

وتجدر الإشارة إلى إن التعددية الحزبية تعتبر جزء من طبيعة النظم الديمقراطية حيث اعتبر **كلسن**Kelsen أن العداء للأحزاب السياسية هو عداء للديمقراطية ذاتها، وفقا لذلك أصبحت الأحزاب من أهم العناصر والقوى المؤثرة في النظام الديمقراطي.[2]

الفـرع الثـانـي: دور الأحـزاب السيـاسيـة فـي بنـاء الديمقراطيـة:

ساهمت التجربة التعددية في ظهور ثلاثة أحزاب قوية ومتفاوتة ربما كانت تساهم بدور في بناء التجربة الديمقراطية وتعزيز التداول على السلطة. إن دور الأحزاب التي برزت في النشاط السياسي وفي الإصلاحات وفي اقتراح وتعديل بعض القوانين والمساهمة في تفعيل التداول على السلطة والتأثير على الحكومات المتتالية.

فجبهة التحرير الوطني حاولت تجاوز الصعوبات بإعطاء نفس جديد للحزب وتنظيمه وتجاوز الانتقادات التي وجهت له وللنظام الحاكم بعد أحداث أكتوبر للاستمرار والتحكم في الأوضاع باعتمادها في تغيير قيادتها على التعيين، أما بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية فحافظت على قيادتها التاريخية وعبرت عن رفضها للخطوات التي أقدم عليها النظام الحاكم منذ الاستقلال وطالبت منذ البداية بضرورة قيام هيئة تأسيسية لوضع أسس التعددية والديمقراطية.[3]

فدور الحزب السياسي الإيجابي في إحداث الديمقراطية أو تحول ديمقراطي حقيقي يتطلب:

_ تكاثف الجهود والعمل على بناء هيكلة ديمقراطية داخل الأحزاب نفسها ووجود مناخ ملائم لذلك.

_ ترشيد طبيعة النظام السياسي وفتح المجال أمام تداول سلمي وحقيقي للسلطة من مختلف التيارات الموجودة ولو أنها لا تمثل معارضة قوية وفعلية استجابة للتغيرات الداخلية والخارجية والتي تعمل على تحديد دور الحزب السياسي وتوجيهه الصحيح للعمل السياسي وفق ثقافة سياسية وتنظيمية فعالة تتلاءم مع خصوصية المجتمع الجزائري تضمن الوساطة بين المجتمع والسلطة.[4]

---

[1]– مدحت محمود محمد أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية:إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان**، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004)، ص.27.

[2]– علي خليفة الكواري، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص.76.

[3]– حسين مرزود، **مرجع سابق**، ص.151.

[4]– ابتسام بدري، **مرجع سابق**، ص469.

المبحـــث الثـانـي: حـزب جبهـــة التحـريـر الـوطنـي:

إن الأحزاب في الجزائر لم تعرف المنشأ والتطور الذي عرفته بقية الأحزاب في النظم الديمقراطية الحديثة ماعدا حزب جبهة التحرير الوطني الذي اعتبر منذ الاستقلال الحزب الطلائعي الوحيد.[1]

إذ يتناول هذا المبحث ظروف نشأة حزب جبهة التحرير الوطني في ظل مؤثرات البيئة السياسية والعسكرية الداخلية، والبيئة الخارجية الدولية والإقليمية والصراعات السياسية الداخلية لأحزاب الحركة الوطنية. كما يتطرق كذلك إلى المؤسسات السياسية المتمخضة عن الجبهة التي احتوت جميع التشكيلات السياسية التي سبقت الثورة،هذه المؤسسات لعبت دورا حاسما في إعادة إقامة الدولة الجزائرية أي قبل الاستقلال أو التي شكلت بعد الاستقلال الإطار العام للحياة السياسية والدستورية.ثم التطرق إلى مدى تطبيق الحزب أي جبهة التحرير الديمقراطية في التعامل والتسيير بين أعضائه والأحزاب الأخرى.[2]

المطـــلب الأول: ظـــروف نشـأة جبهـــة التحريـر الوطنـي:

إن عمليات القمع للشعب الجزائري وللأحزاب على اختلافها من طرف الاحتلال بعد الحرب العالمية الثانية وعدم تحقيق وعود الاستقرار،إضافة إلى أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بسبب شخصنة السلطة داخلها ساهمت بشكل كبير في تكوين جبهة سياسية عسكرية"جبهة التحرير الوطني" تعتمد على مشاركة الشعب.[3]وقد ساعدت جملة من المؤثرات الخارجية في ظهور الجبهة،فعلى المستوى الدولي خرجت فرنسا من الحرب العالمية ضعيفة سياسيا وعسكريا واقتصاديا وهذا بعد هزيمتها في الهند الصينية،وبروز منظمات دولية وإقليمية عملت على مساندة الحركات التحريرية،صاحبها انتشار موجة التحرر الوطني وانقسام المجتمع الدولي إلى معسكرين شهد الصراع بينهما انفراجا وميلا نحو التعايش السلمي.[4]

---

[1]– عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية1990–2004**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، جامعة قسنطينة، 2005، ص88.

[2]– عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص70

[3]– حسين مرزود، ،**مرجع سابق**، ص69.

[4]– عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص71.

الفـرع الأول: أزمـــة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة:

لقد شكلت مرحلة النضال السياسي الطويل الأساس الذي قامت عليه الدولة الوطنية بعد فشل الحركة العسكرية، التي شهدتها بداية الاحتلال في تحقيق الاستقلال وساهم هذا النضال في وضع معالم الدولة الجزائرية وشكلت خيبات الأمل التي توالت على مجهودات الحركة الوطنية في الحصول على أبسط الحقوق، والقطيعة التي انتهى إليها رواد الحركة الوطنية الجزائرية وبالخصوص التيار الوطني الاستقلالي الذي أخذ على عاتقه ضرورة إحياء أو بعث الدولة الجزائرية بطريقة جديدة ولقد كان الحل العسكري، محل اختلاف في الحركة الوطنية الاستقلالية الممثلة في حركة الانتصار. ورافق هذا النشاط المزدوج على الجبهتين السياسية والعسكرية أزمة داخلية في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.[1] لقد تعرضت الحركة منذ تأسيسها إلى مجموعة من الأزمات ما كادت تنتهي لولا المخلصين فيها ومن هذه الأزمات:

_ الأزمة البربرية التي كادت أن تقسم الحزب منذ **1946**م لكنها فشلت.

_ وفي سنة**1947**م كان أول مؤتمر سري للحزب، كاد أن ينقسم من جديد بسبب الاختلاف في طريقة سير الحزب بين السياسيين الذين بقوا متمسكين بالعمل السياسي والمشاركة في الانتخابات منتهجين في ذلك المطالبة والمغالبة وبين شباب يئس من الجمود ومهادنة الاستعمار، وأصبح يفضل العمل المسلح.[2] ففي شهر أفريل **1953**م عقد الحزب مؤتمرا هاما أعلن فيه عن اتخاذ التدابير التالية:

1- اتخاذ قرار لإعادة تشكيل المنظمة السرية.

2- وضع حد لسياسة المشاركة في الانتخابات.

3- انتخاب قيادة جديدة.

4- التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية.

وقد تطورت الخلافات بينهما وتبادل التهم باحتكار المناصب الحزبية العليا والابتعاد عن المبادئ والأهداف المنشودة الأمر الذي دفع بكلتا الكتلتين إلى عقد مؤتمرين أحدهما في بلجيكا

---

[1]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص.82

[2]- الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، **من تبلور الوعي الوطني الجزائري إلى الثورة التحريرية**، ص24، على الرابط: www.onefd.edu.dz

وقد دعا إليه **مصالي الحاج** من 13-1954/07/15م والثاني بمدينة الجزائر بين 13-1954/08/16م دعا إليه **حسين لحول** وجماعته أي المركزيين.حيث برز طرف ثالث يضم المنظمة السرية وقد حاول أعضاؤها إصلاح الوضع وفك النزاع وتوحيد مناضلي الحزب لكن هذه المحاولات باءت كلها بالفشل.[1]

الفـرع الثـانـي: ظهـور اللجنـة الثـوريـة للوحـدة والعمـل:

نشأ هذا التنظيم في**23** مارس **1954م** بمبادرة من قدماء المنظمة السرية شبه عسكرية وبعض أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء البعثة الخارجية للحزب والمستقرة في القاهرة،ثم تطورت اللجنة الثورية للوحدة والعمل لتتجسد في مجموعة لجان،مهمتها القيام بالثورة سنة**1954م**. ما يلاحظ على مجموعة أعضاء اللجنة أنها كانت ضد سياسة "**مصالي**"التي كانت تحاول حل الخلافات السياسية داخل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قبل الشروع في أي عمل مسلح، وفي الوقت نفسه كانت ضد المركزيين من الحركة نفسها . الذين كانوا يعتقدون أن وقت العمل المسلح لم يحن بعد لكن المجموعة أكدت على ضرورة الشروع في العمل المسلح.[2]

ففي شهر جويلية **1954م** عقدت جماعة 22 (أعضاء اللجنة الثورية) اجتماع لها في الجزائر العاصمة وقررت نبذ كل النزاعات والشروع في الكفاح المسلح، كما تشكلت لجنة الست (مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، كريم بلقاسم، محمد بوضياف) وأضيف إلى هؤلاء الموجودين في الخارج (أحمد بن بلة، محمد خيضر، آيت أحمد حسين). وفي **23** أكتوبر**1954م** عقدت اللجنة السرية اجتماعا تقرر فيه ضرورة الشروع في الكفاح المسلح وتشكيل جبهة التحرير الوطني لتقود هذا الكفاح.[3]

وعليه فإن نشأة جبهة التحرير الوطني كانت بداية لوضع أسس الدولة الجزائرية المستقلة بإعلان الثورة على المستعمر، وجمع شمل الجزائريين على فكرة الاستقلال لكن الذي شهدته الجبهة خلال السنتين الأوليتين للثورة، كان يوحي بضرورة توسيع المهام بعد انتشار الثورة

---

[1]- الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، **أزمة انتصار الحريات الديمقراطية1950-1953**، ص ص1-2، على الرابط: www.onfd.edu.dz

[2]- عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص.73

[3]- الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، **مرجع سابق**، ص3.

الجزائرية. وانضمام العديد من المناضلين إليها، ولقد شكلت الإطارات التي كانت تشكل الأحزاب الإصلاحية دعم ملموس، كان ينقصها خاصة على مستوى خارجي بغرض طرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية أين برز **فرحات عباس** المتمرس سياسيا في الدفاع عن القضية الجزائرية.[1]

المطلـب الثـانـي: النظـام المؤسسـاتي لجبهـة التحريـر الوطنـي:

نشأت جبهة التحرير نشأة عسكرية،مما جعلها حزبا وجيشا في نفس الوقت، خضع الجيش لمبدأين أساسيين في التنظيم: المركزية وأولوية الداخل على الخارج.وتركز الكفاح منذ بدايته على تدعيم ما هو عسكري على حساب ما هو سياسي وهو اختيار أساسي لمفجري الثورة ومؤسسي جبهة التحرير، الذين قاطعوا الممارسات السياسية الانتخابية وأولوا اهتماما مطلقا للنضال العسكري، مما سبب خلطا بين السياسي والعسكري ومن ثم صراعا حاسما داخل الجبهة في مسيرة الثورة في مرحلة أولى. وتواصل ذلك في مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية . فمنذ نشأتها في أول نوفمبر**1954م** إلى غاية مؤتمر **الصومام** لم تعرف أي تنظيم قانوني أو مؤسساتي فبعد المؤتمر فتح الباب لانضمام أحزاب الحركة الوطنية إلى الجبهة وتم اشتراط أن يكون الانخراط فرديا وبالتالي تتنافى صفة المناضل مع الانتماء إلى أي تنظيم.[2] فأعلن فرحات عباس زعيم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بمصر في **22** أفريل **1956م** انضمامه رسميا إلى جبهة التحرير ومعه بقية مناضلي حزبه أما بالنسبة للمركزيين عشية اندلاع الثورة التحريرية اعتبروا العمل الذي أقدمت عليه جبهة التحرير مغامرة تجهل نتائجها، ولذا تحفظوا كثيرا من اتخاذ موقف في بداية الأمر خاصة بعد إقدام السلطات الفرنسية في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر على حل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية واعتقال العديد من مناضلي الحزب منهم: بن يوسف **بن خده،عبد الرحمان كيوان** و **أحمد بودا**. وكان لاتصالهم بش عبان رمضان دور كبير في التعجيل من التحاقهم بالثورة التحريرية، وكان ذلك بمثابة الإعلان الرسمي عن نهاية التيار المركزي والاعتراف بجبهة التحرير الوطني إطارا وحيدا للعمل الثوري.[3]

---

[1]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص.83

[2]- عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص ص74، .75

[3]- **إيجاز تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية: الجزء الأول**، منتديات ستار تايمز،2008/03/01، 11:26.

الحزب الشيوعي: أعلن الحزب الشيوعي الجزائري المرتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي معارضته للثورة منذ اندلاعها وأظهر موقفا سلبيا منها، حيث أصدر بيانا في **2** نوفمبر**1954م** أعلن فيه المكتب السياسي للحزب إدانته للثورة ورفضه الالتحاق بها، وحاول الحزب أن يظهر للشعب أنه حريص على مصلحة الوطن.[1]

الفـرع الأول: الصيـغة السيـاسية والتنظيميـة لحـزب جبهـة التحريـر الوطنـي:

انعقد مؤتمر الصومام في **20**أوت**1956م**، في المنظمة العسكرية الثالثة في قرية **إيفري بأوولاقن** داخل جبل أكفادوا، في أعالي مدينة أقبو،جنوب **بجاية** ترأس جلسات المؤتمر الشهيد **العربي بن مهيدي** وأسندت الأمانة للشهيد **عبان رمضان**.[2] ويبدو واضحا من أن مؤتمر **الصومام** والمؤسسات التي تمخضت عنه أعطت للجبهة بنية "**شبه دولة**" بإنشاء المؤسسات الدستورية الأولى للدولة الجزائرية الحديثة، والمتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA كسلطة تشريعية، ولجنة التنسيق والتنفيذ كسلطة تنفيذية كما وضع أسس الإدارة الجزائرية والجيش، وحدد إستراتيجية الجبهة من خلال برنامج الصومام.[3]

أولا: المجلس الوطني للثورة التحريرية: هذا المجلس الذي يتكون من 34 عضو،17 عضوا دائما و17عضوا مساعدا، ويعتبر أعلى جهاز في الثورة، ويوجه سياسة جبهة التحرير الوطني كما يتخذ القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد.[4]وهو يعتبر بمثابة البرلمان يشرع ويراقب الحكومة إضافة إلى تمتعه مؤقتا بصفة المجلس التأسيسي(إصدار الأوامر الدستورية) بالإضافة إلى صلاحياته التشريعية فإنه يصادق على المعاهدات التي تبرمها الحكومة كما يصادق على وقف القتال.[5]

تركيبة المجلس: يعكس تكوين المجلس الطابع المفتوح والمتنوع لجبهة التحرير، من حيث أنها ضمت**17**من الأعضاء السابقين في اللجنة الثورية للوحدة والعمل،وخمسة من المركزيين واثنين من الاندماجيين واثنين معروفين بروابطهما مع جمعية العلماء المسلمين،[6]

[1]– عبد الغاني منصور، "**موقف الحزب الشيوعي الجزائري من اندلاع الثورة التحريرية**"، منتديات الجزائر ، 08(سبتمبر) 2009، 11:54.

[2]– الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، **انتشار الثورة وتنظيمها**، ص9، على الرابط:www.onfd.edu.dz

[3]– خالد توازي، **مرجع سابق**، ص84.

[4]– **النظام السياسي الجزائري**، منتديات الجلفة، 14 /2009/05، 16:11.

[5]– **النظام السياسي والدستوري الجزائري**، منتدى الأوراس القانوني، القانون الدستوري والنظم السياسية، 2011/1/28، 01:56

[6]– عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص 78.

ثانيـا: لجنـة التنسيق والتنفيذ: هي الهيئة التنفيذية لكل القرارات و المسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية، السياسية، والدبلوماسية أمام المجلس الوطني . وتتكون من **5**أعضاء دائمين مقر تواجدهم داخل الوطن لمتابعة وتسيير الثورة عن قرب. كما أصبحت هذه اللجنة هي التي تقوم بتعيين القادة في العسكريين في المناصب العليا بناء على اقتراح لجان الولايات، منذ جويلية**1957م** اضطرت إلى متابعة الثورة من تونس،ثم لجأت إلى تعيين لجنتين لقيادة العمليات الحربية واحدة في الغرب الجزائري والثانية في الشرق.[1]

ثالثـا: الحكومـة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: هي حكومة جزائرية مؤقتة تم الإعلان الرسمي عن تشكيلها في القاهرة بتاريخ **19** سبتمبر**1958**م، في نفس اليوم صدر أول تصريح لرئيس الحكومة المؤقتة حدد ظروف نشأتها والأهداف المتوخاة من تأسيسها وقد جاءت هذه الحكومة تنفيذ القرارات في المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد في القاهرة من 22 إلى **28** أوت **1958م**، والذي كلف فيه لجنة التنسيق والتنفيذ بالإعلان عن تأسيس حكومة مؤقتة، استكمالا لمؤسسات الثورة وإعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة،ووضعت الحكومة المؤقتة السلطة الفرنسية أمام الأمر الواقع.وعرفت الحكومة المؤقتة ثلاث تشكيلات1958م-1962م.[2]
وقد تبنى مؤتمر الصومام أربعة مبادئ أساسية وهي كما يلي:

- ✓ **مبدأ المركزية الديمقراطية:** نعني بالمركزية التدرج من القاعدة إلى القمة،أي مركزية القرارات،والديمقراطية تعني حرية النقاش وانتخاب الهيئات العليا من الهيئات السفلى،غير أن هذا لم يطبق بشكل ملحوظ.
- ✓ **مبدأ القيادة الجماعية:** ويعني حفظ جبهة التحرير الوطني من الديكتاتورية والسلطة الشخصية والتسلط ورفض القيادة الكاريزمية وتقديس الأشخاص.[3]

ويمكن القول أن مؤتمر الصومام طرح قضية جديدة أثارت جدل كبير،وهي أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري،وعبرت هذه القضية على أزمة حالة بين العسكريين والسياسيين انتهت في الكثير من الأحيان إلى اصطدام بين الطرفين.[4]

---

[1]- الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، **مرجع سابق**، ص.15

[2]- **الحكومة المؤقتة**، ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، يوليو2008 .

[3]- **النظام السياسي الجزائري**، منتديات الجلفة، 2009/05/14، .16:11

[4]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص84.

المطلـب الثـالث: الممـارسة الديمقراطية داخـل حزب جبهة التحرير الوطني:

أكدت النصوص التأسيسية لجبهة التحرير الوطني على أن حزب جبهة التحرير، سيواصل بعد الاستقلال مهمته التاريخية في قيادة وتنظيم الأمة الجزائرية من أجل تحقيق الديمقراطية الحقيقية والرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.[1]

حيث سيتم التطرق في هذا المطلب لمختلف الإصلاحات التنظيمية والسياسية التي طرأت على جبهة التحرير الوطني إضافة إلى معرفة معدل تغير القيادات على مستوى الحزب، وكذا أهم الانتخابات التي مرت على الأحزاب السياسية بصفة عامة وعلى حزب جبهة التحرير بصفة خاصة، وأيضا التعرف على أهم الهياكل الموجودة في الحزب والتي تم الحديث عنها في النظام الداخلي للحزب.

الفـرع الأول: الهيكـل التنظيمـي وتغيـر القيادات داخل حزب جبهة التحرير:

أولا: الهيكل التنظيمي للحزب: فيما يلي تنظيم الحزب على المستوى المركزي والمحلي بعد المؤتمر الثامن الاستثنائي المنعقد في أواخر جانفي وبداية فيفري عام**2005**م والذي يعتمد على ثلاثة مستويات: المستوى المركزي، المستوى الأوسط والمستوى القاعدي.

الهيئات الوطنية: المؤتمر، رئاسة الحزب، الأمين العام، المجلس الوطني، الهيئة التنفيذية.

الهيئات القاعدية: المحافظة، القسمة، الخلية.[2]

1-الهيئات الوطنية:

المؤتمر الوطني: هو أعلى هيئة في الحزب ويختص بوضع الخطوط العامة للبرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للحزب ويقرها،المصادقة على نظامه الداخلي وجدول أعماله إضافة إلى انتخاب مكتب لتسيير أشغاله وانتخاب رئيس للحزب،وتحديد التوجهات العامة للتعامل مع مؤسسات الدولة والمحيط السياسي والاجتماعي.[3]

المجلس الوطني : هيئة وطنية مسؤولة أمام المؤتمر الذي يتكون من 450 إلى 550عضوا ينتخبهم المؤتمر في دورة عادية.

---

[1]- محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص.61

[2]- حسين مرزود، **مرجع سابق**، ص.110

[3]- حزب جبهة التحرير الوطني، **النظام الداخلي للحزب**، المؤتمر الثامن 2005، (الجزائر: المطبعة الرسمية، 2005). ص1.

الهيئة التنفيذية: هي الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني، وتتكون من 95 إلى 121عضوا ينتخبهم من بين أعضائه. وتتولى انتخاب الأمين العام للهيئة التنفيذية والناطق الرسمي للحزب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تماشيا مع المادة53من القانون الأساسي.[1]

أما **على المستوى المحلي**:

ـ **المحافظة:** توجد على المستوى الولائي وتنتخب أمينا عاما ومكتب لها لمدة خمس سنوات وفق المادة55من القانون الأساسي.

ـ **القسمة:** وتكون على المستوى البلدي، وتنتخب أمين القسمة ومكتبه لمدة خمس سنوات بموجب المادة 63 من القانون الأساسي.

ـ **الخلية:** وتتواجد على مستوى الأحياء وهي التنظيم القاعدي، تنتخب لمدة ثلاث سنوات وفق المادة 73 من القانون الأساسي.[2]

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للحزب في المؤتمر الثامن:

---

[1]– حزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي**، المؤتمر الثامن، (الجزائر: المطبعة الرسمية، 2005).

[2]– حسين مرزود، **مرجع سابق**، ص111.

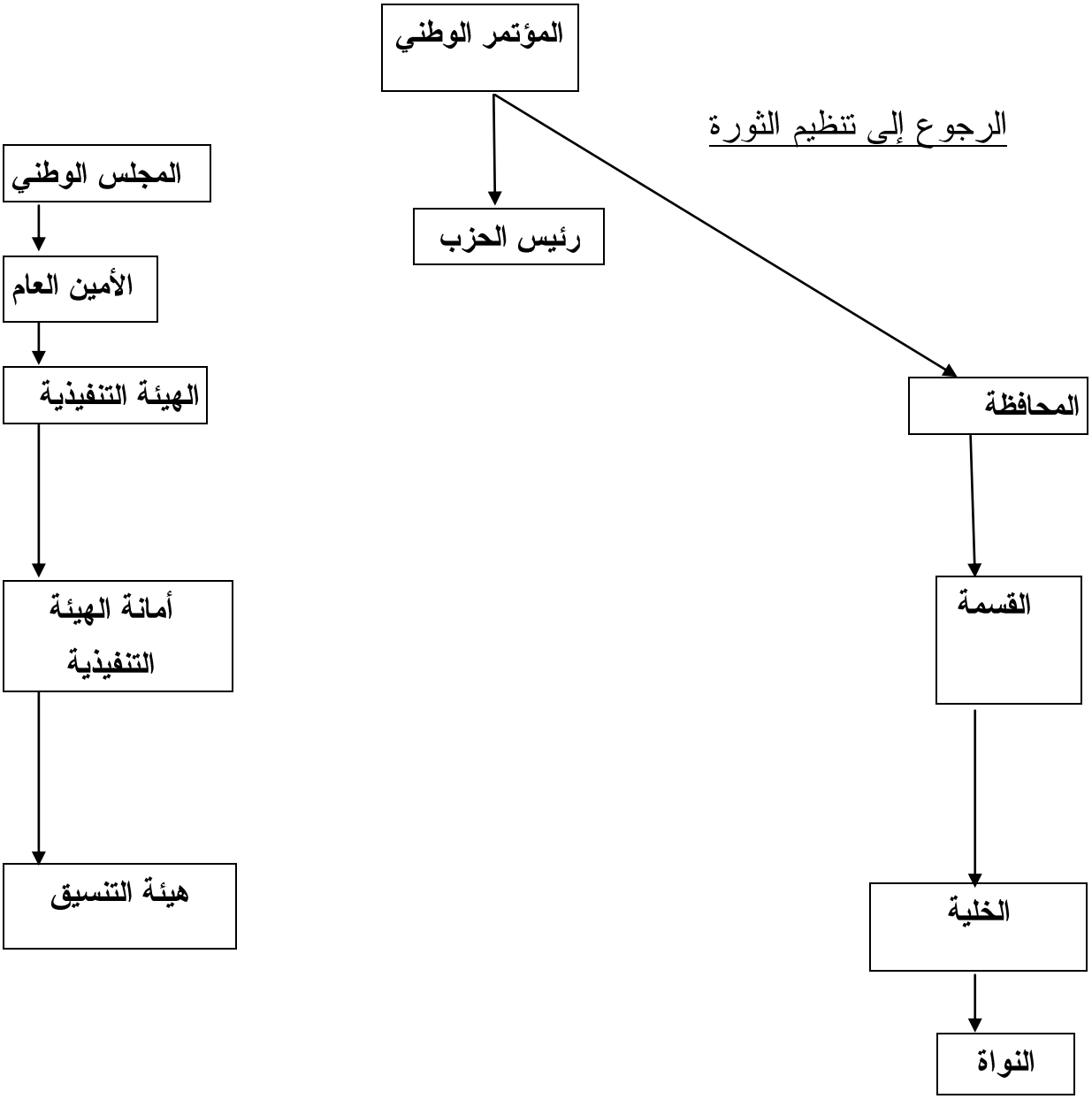

الشكل02: من تصميم الطالب يوضح الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني.

ثـانيـا: تغيـر القيـادات فـي حـزب جبهة التحرير الوطنـي:

جبهة التحرير، جبهة استوعبت في صفوفها جميع العناصر التي ساهمت بصورة من الصور في الثورة التحريرية، فقد انطوت منذ البداية على التعددية والاختلاف لكن داخل إطار الحزب أثناء الجلسات والمؤتمرات.[1] لقد توالى العديد من المناضلين على قيادة الحزب بداية بأحمد بن بله الذي أصبح عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير بعد اندلاع الثورة التحريرية كما تم اختياره عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ التي أقرها مؤتمر الصومام وعضوا في المجلس الوطني للثورة.[2] فما يمكن تسجيله في الفترة مابين**1963م-1965م** من حكم **بن بله** هو فشل الجبهة في أن تصبح التنظيم السياسي الذي يمكن أن يرتكز عليها النظام السياسي،ولم تشهد الجزائر في هذه الفترة تأسيس الدولة الحديثة كما أنها اتسمت بحد أدنى من التوازن بين الجناح السياسي والعسكري.[3]

أما بالنسبة للمناضل **هواري بومدين** الذي انضم إلى جيش التحرير الوطني مع اندلاع الثورة في1 نوفمبر**1954م** في المنطقة الغربية حيث كان مسؤولا عسكريا على الرصيد العلمي الذي جعله يحتل موقعا متقدما في جيش التحرير.[4] فقد ظل الحزب في عهد الرئيس الإطار الذي يستمد منه الشرعية بالرغم من تأكيد كل المواثيق والدساتير على دوره الفعال في الحياة السياسية وبقي الرئيس محور النظام السياسي باعتباره الأمين العام للحزب والقائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية.[4]

وبعد مجيء نظام الرئيس **بن جديد** عادت الحياة لأجهزة الحزب بعد فترة من التهميش خصوصا بعد ظهور المادة 120 التي أصبح فيها مسيرو الدولة بموجبها أعضاء في الإدارة المركزية للحزب، وأصبحت اللجنة المركزية مكانا لاختيار بعض القادة لتقلد المناصب الحكومية البرلمانية. ففي بداية الثمانينات كانت هياكل الحزب قد سيطرت على جزء من الدولة وتحولت انتخابات الهيئات القيادية للحزب وتغيير الحكومات وبناء الهياكل الإدارية للدولة فرصة لتوسيع دائرة نفوذ مجموعات سياسية استطاعت من خلال ذلك أن تحتل مواقع ضمن هذه الفضاءات

---

[1]- **جريدة الأحرار**، عدد خاص، العدد3677، 18 (مارس) .2010

[2]- عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص.90

[3]- جريدة الأحرار، **مرجع سابق**.

[4]- عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص94.

السياسية والإدارية، وأن تخلق لنفسها فرصا لإعادة إنتاج الذات وتوسيع النفوذ معتمدة في ذلك على الإمكانيات المادية والاقتصادية والسياسية التي توفرها الدولة.[1]

الفـرع الثـانـي: الانتخابـات ومحددات التـداول علـى السلطـة داخـل الحـزب:

تعتبر كل من الانتخابات والتداول على السلطة من ضرورات التحول الديمقراطي، والمدخل الأساسي والمهم في عملية الإصلاح والتغيير، كما تعتبر من بين المؤشرات المهمة في تحقيق التطور الديمقراطي وممارسة الديمقراطية داخل الدولة بصفة عامة وداخل الأحزاب السياسية بصفة خاصة.[2]

أولا: الانتخابات: صرح الرئيس **بن جديد** لقاءاته مع الصحافة في **08** أكتوبر**1990م** عن نيته لإجراء انتخابات تشريعية مسبقة قبل نهاية الفصل الأول من عام**1991م**، وغير أن هذا التاريخ لم يكن يتماشى مع جدول أعمال رئيس الحكومة **مولود حمروش** الذي أبدى رغبته في تأجيل هذا الموعد،وهذا ما حدث فعلا في الخامس من ديسمبر**1990م** إذا أخرت إلى نهاية السداسي الأول من سنة**1991**م[3]غير أن هذه الانتخابات توجت بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ مقابل ذلك كانت جبهة التحرير الوطني الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات، رغم التحايل الكبير الذي اعتمدته الحكومة آنذاك في تقسيم الدوائر الانتخابية وقانون الانتخابات، فقد استطاعت أن تتجنب الانهيار الكلي بسبب وعائها الثابت المرتبط بالأسرة الثورية(نسبة كبيرة من المجاهدين القدامى وأبناء الشهداء) والمنتفعين من أجهزة الحكم وأسرهم الخاصة في الأرياف,[4]

حيث أن هذا الفشل في الحقيقة لا يعني أن جبهة التحرير لم تستطع كسب أصوات الناخبين، بل على العكس من ذلك، إذ استطاعت أن تحصد أكثر من نصف الأصوات التي تحصلت عليها جبهة الإنقاذ لكن عدم عدالة النظام الانتخابي المعتمد هي التي عمقت من فشله، فبالنسبة للمجالس الولائية حصلت الجبهة الإسلامية على الأغلبية في**32** مجلس ولائي من مجموع**48** مجلس،

---

[1]- عبد الناصر جابي، **الانتخابات.الجولة والمجتمع**، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998)، ص.70.

[2]- عبد النور ناجي، "**المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي** "، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص (أفريل) 2011، ص.331.

[3]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص.115.

[4]- عبد الرزاق مقري، **مرجع سابق**، ص13.

وذلك بنسبة **66,66%** فـي حين لم تحصل جبهة التحرير على الأغلبية سوى في **14** مجلس ولائي بنسبة **16, 29%**.[1]

جاءت الانتخابات التشريعية **1997م** بعد أن رتبت السلطة الجزائرية عددا من الأوراق:

- ✓ إعادة ترتيب أوضاع جبهة التحرير الوطني وإخراجها من المعارضة بعد أن أدخلها فيها عبد الحميد مهري.
- ✓ تأسيس حزب جديد بديلا لحزب جبهة التحرير الوطني والمتمثل في التجمع الوطني الديمقراطي ومنافسا له على التموقع داخل مؤسسات الدولة.[2]

فبالنسبة لجبهة التحرير الوطني رغم التواجد الوطني والعدد الكبير من المناضلين المنخرطين فيه والإمكانيات المادية التي يتوافر عليها ألا أنه حصل على64 مقعد سنة1997م بنسبة تمثيل في البرلمان تقدر ب 16, 84%من مقاعد البرلمان تقدر ب380مقعد.[3]

أما في انتخابات 2002م استرجعت جبهة التحرير مكانتها وتحصلت على نتيجة لم تكن هي نفسها تتوقعها حيث حصلت علة الأغلبية المطلقة وقد استفادت من الأغلبية الساحقة للصناديق الخاصة التي ينتخب فيها العسكريون والتي يصل فيها عدد الناخبين المليون صوت تحسم حسما قاطعا لصالح من تتجه إليه،وهو أمر يدل على خيار سلطوي لدعم الجبهة أولا هذه المرة قبل التجمع الوطني الذي أخذ المرتبة الثانية.[4]

وما يمكن قوله عن الانتخابات التشريعية 2007م تسببت في أزمة كبيرة داخل بيت جبهة التحرير حيث حدثت خصومة كبيرة أمينها علي بن فليس ورئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة** بعد الود الذي كان بينهما، فتشكلت حركة من داخل الجبهة سميت الحركة التصحيحية أيدت رئيس الجمهورية وأطاحت في الأخير بعلي بن فليس بعد خسارته في الانتخابات الرئاسية.[5]

---

[1]– خالد توازي، **مرجع سابق**، ص.14.

[2]– رشيد لرقم، **النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة منتوري. كلية الحقوق، 2006، ص109.

[3]– رشيد لرقم، **مرجع سابق**، ص.118.

[4]– عبد النور ناجي، **المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي** ، مرجع سابق، ص.185.

[5]– عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر:دراسة ميدانية**، (حركة مجتمع السلم، دون ذكر التاريخ)، ص18.

ثـانيـا: محددات التـداول علـى السلطة داخـل حـزب جبهـة التحريـر الوطني:

إن تحديد أهم محددات التداول على السلطة داخل الأحزاب يكون بالاعتماد على برامجها وقوانينها الأساسية وأنظمتها الداخلية، والمقصود بها إبراز تصور كل حزب وتنظيمه من الأحزاب الأخرى.

1. **محدد الثوابت ومقومات الحزب:** وتتلخص في:

المادة الأولى: حزب جبهة التحرير الوطني تنظيم وطني ديمقراطي.

المادة الثانية: الشعب مصدر السلطة.

المادة الثالثة: حماية وتعزيز الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن.

المادة الرابعة: الحزب يخضع لإحكام الدستور.

المادة الخامسة: يقوم على الثوابت الوطنية، الإسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الرسمية والأمازيغية لغة وطنية، مبادئ الثورة أول نوفمبر وقيمها دولة الحق والقانون،الحرية،الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.[1]

2. **محدد التعددية داخل الحزب:** مناقشة كل القرارات واعتماد الأغلبية بموجب المادة 12الفقرة الثانية من القانون الأساسي، بالإضافة إلى إنشاء هيئة التنسيق الاستشارية وفق المادة50 من القانون الأساسي، وهي عبارة عن منتدى سنوي وتتكون من كل مستويات الحزب،من أعضاء الحكومة، البرلمان المنتخبين المحليين،مناضلين وخبراء حسب المادة157من القانون الداخلي للحزب.[2]

3. **محدد تحديد المدة:** المؤتمر يعقد كل5 سنوات ورئيس الحزب ينتخب كل5 سنوات في الظروف العادية،انتخاب كل من هيئات الحزب لمدة5 سنوات ماعدا الخلية لمدة 3 سنوات، لكن بدون تحديد عدد العهدات وإنما يوجد تجديد الثقة أو سحبها منها فقط.[3]

4. **محدد الانتخابات داخل الحزب:** جاء في المادة **13** من القانون الأساسي"كل المسؤوليات في الحزب انتخابية وكل هيئة منتخبة مسؤولة أمام ناخبيها"،سواء من القاعدة أو القمة،

---

[1]– حزب جبهة التحرير الوطني،" **القانون الأساسي**"، المؤتمر الثامن 2005، (الجزائر: المطبعة الرسمية، 2005).

[2]– حسين مرزود، **مرجع سابق**، ص.109

[3]– المادة **73** من القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني.

والتصويت يكون بالسرية والأغلبية 50+1 حسب المادة 12 منه أما مسألة الانتخابات في النظام الداخلي للحزب المصادق عليه في المؤتمر الثامن . وطبقا للمادة 122 "كل المسؤوليات في الحزب انتخابية وكل هيئة منتخبة مسؤولة أمام ناخبيها".[1]

الفـرع الثـالث: الأزمـــة السيـاسية والإصلاحـــات علـى مستوى الحـــزب:

واجه حزب جبهة التحرير الوطني العديد من الأزمات في طريقه منذ الميلاد إلى غاية الآن والعديد من المحاولات للنيل منه مما دفع إلى محاولة إيجاد الحلول لها وبالتالي القيام بالإصلاحات سواء التنظيمية والسياسية على مستوى الحزب من أجل تقوية مكانته في النظام السياسي خاصة بعد أحداث أكتوبر **1988م**.

أولا: أزمة حزب جبهة التحرير الوطني:

تعرضت جبهة التحرير لأزمات متعددة شككت في مصداقيتها، وأبرزت قوى جديدة منافسة لها على الخريطة السياسية فرضت إعادة تشكيل التوازنات السياسية في الدولة، وقد تمثلت أخطاء الجبهة في عدم التطابق بين النصوص والممارسة السياسية للحكم الأمر الذي يعني غياب الحزب فعليا وعدم قيامه بمهامه ووظائفه.[2]حيث دخل الحزب في أزمة سياسية نتيجة تشكل حركة تقويمية أسسها بعض أعضاء اللجنة المركزية للحزب ضد سياسة الأمين العام،والتي انتهت بسحب الثقة من السيد **عبد العزيز بلخادم** كأمين عام للحزب. ولقد أعلنت الحكومة المؤقتة عزل قيادة الأركان في **30** جويليه **1962م**.

ثم سعت إلى تجاوز التناقضات بدخولها العاصمة، ساعيا إلى تولي السلطة ووضع الجميع أمام الأمر الواقع، لكن هذا كان دون إرادة "**بن بله**" وقيادة الأركان وأعضاء المجلس المواليين لهم . وإصرارهم على تنفيذ إرادة المجلس المنعقد في طرابلس، لتكوين المكتب السياسي كقيادة مضيقة وجماعية.

ففي **22** جويلية **1962م** أعلن المكتب السياسي أهليته لقيادة البلاد وإعادة تنظيم الجبهة، وجيش التحرير الوطني، وبناء الدولة وهذا ما أفرز صراع حاد شهد دخول مجموعة أخرى في الصراع على السلطة هي"مجموعة تيزي وزو"تحت دفع **كريم بلقاسم** و**آيت أحمد** و**بوضياف** بعد

---

[1]– حزب جبهة التحرير الوطني، **النظام الداخلي للحزب**، المؤتمر الثامن 2005، (الجزائر: المطبعة الرسمية، 2005).

[2]– عبد النور ناجي، **المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي** ، مرجع سابق ، ص101.

رفضهم الدخول في المكتب السياسي.[1] إن التشكيك في شرعية النظام وفقدان الثقة في جبهة التحرير الوطني نتيجة الأخطاء التي وقعت فيها والمتمثلة في عدد من الممارسات من أهمها:

_ الاعتماد على الجيش منذ عام**1965م** بعد تولي الرئيس "**هواري بومدين**"الحكم بصفته القوة الوحيدة المنظمة للبلاد.

_ الصراع داخل جبهة التحرير،وظهور التناقضات بعد الإصلاحات التعددية التي قام بها الرئيس "**بن جديد**" بين بقايا الحرس القديم بقيادة **محمد الشريف** مساعديه، وبين بيروقراطية الحزب.

_ فشل جبهة التحرير في إعادة هيكلة الحزب وكوادره، في إطار توجهات متوازنة تسمح له بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي.

_ فقدان ثقة الجماهير في المشروع السياسي للحزب نتيجة الفساد والبيروقراطية داخله.[2]

ثـانيـا: الإصـلاحات السيـاسية والتنظيميـة للحـزب:

يتضح جليا ارتباط الحزب بالمؤسسة التنفيذية في الأجهزة المركزية،حيث قامت الرئاسة بإصلاحات هيكلية على مستوى حزب جبهة التحرير حيث أعيد تقييم نشاطات أجهزة الحزب ألا أن إعادة هيكلة الحزب من لجان وأقسام إلى لجان وقطاعات نشاط وتغيير المسؤولين ويمكن إجمال آثار إعادة الهيكلة التي مست الحزب خاصة عام**1984م** في:

- تبعية أجهزة اللجنة المركزية لمسؤول الأمانة العامة الذي يعتبر مسؤولا أمام الأمين العام.
- يعد اختيار المكلفين بقطاعات مختلفة اختيار لائق بسبب ربط مصير فاعلية الأمانة الدائمة بشخص واحد.[3]
- التأصيل بالديمقراطية الفعلية في القاعدة :

_ تعميق الديمقراطية وتوسيعها في الحياة العامة بإشراك جميع القوى الموجودة في المجتمع من أجل تحديد الاختيارات السياسية.

---

[1]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص85.

[2]- حمزة خضري، "**الآفلان: الأزمة والحل**"، يومية الشاهد،27 (أوت) 2013،على الرابط: .i news arabia.Com

[3]- سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري**، (الجزائر: دار الهدى، 1990)، ص125.

_ تنظيم جبهة التحرير الوطني وجعلها قوة تحول وتغير حاسم تجند أغلبية القوى السياسية الوطنية.

_ ابتعاد عمل جبهة التحرير في مناهجه ابتعادا كليا عن مفاهيم ووضعيات مكتسبة وحقوق ممنوحة مسبقا وعن مفهوم الحزب السير المحتمل مسؤولية أعمال الجهاز التنفيذي ونقائصه.[1]

إن التحولات التي عاشها حزب جبهة التحرير خاصة بعد المؤتمر الاستثنائي، قال **عبد الحميد مهري**: "إن هذا المؤتمر كان مرحلة في تغيير الحزب و ملاءمته مع الظروف والأوضاع الجديدة"، حيث يتضح من خلالها:

- فصل الحزب عن الدولة، فلا يمكن أن يكون رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب وهي عملية دقيقة حتى تخرج الدولة سليمة، وجبهة التحرير الوطني أيضا لأن هناك من حاول خلال عملية الفصل أن يضحي بالجبهة حتى لا يتورع عن زعزعة أركان الدولة.[2]
- إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.
- أصبح منصب رئيس الجمهورية محل تنافس بين الأحزاب الشيء الذي يعني أنه قد يصل إلى رئاسة الجمهورية عن طريق الانتخابات ممثل عن الأحزاب لا علاقة له بالجيش.[3]

---

[1]– مصطفى بلعور، "**حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**"، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد 04، 2006، ص.99

[2]– **حوار مع عبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني**، مجلة الحوار، عدد25، .1990

[3]– عبد النور ناجي، **المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي** ، مرجع سابق، ص149.

تعتبر عملية إضفاء الطابع الديمقراطي أو التحول نحو الديمقراطية واحدة من الملامح الرئيسية للتطور السياسي في دول الجنوب في أعقاب انتهاء الحرب الباردة حيث تزايدت حالات الانتقال من النظم اللاديمقراطية بأشكالها المختلفة إلى نظم أكثر ديمقراطية أو إلى نظم تقوم على التعددية السياسية والحزبية. وقد ارتبطت الظاهرة الديمقراطية بوجود ظروف معينة على مستوى العالم تدعم التحولات الديمقراطية مثل تزايد دور المجالس النيابية والمجالس الشعبية في النظام السياسي والإقرار بحرية التنظيم والاجتماع والمشاركة السياسية مما دعم وجود الأحزاب.

وتعد العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية علاقة جدلية فوجود الأحزاب وتبلورها ارتبط إلى حد كبير بتطور الظاهرة الديمقراطية عبر التاريخ. وفي نفس الوقت أسهم وجود الأحزاب كهيئات منظمة تحظى بتأييد شعبي ولها دورها في الحياة السياسية إلى تدعيم التحولات الديمقراطية وأصبحت الأحزاب إحدى الضمانات العملية والمؤسسية للممارسات الديمقراطية. إن مشكلة الشرعية التي واجهتها الأنظمة بصفة عامة نتيجة فشل حكوماتها في الأداء الاقتصادي دفع العديد من هذه الأنظمة إلى إتاحة المزيد من الحرية السياسية لقوى المعارضة داخلها في محاولة منها لتجديد شرعيتها واستجابة منها لمتطلبات الواقع السياسي والاقتصادي المحلي والدولي. كذلك فان القيادات الحزبية في العديد من هذه الدول واجهت مشكلة تأصيل الديمقراطية في أنظمتها الحزبية وبين صفوف تابعيها خاصة بعد أن رأت النور وانقضى عهد سرية العمل السياسي أملاً منها في استقطاب اكبر عدد من المواطنين لعضوية تنظيماتها.

غير أنه ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به الأحزاب الفاعلة في أي بلد كان، كونها عادة تمثل الحكومة إن كانت في السلطة أو حكومة الظل إن كانت في المعارضة وعليها تقع مسؤولية التنمية في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فبنجاحها في أداء أدوارها يتحقق التطور والتقدم والعكس في حالة إخفاقها، فلقد أصبحت التعددية مرآة الشعوب التي بتطورها تقاس مدى تقدم الدول في تحقيق رفاهية مواطنيها وضمان حقوقهم السياسية، أملا في أن تحقق مزيداً من ترسيخ الممارسة الديمقراطية على المستوى الداخلي لهذه الأحزاب وكشف مكامن القصور لدى كلٍ منها لتلافيها، حيث أنه على الأحزاب أن تدرك جيدا أن الديمقراطية هي ليست عملية آلية وتحرك نفسها بنفسها ولا عوامل أو أفكارا تتبع كوثائق في مناهج تلك الأحزاب وبرامجها وتحول نفسها إلى أفعال وممارسات ديمقراطية بل أن تلك البرامج والمناهج هي في الواقع عبارة عن إتاحة الفرص وعرض برنامج أمام أعضاء الحزب بالأخص والمواطنين بشكل عام. وأن تحويل هذا البرنامج وتلك الفرص إلى حيز عملي و واقعي وتنفيذي يتوقف بالدرجة الأولى على تأهل المواطنين واستعدادهم لهذه المهمة.

ويمكن القول أنه من أجل بناء الديمقراطية داخل الأحزاب فلابد لهذه الأخيرة أن تتوفر على مجموعة من الشروط والمتمثلة في:

1. احترام مبادئ حقوق الإنسان
2. احترام عامل الشرعية في الانتخابات.
3. الالتزام بالطرق و الوسائل التي تحدد للعملية الانتخابية.
4. احترام الأحزاب الأخرى وعوامل التنافس الحر.
5. الالتزام بقطع الطريق، على التطرف والعنف ونشر المبادئ والسياسات المقترحة والمكتسبات.
6. الحث على المشاركة في العمل السياسي.
7. ممارسة الحكم بمسؤولية.

وعندما نطالع تلك الشروط نجد أن وجود و توفر تلك الشروط هو ضرورات أساسية وعندما لا تتمكن الأحزاب السياسة، من الالتزام بممارسة تلك المقاييس داخل المجتمع، فأنها تخفق في أن تكون مؤسسة سياسية داخل المجتمع تتمكن من بناء الديمقراطية. إذا فإن على الأحزاب، وهي تسعى للالتزام بهذه المقاييس، أن تلتزم بذات المقاييس داخل الأحزاب وممارستها في حياتهما اليومية، وهذا ما يظهر لنا حقيقة وجوب البدء بدمقرطة الأحزاب السياسية قبل المباشرة بعملية البناء الديمقراطي داخل المجتمع، وكذلك الحال عندما تحث أية دولة الخطى للانتقال من مرحلة التحرر الوطني نحو إتباع العملية الديمقراطية،ونجد في هذا الإطار أن أكبر معضلة تواجه الأحزاب السياسية الناشطة في الديمقراطية البرلمانية، هي عبارة عن معضلة التمثيل وأن الأحزاب السياسية تعمل على تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، وأن أكبر نقاط ضعفها هي أنه ليس بمقدورها ايجاد نوع من التوازن بين الاحتفاظ عاليا بالقيم الديمقراطية وبين ممارستها في المؤسسات، كما أن غالبية الأحزاب السياسية في الدول الناشئة حديثا أو النامية لا تؤمن تمثيلا حقيقيا لقطاعات المرأة والشبيبة في حين أن هذه القطاعات هي جزء من أكبر مكونات المجتمع وتقع في النهاية تحت سيطرة وحكم فئة صغيرة من السلطة.. ومن هنا تأتي أهمية الإصلاحات داخل الأحزاب السياسية لأجل توسيع مستوى التمثيل وتشجيعهم على التعبير عن إرادة الشعب،كما نجد أن الديمقراطية لا تستقر في نظام الحكم ما لم تستقر أولا في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

انطلاقا مما سبق نجد أن ضمان ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب هو اكبر ضمانة لممارسة الديمقراطية داخل الدولة، وبقدر ممارسة تلك الأحزاب للديمقراطية بداخلها يمكن معرفة مدى التطور الديمقراطي التي وصلت إليه مجتمعاتها وكذلك فإن الأحزاب تستطيع أن تحقق تطورا مهماً لصالحها ولصالح المجتمعات بصفة عامة إذا سلكت طريق التجدّد وتبنّت الخيار الديمقراطي بكل أبعاده، لكن الخطوة الأولى تبدأ بالتوصل إلى أفكار مشتركة حول معنى تطبيق المبادئ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وما يمكن أن يؤديه ذلك من دور في بناء الدولة الديمقراطية.

وقد وصلنا من خلال هذا الموضوع إلى **جملة من الاستنتاجات** جاءت على النحو التالي:

- ✓ تعتبر أسس الممارسة الديمقراطية وسيلة لضبط ممارسات الأحزاب على المستوى الداخلي لكل حزب وعلى مستوى العلاقات مابين الأحزاب والعلاقات ما بينها وبين المواطنين وكذلك علاقاتها بالسلطة الحاكمة.
- ✓ الالتزام بإدارة التنافس على السلطة بين الأحزاب بالأساليب الديمقراطية بعيدا عن أي نمط من أنماط العنف أو الإقصاء.
- ✓ الالتزام بآليات الديمقراطية في العمل الحزبي الداخلي،وفي مقدمتها دورية الانتخابات واختيار قادة الحزب وهيئاته وممثليه وفق النظام الداخلي لكل حزب.
- ✓ برزت الديمقراطية داخل الأحزاب في ظل غياب الديمقراطية داخل الدولة التي نشأت فيها،وأول فئة من تلك الأحزاب هي حركة التحرر الوطني التي ظهرت بعد الاستقلال واحتكرت السلطة،وثانيها الأحزاب التي نشأت بعد قيام انقلابات عسكرية ضد بنى سياسية تقليدية وثالثها أحزاب قامت على أساس الزعامة الدينية أو الطائفية أو القبلية.
- ✓ إن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية ارتبط بمسألة التداول على قيادة الحزب، والملاحظ في هذا الصدد أنه كثيرا ما ترتبط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه، حيث ترتبط الشخصية بالأحزاب وتصبح ولاءات الأعضاء والمناضلين المؤيدين للحزب ترتبط بقيادته لا ببرامج وأهداف الحزب.
- ✓ التعددية الحزبية تعتبر شرطا أساسيا لتداول السلطة سلميا واحترام حقوق العامة والخاصة والتي تتيح بمجملها تحول ديمقراطي ونظام حكم راشد هو الأرقى للحياة البشرية والمجتمعات السياسية.
- ✓ غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وفي سلوكها السياسي،أي غلبت فكرة من يحكم على فكرة شكل الحكم.

- ✓ الأحزاب الجزائرية كلها تعاني من أزمات فيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية الداخلية، وأن الحزب السياسي الجزائري ما يزال مغلقا أمام الكثير من الفئات الاجتماعية الحية وعلى رأسها الشباب والمرأة.
- ✓ وجود تناقض بين مطالب الأحزاب الديمقراطية وعدم التزامها داخليا باحترام قواعد الممارسة الديمقراطية وهذا ما أدى إلى محدودية فعالية الأحزاب السياسية على مستوى التأثير في صنع السياسة العامة أو الامتداد للقاعدة الجماهيرية.
- ✓ ضعف الأحزاب الجزائرية نتيجة أن الكثير منها لا يملك مقومات الحزب وغياب الديمقراطية والتداول على السلطة داخل الأحزاب، وبروز ظاهرة الانقلابات والحركة التصحيحية داخلها بالإضافة إلى اختراقها والتلاعب بها بواسطة مصالح الأمن التي تعمل على تقسيمها.

ونظرا لأهمية الموضوع وعدم التطرق إليه بكثرة إن لم نقل انعدامها خلصنا من خلال ما تقدم إلى **اقتراح التوصيات** التالية:

1. إعادة النظر في البناء التنظيمي للأحزاب السياسية مما يضمن معرفة مكامن الضعف الموجودة فيها ومحاولة بلورة برامج فاعلة في الحياة السياسية وتسهم في تطبيق الديمقراطية داخلها.
2. ضرورة وجود انتخابات حرة ونزيهة، وإعطاء الفرصة لبقية الأحزاب من أجل التداول على السلطة بما يضمن ممارسة الديمقراطية.
3. محاولة القضاء على أي نوع من أنواع الصراع على رئاسة الحزب والانشقاقات الحزبية الداخلية من أجل ألا تقوم السلطة بتهميشها واحتكار عملية صنع القرار الداخلي مما يؤدي إلى تغييب الديمقراطية.
4. يجب جعل مبادئ الديمقراطية التي تنص عليها القوانين الأساسية للأحزاب مطبقة على أرض الواقع وذلك بالالتزام داخليا باحترام قواعد الممارسة الديمقراطية.
5. لابد من تكاثف الجهود والعمل على بناء هيكلة ديمقراطية داخل الأحزاب نفسها ووجود مناخ ملائم لذلك.
6. لابد من ضرورة ترشيد طبيعة النظام السياسي وفتح المجال أمام تداول سلمي وحقيقي للسلطة من مختلف التيارات السياسية الموجودة التي تعمل على تحديد دور الحزب السياسي وتوجيهه الصحيح للعمل السياسي وفق ثقافة سياسية وتنظيمية فعالة تتلاءم وخصوصية المجتمع الجزائري، تضمن الوساطة بين المجتمع والسلطة.

الملحق رقم01:

من القانون الأساسي لحزب جهة التحرير الوطني المصادق عليه في المؤتمر الثامن المنعقد أيام 30 - 31 جانفي و 01 فيفري2005.

الفصل الخامس: قواعد العمل الحزبي.

المادة12: يخضع العمل السياسي داخل حزب جبهة التحرير الوطني إلى القواعد الآتية:

_يعتبر اجتماع الهيئة في جميع المستويات نظاميا وقانونيا إذا توفر فيه النصـــاب ب % 50 - زائد واحد من أعضائه ويحدد النظام الداخلي للحزب إجراءات أخرى عند استحالة ذلك.

_مناقشة القرارات من طرف الهيئات النظامية قبل اتخاذها على أساس الأغلبية مع احترام رأي الأقلية وتدوينه.

_يتم التصويت على المسائل الإجرائية واللوائح والقرارات برفع الأيدي،ويمكن أن ينص النظام الداخلي للحزب على إجراءات أخرى وفي كل الحالات فإن الأغلبية شرط في المصادقة.

_تقديم الهيئات المنتخبة حصائل عملها بصفة دورية وتطبيق مبادئ المراقبة والمساءلة عليها وتجديد الثقة لها أو سحبها منها.

_عدم الجمع في عضوية هيئتين تنفيذيتين للحزب.

الفصل السادس: الترشح والتصويت.

المادة13: كل المسؤوليات في الحزب انتخابية وكل هيئة منتخبة مسؤولة أمام ناخبيها.

المادة 14: حق الترشيح والترشح مكفول لجميع المناضلين والمناضلات وفق شروط الممارسة النضالية وهذا على أساس الأقدمية في الانخراط وبدون انقطاع حسب ما يلي:

_لمدة ثلاث (03)سنوات على الأقل للمسؤولية في مستوى القسمة.

_لمدة خمس (05)سنوات على الأقل للمسؤولية في مستوى المحافظة أو لمندوبي المؤتمر.

_لمدة سبع سنوات (07)سنوات على الأقل للعضوية في المجلس الوطني للحزب.

_لمدة عشر سنوات (10)سنوات على الأقل للعضوية في الهيئة التنفيذية.يحدد النظام الداخلي المقاييس الأخرى.

المادة 15: يضع المجلس الوطني للحزب إستراتيجية الانتخابات والبرامج الانتخابية.

المادة16: يخضع الترشيح للمجالس المنتخبة في جميع المستويات لمبادئ أخـــذ رأي القاعـــدة وإشراف الهيئات العليا وعلى أساس أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للحـــزب ووفـــق معايير محددة مسبقا من قبل المجلس الوطني.

المادة17: يتم التصويت برفع الأيدي إن أمكن الحصول على الإجماع أو على الأغلبية المطلقة و إن تعذر ذلك فعن طريق القائمة الواحدة المتضمنة عددا من المترشحين يتجاوز عدد المناصب المتوفرة ويكون التصويت حينئذ عن طريق الاقتراع السري وبالأغلبية النسبية.

المادة18: لا يترشح للمجالس المنتخبة إلا المناضل الذي له أقدمية:

_ثلاث (03)سنوات بالنسبة للانتخابات البلدية.

_ خمس (05)سنوات بالنسبة للانتخابات الولائية.

_ سبع سنوات (07)سنوات بالنسبة للانتخابات البرلمانية.على أن تكون هذه الأقدمية في الحزب دون انقطاع،يكون الترشح وفق أحكام هذا القانون وشروط ومقاييس محددة في النظام الداخلي للحزب.

المادة 19: يخضع الترشيح في المجالس المنتخبة لقرار الهيئات الحزبية ويبين النظام الداخلي للحزب إجراءات وشروط تطبيق هذه المادة.

المادة20: يعتمد الأمين العام للهيئة التنفيذية إداريا قائمة حزب جبهة التحرير الوطني للمترشحين لعضوية البرلمان وعند حدوث مانع يتم الاعتماد من طرف عضو من الأمانة،كما يعتمد أو يفوض من يقوم مقامه قوائم المترشحين للمجالس البلدية والولائية يحدد النظام الداخلي كيفية تطبيق هذه المادة.

المادة21: الترشح لرئاسة الجمهورية من صلاحيات المجلس الوطني وحده.

الملحق رقم02:

أول تصريح للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

في اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر سنة 1958 أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية....

وإن هذا الإعلان الذي وقع في القاهرة باسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله قد بعث الدولة الجزائرية التي ابتلعها الاحتلال الحربي سنة 1830ومحاها بصفة قاسية ظالمة من الخارطة السياسية للشمال الإفريقي.....

وهكذا تنتهي أشنع عمليات الاغتصاب التي تمّت في القرن الماضي والتي أرادت أن تنتزع عن الشعب جنسيته وتغير مجرى تاريخه وتحرمه من كل وسائل الحياة وتحيله إلى ذرات من الأفراد، وهكذا ينتهي أيضا الليل الطويل، ليل الخرافات والأباطيل، وينتهي أخيرا عهد الاحتقار والإذلال والعبودية...

وقد مضت على هذا الشعب أربع سنوات وهو في ميدان الكفاح صامدا أمام قوة عسكرية من أضخم قوى العالم وسقط في ميدان الشرف والكرامة من أبنائه ما يزيد عن الستمائة ألف شهيد خضبت دمائهم طريق الحرية المجيد الطويل، ولقد ألقت فرنسا بهذا الشعب للطغاة الاستعماريين وقادة الجند يتفننون كل يوم في تعذيبه وتقتيله، ولكنه ظل رغم هذه الآلام ورغم آلاف الضحايا صامدا في عقيدته مؤمنا بأن ساعة التحرير آتية لا ريب فيها .....

إن جيش التحرير الوطني بإمكانيته المحدودة المدعومة من الحكومة المصرية برئاسة زعيم ألامه جمال عبد الناصر يصارع -والنصر إلى جانبه- جيشا فرنسيا جهّز بأحدث الأسلحة من مدفعية وطيران وبحرية...

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تجدّد العهد بأن تظل مخلصة الإخلاص كله للمثل العليا التي قدّموا في سبيلها أغلى التضحيات: الحرية والعدالة والتحرر الاجتماعي.....

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المنبثقة عن إرادة الشعب، شاعرة من هذه الناحية بكل مسؤولياتها، وإنها ستضطلع بها جميعا، وأوّل هذه الواجبات أن تقود الشعب والجيش حتى يتحقق التحرّر الوطني.....

إن الشعب الجزائري شعب مسالم، فهو لم يرفع سلاحه إلا مرغما من طرف الاستعماريين وبعد أن استنفذ كل الوسائل السلمية لاسترجاع حريته واستقلاله، وما خرافة الجزائر الفرنسية وما أسطورة الاندماج إلا ثمرات سياسة القوة والعنف.....

إن الجزائر ليست فرنسا، وإن الشعب الجزائري ليس فرنسيا، وإن محاولة فرنسا الجزائر عملية عقيمة وجريمة حكم عليها ميثاق الأمم المتحدة إن الجزائر المكافحة لتتوجّه بالشكر إلى كل الدول التي اجتمعت في مؤتمر باندونغ، كما تؤكد لها اعترافها بالجميل لما تلقاه منها من عون مادي وسند أدبي...أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فهي مستعدة للمفاوضة ...ولقد سجلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ نشأتها بكل اغتباط عدّة اعترافات من بعض الدول هي تقدم لها الشكر الجزيل على ذلك، وهناك دول أخرى ستعترف بها في المستقبل .....

وفي ختام هذا التصريح نريد أن نذكر بأن استمرار الحرب في الجزائر يشكل تهديدا دائما للسلام العالمي، ونحن نهيب بالجميع أفرادا وحكومات ليضموا جهودهم لجهودنا من أجل وضع حد لهذه الحرب التي هي محاولة احتلال جديد.....

وأننا نأمل أملا حارا أن يسمع هذا النداء.

التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

التشكيلة الأولى 1958- 1960

- السيد فرحات عباس رئيس
- السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة
- السيد أحمد بن بله نائب الرئيس
- السيد حسين آيت أحمد نائب الرئيس
- السيد رابح بيطاط نائب الرئيس.
- السيد محمد بوضياف وزير دولة.

- السيد محمد خيضر وزير دولة
- السيد محمد الأمين دباغين وزير الشؤون الخارجية.
- السيد محمود الشريف وزير التسليح والتموين
- السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية
- السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة والمواصلات
- السيد عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال أفريقيا
- السيد أحمد فرنسيس وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
- السيد أمحمد يزيد وزير الإعلام
- السيد بن يوسف بن خده وزير الشؤون الاجتماعية
- السيد أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية
- السيد الأمين خان كاتب دولة
- السيد عمر أوصديق كاتب دولة.
- السيد مصطفى اسطنبولي كاتب دولة

التشكيلة الثانيـــة 1960- 1961

- السيد فرحات عباس رئيسا.
- السيد كريم بلقا سم نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية
- السادة:
- السيد أحمد بن بله نائب الرئيس
- السيد حسين آيت أحمد نائب الرئيس
- رابح بيطاط نائب الرئيس.
- السيد محمد بوضياف وزير دولة.
- السيد محمد خيضر وزير دولة.
- السيد محمدي السعيد وزير دولة.
- السيد عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية
- السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة.
- السيد أحمد فرنسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية
- السيد محمد يزيد وزير الإعلام.

- السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية.
-

التشكيلة الثالثة 1961- 1962

- السيد بن يوسف بن خدة رئيسا ووزير المالية والشؤون الاقتصادية.
- السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الداخلية.
- السيد أحمد بن بله نائب الرئيس.
- السيد محمد بوضياف نائب الرئيس
- السيد حسين آيت أحمد وزير دولة
- السيد رابح بيطاط وزير دولة.
- السيد محمد خيضر وزير دولة.
- السيد لخضر بن طوبال وزير دولة.
- السيد محمدي السعيد وزير دولة.
- السيد سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية.
- السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة.
- السيد أمحمد يزيد وزير الإعلام

قائمة المصـــادر والمراجـــع:

باللغة العربية:

1- المصـــادر والقـــواميس:

1) القرآن الكريم.
2) مصطفى ابراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط2 (تركيا: دار الدعوة، 1989).

2- الكتـــب:

1) الأنصاري عبد الحميد إسماعيل، **الشورى وأثرها فـــي الديمقراطيـــة- دراســـة مقارنة-** ، ط3(بيروت: منشورات المكتبة الفكرية، دون سنة النشر).
2) الجوهري عبد الهادي، **دراسات في العلوم السياسية**، (القاهرة: المعهد العـــالي للخدمة الاجتماعية، 1998).
3) الخطيب أحمد نعمان، **الوسيط في النظم السياسية والقـــانون الدســـتوري**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
4) الشرقاوي سعاد، **الأحزاب السياسية: أهميتها ونشاطها ونشـــأتها**، (القـــاهرة: مجلس الشعب، الأمانة العامة، 2005).
5) الشرقاوي سعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصـــر**، ط1 (الاســـكندرية: دار النهضة العربية، 1998).
6) الشريف محمد شاكر، **حقيقة الديمقراطية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009).
7) الطيب مولود زايد، **علم الاجتماع السياسي**، ط1 (ليبيا: جامعـــة الســـابع مـــن أبريل، 2007).
8) العياشي عنصر، **التعددية الحزبية**، (الجزائر: منتديات المعرفة، 1999).
9) الغزالي أسامة حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالـــث**، (الكويـــت: عـــالم المعرفة، 1987).
10) الكواري علي خليفة، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
11) الكواري علي خليفة، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
12) الكواري علي خليفة، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلـــدان العربيـــة**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

13) الكواري علي خليفة، **مسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
14) الكواري علي خليفة، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة**، ط1 (بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2000).
15) الكاظم صالح جواد، **الأنظمة السياسية**، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991).
16) أبو النصر مدحت محمود، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية كإحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان**، (القاهرة: ابتراك للنشر والتوزيع، 2004).
17) بو الشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، (الجزائر: دار الهدى، 1990).
18) بوحنية قوي، **ديناميكية الحراك الداخلي وعجز الأداء الحزبي في الجزائر**، (مصر: مؤسسة الأهرام، 2014).
19) بوزيد بومدين، **الجزائر: التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال "في مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية**، (بيروت: الجامعة العربية للديمقراطية، 2003).
20) تاما لت محمد، **الجزائر من فوق البركان، حقائق وأوهام 1998**- 1999، (الجزائر: د.د.ن، 1998).
21) جابي عبد الناصر، **الانتخابات، الجولة والمجتمع**، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998).
22) جنداري ادريس، **التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
23) حاروش نور الدين، **الأحزاب السياسية**، (الجزائر: دار الأمة، 2009).
24) حريفج سامر وآخرون، **في مناهج البحث العلمي وأساليبه**، ط2 (الأردن: منشورات عبد اللاوي، 1999).
25) حمدي عبد الرحمان، **التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، (عمان: منشورات جامعة آل بيت، 2000).
26) ديفرجيه موريس، ترجمة: مقلد علي محسن، **الأحزاب السياسية**، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011).
27) زغدود علي، **الأحزاب السياسية في الدول العربية**، (الجزائر: ر.د.م.ك، 2007).

28) زين الدين بلال أمين، **الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة: دراسة مقارنة**، ط2 (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011).
29) سراج سعيد، **الرأي العام: مقوماته وأثاره في النظم السياسية المعاصرة**، ط2 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب، 1986).
30) شمس سلاف، **الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة**، (الجزائر: منتديات المعرفة، 2010).
31) شقير محمد، **الديمقراطية الحزبية في المغرب: بين الزعامة السياسية والتكريس القانوني**، (لبنان: افريقيا الشرق، 2003).
32) علوش ناجي، **الديمقراطية: المفاهيم والإشكالات**، ط1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994).
33) عبد الوهاب محمد رفعت، **النظم السياسية**، (الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1996).
34) عيد عبد الرزاق، **الديمقراطية بين العلمانية والإسلام**، ط1 (دار الفكر المعاصر، 1999).
35) عبد المجيد وحيد، **الأحزاب المصرية من الداخل**، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، 1995).
36) غليون برهان وآخرون، **الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
37) فيره اسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (بيروت: الجامعة العربية للديمقراطية، 2011).
38) مهنا محمد نصر، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001).
39) محمد عثمان حسين عثمان، **النظم السياسية**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005).
40) مالكي محمد وآخرون، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
41) ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، (قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006).

3- **الدوريـــات والمجـــلات:**

1) الذارع يمينة شايب، **التحول الديمقراطي في المغرب العربي**، (قيدوم: كليـة الحقـوق بالمحمدية، دون ذكر التاريخ).

2) العياشي عنصر، "**التجربة الديمقراطية في الجزائر:اللعبة والرهانات**"، الجزائر، جامعة عنابه، 1996.

3) الكواري علي خليفة، "**مفهوم الديمقراطية المعاصرة**"، مجلة العاصمة، العـدد77، 06 (فبراير)2010، ص 11، على الرابط: www.alasemah.com

4) "**النظام السياسي الجزائري**"، منتديات الجلفة، 14 /2009/05، 16:11.

5) "**النظام السياسي والدستوري الجزائري**"، منتدى الأوراس القانوني، القانون الدسـتوري والنظم السياسية، 2011/1/28، 01:56.

6) **إيجاز تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية: الجزء الأول**، منتديات ستار تايمز،01 /03 /2008، 11:26.

7) بدري ابتسام، "**دور الأحزاب السياسية في هندسة التحول الديمقراطي في الجزائر بين واقع الخصوصية وطموح تحقيق التكيف**"، مجلة المفكر، العدد التاسع، 2010.

8) بلحاج صالح، "**التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريـات**"، جامعـة الجزائـر، 2008.

9) بلعور مصطفى، "**حزب جبهة التحرير الوطني ومسـار الإصـلاحات السياسـية فـي الجزائر**"، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد 04، 2006.

10) بوشناقة شمسه، "**النظم الانتخابية وعلاقتها بالنظم الحزبية**"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص،(أفريل) 2011.

11) حزب جبهة التحرير الوطني، **النظام الداخلي للحزب**، المؤتمر الثامن 2005، (الجزائر: المطبعة الرسمية، 2005).

12) "**حوار مع عبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني**"، مجلـة الحـوار، عدد25، 1990.

13) حوحو أحمد صابر، "**مبادئ ومقومات الديمقراطية**"، مجلـة المفكـر، العـدد 05، (سبتمبر)، 2013.

14) راشد سامح ، "**التعددية الحزبية في الجزائر ومصر**"، الكويـت، شـؤون الأوسـط، العدد65، (سبتمبر)1997.

15) زرقين زهرة ،" **أزمة الديمقراطية في الجزائر بـين الفكـر والممارسـة(مقاربـة ميدانية)**"، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد10، (سبتمبر)2010.

16) زياني صالح ، "**الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية**"، في دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص (أفريل)2011.
17) سويقات أحمد، "**التجربة الحزبية في الجزائر1962- 2004**"، مجلة الباحث، العدد04، 2006.
18) شكر عبد القادر، "**المقومات الأساسية للحزب السياسي**"، مجلة الأهرام اليومي، (مارس) 2012.
19) شماطة عبد العالي عبد الناصر، "**الأحزاب السياسية من منظور علم الاجتماع السياسي**"، ورقة علمية، جامعة عمر المختار بليبيا، دون ذكر التاريخ.
20) عمل جماعي، **موسوعة علم السياسة**، جامعة الكويت، مطبعة الوطن، 1994، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
21) قيراط محمد، "**حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق، المجلد19، العدد3+4، 2003.
22) لعجال محمد لمين،" **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر،2007.
23) محمد صالح نغم، "**التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، 2011.
24) مقري عبد الرزاق، "**التحول الديمقراطي في الجزائر:دراسة ميدانية**"، حركة مجتمع السلم، دون ذكر التاريخ.
25) منصر جمال ،" **دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث**"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، (أفريل)، 2011.
26) منصور عبد الغاني، "**موقف الحزب الشيوعي الجزائري من اندلاع الثورة التحريرية**"، منتديات الجزائر، 08(سبتمبر)2009، 11:54.
27) ناجي عبد النور ، "**المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي**"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص (أفريل) 2011.
28) ناجي عبد النور ، "**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد**"، عنابه، جامعة باجي مختار، 2010).
29) ناجي عبد النور ،" **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر:دراسة الأحزاب السياسية**"، جامعة باجي مختار عنابه، دون ذكر التاريخ.
30) ناصوري أحمد ، "**النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الثاني، 2008.

4- الجرائد:

1) محمد خليل، "**الديمقراطية الغربية تختلف في أصولها ومبادئها عن الديمقراطية في الفكر الإسلامي**"، جريدة العرب الدولية، العدد 9336، (يونيو) 2004، على الرابط: http://www.aawsat.com/default.asp

2) **جريدة الأحرار**، عدد خاص، العدد3677، 18 (مارس) 2010.

5- الرسائل الجامعية:

1) النعماني يحي أحمد عبد الرحمان، **الديمقراطية الداخلية في الأحزاب اليمنية الفاعلة- دراسة مقارنة-**، رسالة جامعية بمعهد البحوث العربية بالقاهرة، 2008.

2) بنيني أحمد، **الاجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006.

3) بوضياف محمد ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008.

4) توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خده، 2006.

5) رجب محمد، **دور الأحزاب السياسية في التنمية والبيئة: دراسة في الأحزاب السياسية المصرية**، رسالة ماجستير منشورة في العلوم السياسية،

6) رزيق نفيسة ، **الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي، المشكلات و الأفاق**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

7) علي أيوب حسن صالح ، **آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2006.

8) كريبش نبيل، **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

9) لرقم رشيد ، **النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة منتوري. كلية الحقوق، 2006.

10) مازن عبد الرحمان ، **أثر النظام الانتخابي على النظـام الحزبـي: دراسـة الحالـة الألمانية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة، 2006.

11) محمد الطاهر عديلة ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجيـة الجزائريـة** 1990-2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدوليـة، فرع العلاقات الدولية والعولمة، جامعة قسنطينة، 2005.

12) مرزود حسين ، **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر**1998-2010، رسـالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012.

13) منصور بلقيس أحمد، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي فـي الـيمن**، رسـالة دكتوراه منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة، 2003.

14) ميلود سفاري، **المرأة والمشاركة السياسية: التصويت،العمل الحزبي،العمل النيـابي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة منتـوري، كليـة العلـوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2005.

6- المواقع الإلكترونية:

1) الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، **من تبلور الوعي الوطني الجزائري إلى الثورة التحريرية، على الرابط**: www.onefd.edu.dz

2) الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، **انتشار الثورة وتنظيمها**، على الرابط: www.onfd.edu.dz

3) الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، **أزمة انتصار الحريات الديمقراطية**1950-1953، على الرابط: www.onfd.edu.dz

4) الساعدي دعاء، "**بحث حول الديمقراطية**"، منتدى حسيني أنا، (مارس)2011، 06:08، على الرابط: http://husseeny.forumarabia.com/u4

5) الشيمي محمد نبيل، "**الأحزاب السياسية**"،الحوار المتمدن، العدد 2924، (فيفري) 2010، 14:39 ،على الرابط: http://www.ahewar.org/search/search.asp?U=1&Q=%E3%CD%E3%CF+%E4%C8%ED%E1+%C7%E1%D4%ED%E3%ED

6) العلمي منبر عبد القادر، "**الأحزاب السياسية و الديمقراطية**"، العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان، الخميس 17 (أغسطس) 2011، 21:53، على الرابط: http://www.lmddh.org

7) الغزي ناجي، "**مفهوم الأحزاب السياسية العربية للديمقراطية**"، روية بحثية، على الرابط: www.najialghezi.com

8) ثابت حسين، **الخريطة السياسية في الجزائر**، على الرابط:
www.egynews.net/wps/partal/profiles ?params=170600.
http://drnabilmer.blogspot.com

9) خضر صالح سامية، **المشاركة السياسية والديمقراطية**، على الرابط:
http://www.gophoto.it/view.php?i=http://4.bp.blogspot.com/

10) "**دستور الجزائر**" ويكيبيديا، على الرابط:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9

11) سعدي إبراهيم، **الأحزاب في الجزائر: الوظيفة والأداء**، 2012/04/25، على الرابط:
www.z.dz.com/z/opinion/4631.htm

12) شيخا ني ديندار، "**الديمقراطية**"، موقع الحقوقي، كاتب وناشط في مجال حقوق الانسان والمجتمع المدني، 2004، على الرابط: .blogspot.com/2
http://dindar2008008/10/blog-post_3947.html

13) زين الدين محمد، "**جدلية الدولة الديمقراطية والأحزاب السياسية**"،الحوار المتمدن، العدد، 30، (أفريل) 2007، 11:43، على الرابط:
http://www.ahewar.org/search/search.asp?U=1&Q=%E3%CD%E3%CF+%D2%ED%E4+%C7%E1%CF%ED%E4

14) طنينه رأفت، "**الديمقراطية الحزبية**"، الحوار المتمدن، العدد 1979، (جويلية) 2007، 04:51، على الرابط: democratic_home@yahoo.com

15) ولد معلوم ألب، **مفهوم الحزب السياسي ووظائفه**، منتدى عالم المعرفة، 21 (مايو) 2011، 12:15، على الرابط: albou20@hotmail.com

16) **مبدأ الفصل بين السلطات**، على الرابط: www.satrtimes.com

باللغـة الأجنبيـة:

1_ Jaque fontaine "les élections législative Algériennes26 Décembre 1991", Maghreb Machrek n° 135 Jan- mars, 1992

2_ Rachid Benyoub, Annuaire politique de l'Algérie 2000,3eme édition Approfondie, Alger : édition ANPE, 2000.

العنوان الصفحة

مقدمة.....01
الفصل الأول: الإطار النظري والمعرفي للديمقراطية والأحزاب السياسية.....07
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية.....07
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية وتطورها.....08-12
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الديمقراطية.....13-19
المطلب الثالث: صور الديمقراطية.....20-24
المطلب الرابع: مميزات الديمقراطية.....24-25
المبحث الثاني: الإطار المعرفي للأحزاب السياسية.....27
المطلب الأول: أهمية الأحزاب السياسية.....26-27
المطلب الثاني: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية.....27-34
المطلب الثالث: أنواع الأحزاب السياسية.....34-39
المطلب الرابع: وظائف الأحزاب السياسية.....39-43
الفصل الثاني: الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية.....44
المبحث الأول: الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية.....44-45
المطلب الأول: أهمية الديمقراطية الحزبية.....45-46
المطلب الثاني: محددات وجود الديمقراطية الداخلية للحزب.....46-49
المطلب الثالث: مقومات الديمقراطية الحزبية.....50-52
المبحث الثاني: الحزب الديمقراطي.....52
المطلب الأول: تعريف الأحزاب الديمقراطية.....52-54
المطلب الثاني: مؤشرات بناء الحزب الديمقراطي.....54-57
المطلب الثالث: آليات اكتساب صفة الديمقراطية داخ الحزب.....57-58
الفصل الثالث: الممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية في الجزائر.. 59
المبحث الأول: الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية.....59-60
المطلب الأول: الأحزاب السياسية في الجزائر.....60-62
المطلب الثاني: واقع ومستقبل الديمقراطية في الجزائر.....62-66

المطلب الثالث: علاقة التعددية الحزبية بالديمقراطية ودور الأحزاب في بناء الديمقراطية في الجزائر.....66-67
المبحث الثاني: حزب جبهة التحرير الوطني.....68
المطلب الأول: ظروف نشأة جبهة التحرير الوطني.....68-71
المطلب الثاني: النظام المؤسساتي لجبهة التحرير الوطني.....1-73
المطلب الثالث: الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة التحرير الوطني.....74-83
خاتمة.....84-87
الملاحق.....88-93
قائمة المراجع..... 94-101
فهرس الموضوعات.....102-103
فهرس الأشكال.....104
فهرس الجداول.....105-108
الملخص.....109
1. باللغة العربية.....109
2. باللغة الإنجليزية.....110

فهرس الأشكال:

الأشكال	العنوان	الصفحة
الشكل01	**صور الديمقراطية.**	20
الشكل02	**الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني.**	76

جدول رقم 01: الأحزاب السياسية في الجزائر.

الحزب	الرئيس	المقاعد	التأسيس
التجمع الوطني الديمقراطي	عبد القادر بن صالح	156	1997
حركة مجتمع السلم	محفوظ نحناح	69	1989
جبهة التحرير الوطني	عبد الحميد مهري	62	1954
حركة النهضة	لحبيب آدمي	34	-
جبهة القوى الاشتراكية	حسين آيت أحمد	20	-
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	سعيد سعدي	19	1989
الأحرار	-	11	-
حزب العمال	لويزة حنون	4	-
الجمهوري التقدمي	خضر إدريس	3	-
الاجتماعي الليبرالي	أحمد خليل	1	-
الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	مولاي بوخلاقة	1	-
حركة التصحيح الوطني	عبد الله جاب الله	0	1999

المصدر: عبد القادر رزيق المخادمي، **الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007)

جدول رقم02: نتائج الانتخابات المحلية جوان1990م.

المسجلون: 12841765

المصوتون: 8366760 % 65,15

الممتنعون: 4475.009 %34,85

الأوراق الملغاة: 381972 % 2,97

الأصوات المعبر عنها: 7984788 أي نسبة: 62.18 %

الأحزاب	عدد ونسب الأصوات المعبر عنها	عدد ونسب المقاعد المتحصل عليها في المجالس البلدية	عدد ونسب المقاعد المتحصل عليها في المجالس الولائية
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	433.472 54,25%	586 بلدية أي 54.66%	32 مجلس ولائي 55.04%
جبهة التحرير الوطني	2245789 %28.13	486 بلدية %6.90	14 مجلس ولائي %35.61
المستقلين	93.278 %11.66	106 بلدية %6.90	مجلس ولائي واحد %5.29
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	166104 %2.08	87 بلدية %5.70	مجلس ولائي واحد %2.94
أحزاب أخرى	310136 %3.18	56 بلدية %5.14	

المصدر :

Jaque fontaine "les élections législative Algériennes26 Décembre 1991, Maghreb Machrek n° 135 jan- mars ,1992

جدول رقم03: الدور الأول من نتائج الانتخابات التشريعية20 ديسمبر1991.

المسجلون: 13258554

المصوتون: 7822625 % 59,00

الممتنعون: 5435929 % 41,00

الأوراق الملغاة:924092 % 06,97

الأصوات العبرة عنها: 6897719 % 52,02

الحزب	الأصوات	النسبة	المقاعد
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3260222	42.59	188
جبهة القوى الاشتراكية	510661	3.85	25
جبهة التحرير الوطني	1612947	12.17	16
الأحرار	309264	2.33	3
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	200264	1.51	
أحزاب أخرى	1004358	7.58	
حركة التجمع الإسلامي	368697	2.78	

المصدر: مرجع سابق.

جدول رقم04: نتائج الانتخابات التشريعية ونسبة التمثيل لسنة 1997م .

الحزب السياسي أو القوة الحرة.	عدد الأصوات المتحصل عليها.	نسبة الأصوات المعبر عنها المتحصل عليها بالمقارنة مع عدد الأصوات المعبر عنها على المستوى الوطني	عدد المقاعد المتحصل عليها.	نسبة التمثيل في المجلس الشعبي الوطني.
المجتمع الوطني الديمقراطي.	3533434	%33,66	155	%40,79
حركة مجتمع السلم	1553154	%14,80	69	%18,16
جبهة التحرير الوطني	1497285	%14,26	64	%16,84
حركة النهضة	915446	%8,72	34	%8,95
جبهة القوى الاشتراكية	527848	%5,03	19	%5,00
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	442271	%4,21	19	%5,00
الأحرار	459233	%4,38	11	%2,89
حزب العمال	194493	%1,85	4	%1,05
الحزب الجمهوري القدمي	65371	%0,62	3	%0,79
الإتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	51090	%0,49	1	%0,26
الحزب الاجتماعي الحر	36374	%0,35	1	%0,26
المجموع:	9275999	%88,37	380	100%

ملخص:

ليس بالأمر الهين أن يتحول بلد حكمه نظام الحزب الواحد لعقود طويلة من الزمن إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية، وليس من السهل أن تتحول الممارسة الدكتاتورية في ليلة وضحاها إلى ممارسة ديمقراطية، ومن أجل الوصول إلى حالة التعددية والديمقراطية لابد من وجود أدوات للتحول صوب العمل الديمقراطي ومن بين أهم تلك الأدوات وجود أحزاب سياسية مهنية وفاعلة تعي دورها وعملها الحزبي كتنظيم سياسي، كما أن الديمقراطية تحتاج إلى أحزاب قوية وذات استمرارية وقادرة على تمثيل المواطنين، وتقدم خيارات تثبت قدرتها على ممارسة السلطة خدمة للصالح العام، إلا أن اتساع الفجوة بين المواطنين وقادتهم المنتخبين، والتراجع في النشاط السياسي وتطور القوى المعادية للديمقراطية، يضع الأحزاب السياسية الديمقراطية في مواجهة تحديات مستمرة. كما يجب أن نشير إلى أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية بدون أحزاب سياسية، فإذا كان معنى ومفهوم كلمة الديمقراطية تعني "حكم الشعب" فإن تطبيق هذا المفهوم بشكل عملي لا يمكن أن يتم بدون أحزاب سياسية تمثل فئات الشعب والمجتمع المختلفة وتنوب عنه في الحكم، ولهذا فإن مدى قناعة وممارسة الحزب للديمقراطية في داخله تأخذ أهمية قصوى حيث أن هذه الممارسة سوف تنعكس على علاقة هذا الحزب بالمجتمع، وخاصة عندما يكون في السلطة. كما تشير الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية، إلى مستوى وأساليب اشراك أعضاء الحزب قي صنع القرار وتداوله ضمن الهيكلة الحزبية، وعادة ما تعرف الديمقراطية الحزبية الداخلية بأنها تغذي التنافس الحزبي للمواطنين أو أنها تخلق ممثلين أكثر مقدرة، والتي بدورها تضمن أن الحزب سيكون قادرا على خلق سياسات وبرامج سياسية أفضل. وبعد تطبيق معايير الديمقراطية على الأحزاب السياسية في الجزائر نجد أن هذه الأحزاب على اختلاف أنواعها بما فيها الحزب الحاكم"حزب جبهة التحرير الوطني"تعاني من أزمة كبيرة في ما يتعلق بالممارسة الديمقراطية الداخلية، وأن الحزب السياسي الجزائري ما يزال مغلقا أمام الكثير من الفئات على رأسها المرأة والشباب، وكثير من الفئات الحضرية الوسطى المتعلمة التي ابتعدت عن العمل الحزبي المنظم مقابل الحراك الاجتماعي الواسع الذي تقوده حركات اجتماعية مختلفة من دون آفاق سياسية واضحة. حتى أصبحنا أمام إشكال تعيشه أكثر من حالة عربية: أحزاب من دون قواعد ولا أدوار، وجماهير من دون تنظيم ولا آفاق سياسية .وهذا يظهر من خلال وجود الصراعات والانشقاقات في صفوف الأحزاب السياسية بالإضافة إلى وجود تناقض بين مطالب الأحزاب الديمقراطية وعدم التزامها داخليا باحترام قواعد الممارسة الديمقراطية بما فيها من تداول سلمي على السلطة وإقامة انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة.

Summary:

It is not easy for any country to shift from the unique party reigning for decades to a multi-political parties' s one. And it is no longer easy for a dictatorial practice to move to a democratic. To achieve democracy and the multi-partism, there should be tools to help this. Among these tools, is the existence of professional and active political parties which are really aware of their role as politicians and political organisations. Bessides, democracy needs strong parties to represent citizens and their choices to prove their practical power for common services. But the widening of the gap between the citizens and their elected leaders, and the withdraw of the political activities as well as the progress of the hostile power to democracy put these parties face to continuous challenges. We have to note that there is no real democracy without political parties.

If the word "democracy" means people's governance, its practice, scientifically, will be impossible without political parties representing people's various social categories. Therefore, the convenience and the practice of the party of the democracy takes a great significance because this practice results in the relationship of this party with the society, especially, when it goes within the power. In addition, this democracy hints to the level and means of the party in making the decisions and exchanging roles between the members of the same party. This latter is known to feed the political competition for the citizens or creating. Stronger representative, and in turn, it guarantees that the party will be able to create better policies and political programmes.

After practicing the political measures over the parties in Algeria, we notice that these different parties among which the " F.L.N" suffer from a real crisis concerning the practice of internal democracy and that the Algerian political party is still closed in front of many social categories such as: women and youth, and many of the civil literate categories who are far from the organized political work, instead, there is a wide active and social movement led by different social movements with no clear political horizons, This has led to a living trouble, that is parties with neither bases nor roles, and audiences without any organasations or political horizons also. This is clear in the conflicts inside these parties and the contradiction between the requests and their non-respect to the rules of the democratic practice, which means the peaceful exchange of the power as well as the periodical free and transparent votings.